



اتحاد الجامعات العربية



جامعة العلوم الحديثة

مجلة جامعة العلوم الحديثة

الأثار الاقتصادية للديون الخارجية في الجمهورية
اليمنية خلال الفترة 1991-2012
د / علي عبد الله محمد اليسانى

إبعاد الأجانب في القانون اليمني
(المفاهيم والأسباب)
د / يحيى صالح أبو حاتم

إدارة كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية في ضوء
معايير ضمان الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي
د. محمد عبد الله حسن خميد

دراسة الجدوى المائية لزراعة وإنتاج القمح
في ظل ندرة المياه باليمن
د / خالد قاسم قائد صالح

دراسة قياسية لتقدير دالة الطلب على القمح في
الجمهورية اليمنية خلال الفترة 1991-2012
د / علي عبد الله محمد اليسانى

مجلة علمية محكمة

تصدر عن : جامعة العلوم الحديثة بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية

العدد الأول : 1/1 / السنة الأولى / 2015 - 1436

جامعة العلوم الحديثة

UNIVERSITY OF MODERN SCIENCES



YOUR FUTURE IS
OUR CONCERN

UMS UMS UMS
UMS UMS UMS
UMS UMS UMS
UMS UMS UMS
UMS UMS UMS

10

أعوام من التميز



نبذة عن الجامعة

إحدى الجامعات الأهلية في الجمهورية اليمنية ، أنشئت عام ٢٠٠٤م بموجب قرار صادر من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، للمساهمة في تلبية المجتمع للحصول على التعليم الجامعي ، واعداد الإنسان إعداداً علمياً وفنياً يتواءم مع متطلبات البناء التنموي والاجتماعي المتوازن في كل حلقات ومفاصل الحياة والإرتقاء والتلاقي الفكري والتطبيقي بين الجامعات اليمنية والعربية ومؤسسات الدولة وقطاعات العمل في إطار آليات التعاون وإستراتيجيات البناء المتكامل للإنسان ، بالإضافة إلى توفير مخرجات تعليم عالي تتفق مع متطلبات السوق المحلي والإقليمي والعربي .



اتحاد الجامعات العربية



جامعة العلوم الحديثة

مجلة جامعة العلوم الحديثة

مجلة علمية محكمة تصدرها جامعة العلوم الحديثة
بالتعاون مع إتحاد الجامعات العربية

العدد الأول : 1/1 / السنة الأولى / 2015 - 1436

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدرها جامعة العلوم الحديثة
بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية
العدد الأول : 1/1 / السنة الأولى / 2015 - 1436

نائب رئيس مجلس الأمناء

أ/ عباس الجبل

رئيس مجلس الأمناء

د / خليل الجبل

الهيئة الاستشارية

١. أ.د/ عبد العزيز المقالح
٢. أ.د/ سلطان أبو عرابي
٣. أ.د/ محمد رأفت محمود
٤. أ.د/ ناصر العولقي
٥. أ.د/ عبد الحكيم الشرجبي
٦. أ.د/ عبد المنعم الحكمي
٧. أ.د/ منصور الأديمي
٨. أ.د/ ناجي الفهد
٩. أ.م.د/ علي قايد
١٠. أ.م.د/ أحمد سلطان
١١. أ.م.د/ عدنان الصنوي
١٢. أ.م.د/ مريم الجويفي
١٣. أ.م.د/ طارق المجاهد
١٤. أ.م.د/ عامر عبد الحافظ

رئيس التحرير

بروفيسور / شبير عبد الله الحرازي

نائب رئيس التحرير

د / يحيى صالح أبو حاتم

أعضاء هيئة التحرير

د / مطهر الجبل
د/نشوان الذبحاني
د/ علي اليسانى
د/نبيل الشرجبي
د/عبدالرحمن حميد
د/مجيب الأشول
د/ فاروق الهويدي
د/ علية الامارة
د/ سعيد عبد المؤمن
د/ بشرى الصديق

مدير التحرير

أ/ ريدان المعمرى

سكرتير التحرير

أ/ دينا العبسي

جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة العلوم الحديثة

الجمهورية اليمنية - صنعاء - ص.ب : 20031 - هاتف : 468305 - فاكس : 407419

بريد إلكتروني: info@ums-edu.com

على الإنترنت: www.ums-edu.com

Republic of Yemen - P.O.Box:20031

Tel: 468305

Fax: 407419

مُحْفُوظٌ جَمِيعُ حَقُوقِ

المجلة العلمية المحكمة
العدد الأول : 1/1 / السنة الأولى / 2015 - 1436
رقم الإيداع (578 - لسنة 2015)

قواعد وإجراءات النشر في المجلة

- تُنشر البحوث باللغتين العربية والإنجليزية في مختلف فروع العلوم والمعرفة شريطة توفر ما يلي:
 1. أن يكون البحث أصيلاً أو مقبولاً تتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على المنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث العلمية، ومكتوباً بلغة سليمة مراعيًا دقة الحروف والأشكال - إن وجدت على ألا يزيد عدد صفحات البحث عن 40 صفحة متضمنة الهوامش والمراجع.
 2. أن يكون البحث ملتزماً ودقيقاً ولائقاً يتوفر لديه المصادر والمراجع وتثبيتها كالاتي: يكتب اسم المؤلف ثم تكتب أسماء المؤلفين المشتركين معه - إن وجدت - يلي ذلك عنوان البحث، مكان النشر، جهة النشر، ثم سنة النشر.
 3. وأن لا يكون سبق نشره أو قدّم للنشر لجهة أخرى.
 4. تُرسل البحوث على عنوان المجلة وباسم رئيس التحرير.
- يرفق ملخص للبحث المراد نشره في حدود (150-200 كلمة) باللغة العربية والانجليزية .
- تُرسل ثلاث نسخ من البحث على ورق (A4) على أن تكون مطبوعة بمسافات مزدوجة بين الأسطر وعلى وجه واحد، ومحفوظة على (CD) إلى عنوان المجلة، بحيث يظهر في غلاف البحث أسم الباحث ولقبه العلمي ومكان عمله.
- يُرفق بالبحث السيرة الذاتية للباحث وملخص للبحث في حدود (150-200) كلمة باللغة العربية واللغة الانجليزية.
- في حالة قبول البحث مبدئياً، يتم عرضه على محكمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث، ويتم اختيارهم بسرية تامة، ولا يعرض عليهم اسم الباحث أو بياناته، وذلك لإبداء آرائهم حول مدى أصاله البحث، وقيمه العلمية، ومدى التزام الباحث بالمنهجية المتعارف عليها، ويطلب من المحكم تحديد مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة من عدمها .
- يُخطر الباحث بقرار صلاحية البحث من عدمه خلال شهرين على الأكثر من تاريخ إستلام البحث، وبموعد النشر، ورقم العدد الذي سيُنشر فيه البحث.
- في حالة ورود ملاحظات من المحكمين تُرسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تُعاد خلال مدة أقصاها شهر.
- الأبحاث التي لم تتم الموافقة على نشرها لاتعاد إلى الباحثين .
- تحتفظ المجلة بحقها في إخراج البحث وإبراز عناوينه بما يتناسب وأسلوب النشر.
- يُعلم صاحب البحث بقبول بحثه للنشر.
- تلتزم المجلة بإرسال نسخة من العدد إلى صاحب البحث المنشور.
- تُرحب المجلة بالعروض الخاصة برسائل الماجستير والدكتوراه، على أن يتضمن العرض كافة البيانات المتصلة بالرسالة، وأن لا يكون قد مرّ أكثر من سنتين إلى ثلاث سنوات على مناقشة الرسالة.
- تُرحب المجلة بأعمال الترجمة للموضوعات العلمية والإنسانية ذات الصلة بالمقررات الدراسية والدراسات التطبيقية ومختلف جوانب البحث العلمي والتطورات العلمية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي والعالم.
- تؤوّل جميع حقوق النشر لجامعة العلوم الحديثة .

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدرها جامعة العلوم الحديثة
بالتعاون مع إتحاد الجامعات العربية

المجلة العلمية المحكمة

طلب نشر بحث

المحترم

الأخ / رئيس تحرير المجلة العلمية المحكمة

بعد التحية والتقدير .. أتقدم إليكم ببحثي الموسوم :

وبياناتي الشخصية والعلمية على النحو التالي :

الإسم الثلاثي : اللقب :

آخر شهادة جامعية : عام :

جامعة : الدولة :

التخصص العام : التخصص الدقيق :

العمل : البريد الإلكتروني (إن وجد) :

الهاتف : (سيار) : عمل : منزل : (

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدرها جامعة العلوم الحديثة
بالتعاون مع إتحاد الجامعات العربية

المجلة العلمية المحكمة

قسيمة إشترك

الإسم :

المدينة : الدولة :

ص.ب : الرمز البريدي :

هاتف : فاكس :

نوع الإشتراك : - () إشتراك جديد - () تجديد إشتراك .

طريق الدفع : - () نقداً بقيمة :

- () شيك لأمر جامعة العلوم الحديثة / المجلة العلمية المحكمة .

- () حوالة بنكية - () حوالة بريدية .

الإسم : التاريخ : التوقيع :

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدرها جامعة العلوم الحديثة
بالتعاون مع إتحاد الجامعات العربية

طلب نشر بحث

برجاء التوجيه إلى هيئة التحرير لتابعة إجراءات النشر في مجلتكم الموقرة ، وأنا إذ أقدم بحثي هذا عليكم فإنني أتعهد إليكم بالآتي :

- أن جميع المعلومات الواردة في بياناتي الشخصية أعلاه صحيحة .
- أن بحثي لم يسبق نشره في أي مجلة أخرى .
- أنه لم يؤخذ من رسالة الماجستير أو الدكتوراه الخاصة بي .
- أنه غير مقتبس من أي بحث لأي باحث آخر .

وتقبلوا خالص التحية والتقدير،،،،

الإسم :

التوقيع :

❖ رأي أعضاء هيئة التحرير في المجلة حول البحث المقدم :

1. يقبل البحث بصورة أولية ويرسل للتحكيم () .
2. لا يقبل البحث ويعاد للباحث () .

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدرها جامعة العلوم الحديثة
بالتعاون مع إتحاد الجامعات العربية

قسيسة اشتراك

قيمة الاشتراك شاملاً أجور البريد :

المؤسسات	الأفراد	
\$ 25	\$ 10	داخل اليمن
\$ 50	\$ 25	خارج اليمن

ترسل جميع المراسلات إلى العنوان التالي :

الجمهورية اليمنية - صنعاء - ص.ب : 20031

قسم البحث العلمي والنشر - عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي

جامعة العلوم الحديثة

هاتف : 00967/1/468305 فاكس : 00967/1/407419

أو على تليفون الجامعة : 00967/1/468120 تحويلة (112)

البريد الإلكتروني : info@ums-edu.com

رسوم النشر في المجلة :

- تتقاضى المجلة مقابل نشر البحوث المحكمة والمقبولة الرسوم الآتية :
1. المرسله من خارج الجمهورية اليمنية (\$200) مائتين دولاراً أمريكياً.
 2. المرسله من داخل الجمهورية اليمنية (20.000) عشرون ألف ريال يمني .
 3. المقدمة من باحثي جامعة العلوم الحديثة اليمنية مجاناً .
 4. هذه الرسوم غير قابلة للإرجاع سواء تم قبول البحث للنشر أو لم يتم .

المحتويات

الصفحة	الموضوع
11	الإفتتاحية : بروفيسور / شبيب عبد الله الحرازي - رئيس الجامعة - رئيس التحرير
17	الأثار الإقتصادية للديون الخارجية - حالة اليمن (1991-2012) د/ علي عبد الله اليساني
35	إبعاد الأجانب في القانون اليمني (المفاهيم والأسباب) د/ يحيى صالح أبو حاتم
61	إدارة كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية في ضوء معايير الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي. د/ محمد عبد الله حسن حميد
107	دراسة قياسية لتقدير دالة الطلب على القمح في الجمهورية اليمنية خلال الفترة 2012/1990. د/ علي عبد الله اليساني
129	دراسة الجدوى المائية الزراعة وإنتاج القمح في ظل ندرة المياه في اليمن. د/ خالد قاسم قائد صالح
146	قسم الرسائل العلمية : رسالة ماجستير - أ/ سيف أحمد علي اليمني
171	الملف الإحصائي مؤشرات التعليم العام (الثانوي) أ/ ريدان المعمرى، أ/ دينا العبسي

الكلمة الإفتتاحية

بدايةً ترحب جامعة العلوم الحديثة من خلال مجلتها العلمية المحكمة بجميع الباحثين والمهتمين بالبحث العلمي على كافة المستويات المحلية والإقليمية والعربية والدولية ، واستعدادها التام نشر كافة أنواع البحوث والدراسات العلمية وفي مختلف التخصصات ، كما ترحب الجامعة بالتواصل المستمر والمتواصل مع إدارة المجلة ، وبما يمكن من نشر أبحاثهم ودراساتهم على كافة المستويات المحلية والإقليمية والعربية والدولية .

جاء إصدار جامعة العلوم الحديثة لمجتها العلمية المحكمة إستمراراً لإنجازاتها العديدة المتواصلة والمستمرة في مقدمتها : تنفيذ برامج الدراسات العليا ، والبدء بالدراسة بكلية الصيدلة ، وإستمراراً لإلتحاق الدورات والندوات وورش العمل والمنتديات العلمية المختلفة ، ولتطوير المستوى الإداري والمستوى الأكاديمي ، ولرفع مستوى الأداء لضمان تحقيق الكفاءة والتميز ، وتحقيق الشراكة الأكاديمية والعلمية مع كل من أتحاد الجامعات العربية ومجلس الإعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في الجمهورية اليمنية . وكل ذلك تحقيقاً لأهداف متعددة في مقدمتها : تفعيل رؤية وإستراتيجية الجامعة ، والمشاركة في تطوير قطاع التعليم العالي في اليمن والإرتقاء به إلى مستوى رفيع يتوافق على أقل تقدير مع نظيره العربي في ظل معايير الإعتماد الأكاديمي وتحقيق جودة ، ورفد الأسواق المحلية والإقليمية والعربية بمخرجات تعليم عالي متميز وكفاء في معظم التخصصات العلمية .

كما جاء إصدار الجامعة لمجتها العلمية المحكمة إيماناً بأهمية الإصدارات البحثية وتوفيرها في كافة الجامعات اليمنية والعربية ومراكز البحوث وتطوير البحث العلمي ، والمساهمة في التخفيف من تواضع إصدارات المجالات العلمية في اليمن ، وندرة تواجدها في المكتبات اليمنية عامة ، ومكتبات الجامعات الحكومية والأهلية ومراكز البحوث والتطوير خاصة . الأمر الذي تطلب إصدار الجامعة لمجتها العلمية بما يمكن من توفير الأبحاث والدراسات لما تحويه من نتائج وتوصيات ومراجع علمية وبيانات إحصائية . كما أن إصدار المجالات العلمية من شأنها تمكين الباحثين والمهتمين بالبحث العلمي الإطلاع على المستجدات في ميادين البحث العلمي المتعددة ، وإستمرار التواصل العلمي بين الباحثين ، وتمكين الباحثين من نشر الأبحاث والدراسات ، وتوفيرها لصناع السياسات ومنتخذي القرارات بصفة عامة للإستفادة من نتائج وتوصيات الأبحاث والدراسات المنشورة في مختلف النواحي الإقتصادية والإجتماعية وما إلى ذلك .

يحتوى هذا العدد الأول على خمسة أبحاث بالإضافة إلى ملحقين مملئين عن الرسائل العلمية والإحصائيات الأولية ، تم اختيار الأبحاث لأهميتها وتميزها وعلاقتها بالإقتصاد القومي اليمني ، حيث تناولت الأبحاث في مجملها بالدراسة والتحليل لأثار الديون الخارجية على الجمهورية اليمنية ، ومفاهيم وأسباب إبعاد الأجانب في القانون اليمني ، وواقع القمح الذي يمثل سلعه إستراتيجية في الأمن الغذائي اليمني واعتبار قيمة فاتورة الواردات منه المسئولة عن العجز المستمر والمتواصل والمزمن في الميزان التجاري الزراعي اليمني ، وأخيراً بحث عن أهمية تطبيق الجودة في جميع المؤسسات عامة ، ومؤسسات التعليم العالي على وجه الخصوص لكون الجودة تمثل المعيار الرئيسي للنهوض بكافة المؤسسات . وفيما يتصل بالملفين الملحقين، إستعرض الملف الأول أهم ما تناولته رسالته رسالة علمية لدرجة الماجستير في التجارة الدولية اليمنية ، والملف الثاني إستعرض أهم البيانات الإحصائية للتعليم العام الذي يمثل الرافد الرئيسي لمؤسسات التعليم العالي في تصميم إستراتيجيات وخطط وسياسات وبرامج الجامعات لتمكينها إستيعاب مخرجات التعليم العام والتحاقهم بالجامعات .

وفي الأخير تود جامعة العلوم الحديثة القول من خلال مجلتها العلمية القول أن جميع الأبحاث والدراسات في المجلة تعبر عن وجهه نظر الباحثين ولا تعبر عن وجهه نظر الجامعة أو المجلة .

بروفيسور / شبير عبد الله الحرازي
رئيس الجامعة - رئيس التحرير
alharazi63@yahoo.com



اتحاد الجامعات العربية



جامعة العلوم الحديثة

قسم البحوث والدراسات

University Of Modern Sciences
University Of Modern Sciences

رؤية جامعة العلوم الحديثة

جامعة رائدة ومتميزة في بناء مجتمع المعرفة، تُعنى بالعلوم المتنوعة، وفي مجالاتها المتعددة، لتنمية الأطر والعلاقات الإنسانية.



رسالة الجامعة

- إيصال العلوم بأفضل الوسائل والطرق؛
والتطوير العلمي والتبادل المعرفي في
ضوء المعايير العالمية، لإيجاد بيئة
تعليمية بحثية حديثة للأجيال المتعلمة
في سائر أنحاء العالم، بما يخدم المجتمع
ويحافظ على القيم.
- تقديم تعليم وتعلم مميز، عبر مواكبة
التطور العلمي والتكنولوجي وملاءمة
البرامج الأكاديمية مع احتياجات سوق
العمل.
- إنتاج بحوث إبداعية تخدم المجتمع
وقطاعات العمل، وتسهم في بناء اقتصاد
المعرفة، من خلال إيجاد بيئة محفزة
للتعلم والإبداع الفكري، والتوظيف الأمثل

مميزات الدراسة في الجامعة

- عضو اتحاد الجامعات العربية واليمنية.
- شهادة معتمدة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- مناهج دراسية دولية ومعتمدة.
- حصلت الجامعة على المركز الثاني في نظام التعليم المفتوح وعن بعد.
- تحالفات علمية دولية مع جامعات عريقة.
- كادر أكاديمي وإداري متميز ومؤهل ذو كفاءة عالية.
- تخصصات نوعية موجهة لمتطلبات سوق العمل.
- تدريس باللغتين العربية والإنجليزية.
- موقع استراتيجي هادئ وسهل الوصول.
- ثاني جامعة في اليمن تبادر لتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة.

**الآثار الإقتصادية للديون الخارجية في الجمهورية اليمنية
خلال الفترة 1991-2012**

د/ علي عبد الله محمد اليساني

الآثار الاقتصادية للديون الخارجية في الجمهورية اليمنية خلال الفترة 1991-2012

د/ علي عبد الله محمد اليساني^١

Abstract

Is the problem of external indebtedness of the Arab countries particularly for non-oil>s country. The most important problems that they faced like other developing countries are; low domestic savings in toll revenues and exports, rise in the rates of consumption, that lead to decline in domestic investment. Given the serious economic and social development process of their effects at the same time those countries suffer from External debt which is an important source of income for developing countries, so that Yemen as one of these countries that heavily dependent on foreign debt to finance the savings gap and balance of payments.

The main objective of this study is to reveal the relationship between external debt and some macroeconomic variables in Yemen during the period 19912012- using standard analysis of time series. From Among the most prominent findings of this study there is a negative impact of external indebtedness of the economic growth rate, that did not demonstrate statistical moral to that effect, and the positive impact of domestic savings, but that did not demonstrate statistical moral to this effect, as demonstrated by the presence of a negative impact of external indebtedness of the total investment. the study also found a positive effect statistically significant external indebtedness on each of the total consumption, exports and imports college using ordinary least squares (OLS) during the study period.

Keywords:

The growth rate in real GDP - foreign debt - domestic savings - exports - imports - ordinary least squares.

١ - علي عبد الله محمد اليساني، أستاذ الاقتصاد الزراعي المساعد، قسم الاقتصاد الزراعي- كلية الزراعة - جامعة صنعاء، أكتوبر، ٢٠١٣.

مستخلص:

تعتبر مشكلة المديونية الخارجية للدول العربية - وبالأخص غير النفطية - من أهم المشاكل التي واجهتها كغيرها من الدول النامية، نظرا لآثارها الخطيرة على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي الوقت نفسه يلاحظ أن تلك الدول تعاني من انخفاض في حصيللة المدخرات المحلية وعوائد الصادرات، وكذلك ارتفاع في معدلات الاستهلاك، مما أدى إلى انخفاض الاستثمارات المحلية. وتعتبر المديونية الخارجية مصدرا هاما من مصادر الدخل بالنسبة للدول النامية، واليمن باعتباره احد هذه الدول يعتمد بشكل كبير على الديون الخارجية لتمويل الفجوة الادخارية وميزان المدفوعات الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو الكشف عن العلاقة بين المديونية الخارجية وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في اليمن خلال الفترة 1991-2012 وذلك باستخدام التحليل القياسي للسلاسل الزمنية. ومن ابرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هو أن هناك أثر سلبي للمديونية الخارجية على معدل النمو الاقتصادي لكنها لم تثبت المعنوية الإحصائية لذلك التأثير، وأثر ايجابي للمدخرات المحلية لكنها لم تثبت المعنوية الإحصائية لذلك التأثير، كما تبين وجود أثر سلبي للمديونية الخارجية على الاستثمار الكلي إلا أنها لم تثبت المعنوية الإحصائية لذلك التأثير، واتضح أيضا وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية للمديونية الخارجية على كل من الاستهلاك الكلي والصادرات والواردات الكلية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) خلال فترة الدراسة.

كلمات مفتاحية:

معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي - المديونية الخارجية - المدخرات المحلية - الصادرات - الواردات - طريقة المربعات الصغرى العادية .

مقدمة:

تعتبر مشكلة المديونية الخارجية للدول العربية - وبالأخص غير النفطية - من أهم المشاكل التي واجهتها كغيرها من الدول النامية، نظرا لآثارها الخطيرة على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث اقترنت الخطط التنموية لمعظم الدول النامية بضرورة توفير التمويل اللازم لتحقيق أهداف تلك الخطط. وبالتالي النهوض بقطاعات الاقتصاد الإنتاجية المختلفة. ولكن في الوقت نفسه يلاحظ أن تلك الدول تعاني من انخفاض في حصيللة المدخرات المحلية وعوائد الصادرات وكذلك ارتفاع في معدلات الاستهلاك مما أدى إلى انخفاض الاستثمارات المحلية ولتحقيق النمو الاقتصادي ومن ثم دفع عجلة التنمية الاقتصادية، كان لابد من توفير التمويل اللازم لذلك. وكان الاقتراض الخارجي أحد الوسائل الهامة لتلك الدول، حيث بدأت بالاعتماد على هذا المصدر لتغطية القصور في الموارد والإمكانات المالية المتاحة واليمن شأنه في ذلك شأن الدول النامية الأخرى، يعاني من عدة اختلالات اقتصادية ناتجة عن نقص الموارد المالية والاقتصادية المحلية. مما أدى إلى تدني القدرة الإنتاجية للصناعات الوطنية، وبالتالي انخفاض حجم الصادرات اليمنية، من جهة، وتحويل جزء كبير من الإنفاق العام والخاص نحو استيراد

السلع الاستهلاكية من جهة أخرى الأمر الذي أدى إلى وجود عجز مزمن ومستمر في الميزان التجاري، مما دفعه للاعتماد بشكل كبير على مصادر التمويل الخارجية كالمساعدات والمنح والقروض الخارجية وغيرها وعليه فإن هدف هذه الدراسة هو تسليط الضوء على الوضع الراهن للمديونية الخارجية وآثارها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد اليمني، والحلول المقترحة للتقليل من حدة هذه المشكلة، حيث سيتم دراسة أثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي، وكذلك دراسة أثر المديونية الخارجية على بعض المتغيرات الكلية في الاقتصاد وسيتم الاستناد على نماذج قياسية لمعرفة طبيعة العلاقة بين كل من المديونية الخارجية ومعدلات النمو الاقتصادي ممثلاً في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وكذلك طبيعة العلاقة بين المديونية الخارجية وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ممثلة في الاستهلاك الكلي، والاستثمار، والميزان التجاري، والادخار وذلك لمعرفة جدوى تلك الأموال التي تم اقتراضها من الخارج، وآثارها على النشاط الاقتصادي ككل. وقد غطت هذه الدراسة الفترة الزمنية من 1991-2012.

الدراسات السابقة:

ناقشت العديد من الدراسات السابقة تأثير المديونية الخارجية على المتغيرات الاقتصادية، وكانت نتائج هذه الدراسات متباينة فالبعض توصل إلى وجود علاقة طردية، والبعض الآخر وجد أن هناك علاقة عكسية. ففي دراسة أجرتها صفية شبير (Safia Shabbir) لمعرفة هل الديون الخارجية لها تأثير على النمو الاقتصادي، فقد أخذت بيانات 24 بلداً نامياً خلال الفترة 1976-2003، وتوصلت إلى أن الديون الخارجية تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي وتوصل (Rabia Atique and Kamran Malik) 2012 في دراستهما عن أثر الديون المحلية والخارجية على النمو الاقتصادي في باكستان إلى وجود علاقة عكسية بين الدين العام المحلي والنمو الاقتصادي، وكذلك العلاقة بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي وخلصت النتائج إلى أن مبلغ الديون الخارجية يؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي بانخفاض أكثر بالمقارنة مع مبلغ الدين المحلي. وذلك خلال الفترة 1980-2010 في حين أن Jayaraman وآخرون (2008) أكدوا على أن ارتفاع تدفق المساعدات والديون الخارجية قد ساهم بشكل واضح في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في ست دول من دول المحيط الهادي خلال الفترة (1988-2004).

كما اجري (2012) Taiwo Adewale Muritala دراسة حول "التحليل التجريبي لأثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة (1980-2010). وتوصل إلى وجود علاقة عكسية بين كل من الديون الخارجية والنمو الاقتصادي، أما خدمة الديون الخارجية فقد كانت العلاقة طردية وقد استخدم طريقة المربعات الصغرى العادية بينما قام Makame Said Faraji Kasidi and (مارس - 2013) بدراسة حول "اثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي - دراسة حالة لتنزانيا" خلال الفترة (1990-2010). وكشفت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لكل من الدين الخارجي وخدمة الديون على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي. فقد كان التأثير ايجابي لإجمالي الديون الخارجية بنحو 0.36939، بينما كان التأثير سلبي لخدمة الديون وذلك بنحو 28,517 أما دراسة عبد الهادي (2013) والتي استهدفت الكشف عن العلاقة بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1990-2011). حيث وجد أن هناك علاقة طردية بين الدين العام الخارجي والنمو الاقتصادي

وعلاقة سلبية بين خدمة الديون والنمو الاقتصادي.

كما تناولت دراسة (2012) (AJAYI, LAWRENCE BOBOYE and OKE, MICHAEL OJO)، حول تأثير الديون الخارجية على النمو الاقتصادي في نيجيريا، على بعض المتغيرات الاقتصادية مثل الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد، وخدمة الدين الخارجي، والاحتياطات الخارجية، ومعدلات الفائدة وغيرها، وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة عبء الديون الخارجية له علاقة سلبية على الدخل القومي كما أن ارتفاع مستوى الديون الخارجية أدى إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وزيادة البطالة والإضراب الصناعي المستمر وغيرها وفي دراسة أجراها معهد كينيا لبحوث السياسة العامة والتحليل حول أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي والاستثمارات الخاصة في كينيا - إجراء تقييم تجريبي، توصلت نتائج الدراسة إلى إن تراكم الديون الخارجية قد ارتفع على مر السنين مع مؤشرات عبء الديون المتزايد باطراد في 1990s في وقت مبكر. وباستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1970-1995، أشارت النتائج التجريبية إلى أن تراكم الدين الخارجي له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي والاستثمار الخاص، وهذا يؤكد وجود مشكلة عبء الديون في كينيا. كما أشارت النتائج أيضا إلى أن تدفقات الديون الحالية أدت إلى تحفيز الاستثمار الخاص. كما أن خدمة الدين لا يبدو أنها أثرت سلبا على النمو ولكن لديها بعض الآثار على مزاحمة الاستثمار الخاص كما أكدت دراسة سامر (2012)، حول الآثار الاقتصادية للمديونية الخارجية - حالة الأردن خلال الفترة 1990-2011، أن هناك أثر سلبي للمديونية الخارجية على كل من النمو الاقتصادي والاستهلاك والمدخرات المحلية والاستثمار والميزان التجاري بشقية الصادرات والواردات.

الإطار النظري للدراسة:

مفهوم الإقتراض الخارجي:

- 1- المفهوم القديم: يرى البعض أن المقصود بالدين الخارجي هي تلك المبالغ التي اقتترضها اقتصاد بلد ما والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة، وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات (1)
- 2- المفهوم الحديث: عرفت مجموعة العمل الدولية متعددة الأطراف الديون الخارجية على أنها قيمة الالتزامات القائمة والموزعة خلال فترة زمنية على المقيمين في دولة ما تجاه غير المقيمين بدفع المبلغ بالإضافة لفوائده المترتبة عليه إن وجدت (2). وسمي هذا التعريف بالمركزي لأنه يعرف العناصر الأساسية المكونة للمديونية الخارجية.
- 3- تعريف البنك الدولي: يعرف البنك الدولي الدين الخارجي بأن الدين الذي تبلغ مدة استحقاقه الأصلية أو المحدودة أكثر من سنة واحدة، وهو مستوجب لأفراد أو لهيئات من غير المقيمين ويسدد بعملات أجنبية أو سلع وخدمات. (3)

١ - فضيلة حنوحات / ز / حرثتي، "إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية - حالة بعض الدول النامية"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٥-٢٠٠٦، ص ٢٦.

٢- سامر علي عبد الهادي (دكتور)، "الآثار الاقتصادية للمديونية الخارجية - حالة الأردن (١٩٩٠-٢٠١١)، المؤتمر العلمي الدولي التاسع، الوضع الاقتصادي وخيارات المستقبل، ص ٣.

٣- فضيلة حنوحات / ز / حرثتي، "إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية - حالة بعض الدول النامية"، المرجع السابق، ص ٢٧.

أسباب المديونية الخارجية

أولاً : الأسباب الداخلية:

1. ضالة المدخرات الوطنية: من خلال تتبع البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء في الجمهورية اليمنية يتضح أن هناك قصور في حجم الموارد المحلية وبالأخص المدخرات الوطنية، حيث بلغت عام 1991 نحو 2.06 مليار دولار، ثم أخذت في التناقص المستمر إلى أن وصلت إلى نحو 90 مليون دولار عام 1996، ويأتي هذا الانخفاض بسبب انخفاض قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية، والسبب الآخر حرب صيف 1994. ثم أخذت في الارتفاع في عام 1997 بنحو 540 مليون دولار وانخفضت في عام 1998 إلى 160 مليون دولار ثم أخذت مرة أخرى في الارتفاع عام 1999 بنحو 1.14 مليار دولار ثم استمرت في الارتفاع إلى أن وصلت إلى أقصى قيمة لها عام 2012 بنحو 4.67 مليار دولار (ملحق رقم 1). وهذا بدوره دفع اليمن بشكل خاص والدول النامية إلى الاعتماد المفرط على مصادر التمويل الخارجي في تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة وفجوة العملات الأجنبية وبالتالي تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.
2. الميل إلى الاستثمار من أجل التنمية ويتطلب كثافة رأس مالية وتكنولوجيا متقدمة وهو ما تفتقر إليه الدول العربية وبالأخص الدول غير النفطية، مما اضطرها إلى الاقتراض الخارجي لشراء الآلات والمعدات والتعاقد مع الخبراء الأجانب وشراء براءات الاختراع وحقوق الصنع.
3. سوء توظيف القروض: لقد كانت المبالغة الملحوظة في اللجوء إلى الاقتراض الخارجي هي سمة السبعينيات وذلك على أمل السداد من مشروعات طموحة تم الاقتراض من أجلها، لكن سوء التخطيط وتغير السياسات الاقتصادية وتخطيطها من فلسفة اشتراكية إلى ليبرالية ومن ليبرالية إلى اشتراكية أدى إلى فشل الكثير من المشروعات. وقد اقترنت عملية الاقتراض في العديد من الأحيان بزيادة كبيرة في الاستهلاك الترفيهي وفساد الحكومات التي تقتصر كثيرا للرفع من مستوى معيشة شعوبها بشكل مصطنع كرشوة لشراء ولاء الشعب وسكوته فإذا ما قمنا بمقارنة بين توظيف الأموال الأجنبية في الدول الرأسمالية وبين توظيفها في الدول العربية سنلاحظ أن الأولى ركزت على استيراد المواد الخام الأولية ذات الأسعار المنخفضة اللازمة للتنمية الصناعية وأخذت بتصدير السلع ذات الأسعار المرتفعة، لتنتقل في مرحلة لاحقة إلى تصدير رأس المال الأجنبي إلى الدول النامية، فقد أدركت أن الدول النامية تعتبر أرضية خصبة لاستثماراتها. أما الدول العربية فقد ركزت على استيراد السلع الاستهلاكية والرأسمالية ذات الأسعار المرتفعة وأخذت بتصدير الكثير من مواردها الطبيعية على شكل مواد خام وبأسعار زهيدة. هذا التخصص في إنتاج المواد الأولية أدى إلى تعريضها إلى آثار الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها أسواق هذه المواد والتناقضات التي شهدتها الأنظمة الاقتصادية.
4. تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج: في الوقت الذي كانت فيه سياسة الإقراض على قدم وساق لسد الفجوة التمويلية للمشروعات التنموية، كان الفساد الإداري والمالي والسياسي يعم أجهزة الدولة ومؤسساتها في معظم الدول العربية. وقد نجم

عن هذا الفساد نهب جانب كبير من القروض الخارجية وتهريبها إلى الخارج وتم إيداعها في البنوك الأجنبية لحساب أصحاب النفوذ والسلطة ورجال الأعمال القريبين منهم، وأدت هذه الظاهرة إلى تراكم الديون وفشل التنمية.

5. الاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة:

أدى هذا التوجه إلى تزايد الحاجة إلى الواردات الغذائية وإهمال الزراعة كدعم هامة لاقتصاديات تلك الدول، والاهتمام بالصناعة التي تتطلب بطبيعتها كثافة رأسمالية تفوق طاقات أغلب الدول العربية - غير النفطية خاصة- مما أدى للجوء إلى الاقتراض الخارجي لتمويل هذه الصناعات. كما يمكن القول أن معظم الدول النامية تعاني من ضعف شديد في القطاع الصناعي والتركيز على قطاعات اقتصادي أخرى أقل إنتاجية مثل القطاع الزراعي.

6. العجز المتزايد في ميزان المدفوعات أدى العجز المستمر لموازين المدفوعات في معظم الأقطار العربية الناجم عن تزايد الواردات السلعية على حساب الصادرات إلى اختلال تجاري واضح تسبب بالجوء إلى الاقتراض الخارجي وتفاقم المديونية.

ثانياً: الأسباب الخارجية¹:

1. ارتفاع أسعار الفائدة: كان للارتفاع الشديد الذي طرأ على أسعار الفائدة في أسواق المال الدولية دوراً حاسماً في استفحال أزمة المديونية، إذ تجاوزت في العديد من البلدان الفوائد الزائدة المدفوعة قيمة التمويل الإضافي الصافي وتكدت البلدان المدينة بمبالغ متزايدة عبر السنين وأصبح بند خدمة الدين يمثل نصيباً هاماً من صافي الديون ويستحوذ على مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي.
2. انخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام أدى انخفاض أسعار المواد الأولية المصدرة إلى الأسواق العالمية (كالبترول والمواد الخام الأخرى) إلى تدهور شروط التبادل التجارية للبلدان المصدرة لهذه المواد، مما أدى إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات الذي يزيد من الميل إلى الاستدانة الخارجية.
3. آثار الركود التضخمي السائد في معظم الدول الرأسمالية نظراً لاندماج معظم الدول النامية - ومنها الدول العربية- في النظام الاقتصادي العالمي وتبعيتها له تجارياً وغذائياً ونقدياً وتكنولوجياً فضلاً عن التبعية العسكرية والسياسية، فإن ما يحدث في هذا النظام من تقلبات وأزمات يؤثر تلقائياً في الأوضاع الاقتصادية لهذه البلدان.

الآثار الاقتصادية للمديونية الخارجية:

تلعب القروض الخارجية دوراً هاماً في اقتصاديات الدول النامية، حيث يرى البعض أن القروض الخارجية تستغل في الإنتاج وتنمية الصادرات وإحلال الواردات وفي النهاية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي والمدخرات الوطنية وينعكس ذلك إيجابياً على ميزان المدفوعات. في حين يرى البعض الآخر أن القروض الخارجية لا يتم استخدامها بشكل جيد ولا يتم توجيهها إلى القطاعات الإنتاجية، وإنما يتم تحميل الأجيال القادمة تبعات هذه القروض وما يترتب عليه من أقساط وفوائد وبشكل عام يمكن تقسيم الآراء الاقتصادية حول أهمية القروض الخارجية إلى مجموعتين:

1- <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/9aec37fc-edb6466-a-acd0455-b8591e473>

1. المدرسة التقليدية : يرى أتباع هذه المدرسة أن القروض الخارجية لها أثرا ايجابيا على اقتصاديات الدول النامية . وتعزي هذه المدرسة سبب تدني مستويات التنمية في الدول النامية إلى انخفاض حجم مدخراتها الوطنية ورصيدها من العملات الأجنبية ، وتعاني الدول النامية بشكل عام من فجوتين : فجوة الادخار Saving Gap وهي تمثل الفرق بين المدخرات المحلية والاستثمارات المحلية ، وفجوة العملات الأجنبية وهي تمثل الفرق بين الصادرات والواردات.
2. المدرسة الحديثة: عارض أتباع هذه المدرسة النتائج التي توصلت إليها المدرسة التقليدية ، حيث أشارت نتائج دراسات إلى أن تأثير القروض الخارجية ضعيف جدا على الدخل القومي ومعدلات النمو الاقتصادي والسبب في الوصول لمثل هذه النتيجة يعود إلى سببين :

الأول: انخفاض معدلات الادخار المحلي وذلك للأسباب التالية :

1. أن جزءا كبيرا من القروض والمساعدات الخارجية يستخدم لزيادة مستوى الاستهلاك وليس لزيادة حجم المدخرات المحلية، وذلك بسبب تغيير تركيبة النفقات الحكومية لصالح الاستهلاك وما يرافق ذلك من انخفاض الميل الحدي للادخار (MPS Marginal Propensity to Save) وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك (MPC).
2. ارتباط معظم القروض والمساعدات الخارجية بمشاريع وسلع تحددها الدول المقترضة، وبذلك تحد من قدرة الدول المقترضة على اختيار السلع والأساليب الإنتاجية والتكنولوجيا التي تتلاءم مع اقتصاداتها.
3. ضعف الجهود المبذولة في تحصيل الضرائب وانخفاض المستوى العام للضرائب.

الثاني: ارتفاع نسبة رأس المال إلى الإنتاج وذلك للأسباب التالية :

1. تخصيص جزء كبير من القروض والمساعدات الخارجية للمشاريع غير الإنتاجية حيث يمكن أن تتمركز تلك الاستثمارات في مشاريع البنية التحتية Infrastructure Project والتي يكون إنتاجها غير مباشر مثل الطرق والجسور وشبكات الصرف الصحي وغيرها.
2. تخصيص جزء كبير من القروض الخارجية في مشاريع ذات تكنولوجيا رأسمالية مكثفة. ويعود ذلك إلى تأثير الهيئات والمنظمات المانحة لتلك القروض من جهة واستراتيجيات الدول النامية من جهة أخرى.
3. ارتباط معظم القروض الخارجية بمشاريع معينة تنتج سلعا معينة تحددها الجهات المقترضة ، وهذا بدوره يحد من قدرة الدولة على اختيار أساليب الإنتاج المتاحة والتي تتناسب مع قدرة تلك الدولة.¹

المديونية الخارجية في اليمن:²

تطور رصيد الدين الخارجي للجمهورية اليمنية فقد قدرت بنهاية عام 1994م مبلغ 8.9 مليار دولار أمريكي ما نسبته 215% من إجمالي الناتج المحلي، ومن هذا المبلغ هناك 8.4 مليار دولار تعتبر مديونية خارجية عامة متوسطة وطويلة الأجل، أما القروض الخارجية المرتبطة بالقروض الاستهلاكية فقد كانت

1- <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/9aec37fc-edb6466-a-acd0455-b8591e473>

2-http://adnanqatinah.blogspot.com/2010_06_01_archive.html

حوالي 322 مليون دولار، في حين كان حوالي 6 مليار دولار بنسبة 67% من القروض الخارجية تعود إلى الاتحاد السوفيتي سابقاً وبقية رصيد المديونية تتوزع على مؤسسة التنمية الدولية والصندوق العربي للنماء الاقتصادي والاجتماعي واليابان والمملكة العربية السعودية والصين أما بالنسبة لخدمة الدين، فقد بلغت التزامات خدمة الدين بما فيها الفائدة على المتأخرات مليار دولار في عام 1991م، لكنه ومع تناقص التزامات السداد، وبالأخص نحو القروض الاستهلاكية، هبطت التزامات خدمة الدين إلى 820 مليون دولار، ففي عام 1994م بلغت التزامات خدمة الدين إلى صادرات السلع والخدمات نحو 43.3%، مقارنة بأكثر من 50% خلال الأعوام 1991-1993م، وقد ساعد على تناقص هذا المعدل الارتفاع الحاد في متحصلات الصادرات النفطية الحكومية أما مدفوعات خدمة الدين الفعلية في عام 1994م فقد كانت 165 مليون دولار مما يعني أن المعدل الفعلي لخدمة الدين إلى صادرات السلع والخدمات لم يزد عن 7% بالرغم من التحسن في قدرة الجمهورية اليمنية على التخفيف من متأخرات السداد للقروض الخارجية المتراكمة عليها، وبالتالي تحسن معدل خدمة دينها الخارجي إلى صادراتها من السلع والخدمات، وكما هو مبين أعلاه، إلا أن التوقف المتزايد للالتزامات خدمة الدين المستحقة (الأقساط + الفوائد) والذي نشأ أصلاً من الوضع المالي الصعب للجمهورية اليمنية، زائداً فوائد التأخير عن مدد التوقف وهذا أفرز ضعفاً مالياً أكثر تعقيداً وصعوبة.

ولتسوية أوضاع القروض الخارجية التي وصلت إلى وضع صعب، شرعت الجمهورية اليمنية في مارس 1995م بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي، ووفقاً لرؤية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على معالجة تفاقم المديونية الخارجية، وكان من أهم بنود برنامج الإصلاح تخفيف الضغوط الشديدة على دينها الخارجي عن طريق المتابعة النشطة للتوصل إلى تسويات مع دائني الجمهورية اليمنية واقتناعهم بالتخفيف من أعباء الدين فقد شكل اتفاق حكومة الجمهورية اليمنية مع صندوق النقد الدولي لترتيب استعدادات ثمانية في أوائل عام 1996م خطوة أساسية وهامة لعملية إعادة جدول القروض الخارجية Reschedule. وذلك بسبب أن الدائنين عادة ما ترفض إعادة الجدولة ما لم يتمكن البلد الذي يطلب إعادة الجدولة لديونه من الوصول إلى اتفاق مع الصندوق المذكور بشأن إجراء تصحيح اقتصادي ومالي هيكلي لديه، لذا دخلت اليمن بمفاوضات لتخفيض ومعالجة مديونيتها، فقد دخل ملف المديونية اليمنية ثلاث مراحل في نادي باريس Paris Club وكللت جميعها بالنجاح وكان للبنك المركزي اليمني دور كبير فيها.

وكانت النتيجة النهائية لجميع هذه المراحل الذي دخلتها الجمهورية اليمنية وخلال الفترة من 1997-2008م، انخفاض المديونية الخارجية على الجمهورية اليمنية من حوالي 10 مليار دولار عام 1998م أي 161% من حجم الناتج المحلي الإجمالي GDP إلى 5.89 مليار دولار في نهاية عام 2008م أي ما نسبته 25.5% من الناتج المحلي الإجمالي GDP بما فيها القروض المبرمة خلال الفترة 98-2008م

جدول رقم (1) : أهم مؤشرات الديون الخارجية للجمهورية اليمنية خلال الفترة 1998-2008

متوسط معدل التغير	2008	1998	المؤشر
%-4	5.737	10.077	رصيد القروض الخارجية Outstanding مليون دولار
%-7	23.3%	161.2%	القروض الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي External Debt / GDP
%-3	1.1%	1.8%	نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي * Date Service / GDP
%-8	59.5%	670.0%	نسبة الدين العام الخارجي إلى إجمالي الصادرات * External Debt / Exports
%-5	2.9%	7.6%	نسبة خدمة الدين إلى الصادرات * Debt Service / Exports
%-8	71.1%	1044.2%	نسبة القروض الخارجية إلى الاحتياطيات الخارجية * External Debt / Reserve
%-5	239	595	نصيب الفرد من القروض الخارجية (دولار)
13%	179%	71%	نسبة الإيرادات العامة إلى القروض الخارجية
%-5	2.7%	7.3%	نسبة خدمة الدين إلى الإيرادات العامة
%-3	6.3%	10%	نسبة خدمة الدين إلى إيرادات النفط والغاز
%-6	2.4%	9%	نسبة خدمة الدين إلى إجمالي النفقات العامة

يتضح من خلال الجدول رقم (1) التغير الكبير التي حصلت لمؤشرات القروض الخارجية بالإيجاب، ويرجع السبب في السياسات والإدارة الرشيدة التي اتخذتها الحكومة ضمن برنامج الإصلاح، وهذا يتضح أكثر إذا ما قارنا بعض المؤشرات مع بعض الدول العربية المشابهة لحالة اليمن، ولبيانات عام 2007م، وهي :-

جدول رقم (2) : أهم مؤشرات الديون الخارجية لليمن

موريتانيا	لبنان	السودان	جيبوتي	تونس	الأردن	اليمن	البلد المؤشر
48.1%	85.1%	54.3%	53.6%	55.8%	46.7%	27.5%	الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي
5.4%	24.3%	3.0%	7.2%	13.0%	7.4%	3.4%	خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات

يتضح من خلال الجدول رقم (2) بأن مؤشرات الدين الخارجي لليمن من أفضل المؤشرات سواءً في حجم الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي أو خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات.

تطور الدين الخارجي في اليمن:

بتتبع البيانات الواردة في الجدول رقم (3) يلاحظ أن أعلى نسبة للدين الخارجي كانت في عام 1991 بنحو 63% إلى الناتج المحلي الإجمالي ثم انخفضت واستمرت في الانخفاض حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها بنحو 28% إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك في الأعوام 1988، 2006، 2010 على التوالي . ويلاحظ أن النسب متقاربة جدا من بعضها البعض وخاصة خلال الفترة 2001-2012 بتباين قدره 5.5 وانحراف معياري 2.3 مما يشير إلى أن القيم أكثر تجانسا خلال تلك الفترة.

جدول رقم (3): تطور الدين الخارجي ونسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في اليمن خلال الفترة (1991 - 2012)

القيمة : (مليار دولار)

نسبة الدين الخارجي إلى الـ GDP	Yemen Real GDP	الدين الخارجي	السنة	نسبة الدين الخارجي إلى الـ GDP	Yemen Real GDP	الدين الخارجي *	السنة
30	14.71	4.352	2002	63	8.35	5.258	1991
37	15.26	5.572	2003	58	9.04	5.255	1992
30	15.87	4.816	2004	57	9.40	5.363	1993
29	16.75	4.883	2005	43	10.03	4.363	1994
28	17.28	4.814	2006	42	10.6	4.488	1995
29	17.86	5.099	2007	50	11.09	5.562	1996
30	18.51	5.524	2008	49	11.67	5.660	1997
30	19.23	5.696	2009	28	12.37	3.477	1998
28	20.71	5.875	2010	41	12.84	5.278	1999
32	18.54	5.933	2011	40	13.63	5.421	2000
32	18.57	5.876	2012	29	14.15	4.109	2001

الديون المستحقة السداد والمعترف بها من قبل حكومة الجمهورية اليمنية.

Source : WWW.WorldBank

الجانب العملي للدراسة:

بعد استعراض الجانب النظري للدراسة فيما يتعلق بالديونية الخارجية وتطورها خلال فترة الدراسة ، فإن دراسة العلاقة بين الديونية الخارجية وبين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية يمكن أن يعمل على تدعيم الجانب النظري لهذه الدراسة من جهة وتحقيق أهداف الدراسة من جهة أخرى. إذ أن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو التحليل القياسي لأثر الدين العام الخارجي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في اليمن خلال الفترة 1991-2012. وهي على النحو التالي.

1. أثر المديونية الخارجية على معدل النمو الاقتصادي:

تم تحديد العلاقة بين النمو الاقتصادي (GDP)، والدين العام الخارجي بالصيغة التالية

$$GDP = \alpha + bED + E_i$$

حيث أن:

GDP عبارة عن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

ED عبارة عن الديون الخارجية (External Debt)، و E_i متغير عشوائي

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية كانت النتائج على النحو التالي:

$$GDP = 13.5 - 1.84ED + E_i$$

$$(-1.52)$$

$$R^2 = 0.10$$

$$F = 2.30$$

ويلاحظ من النتيجة أعلاه أن التأثير الحدي للقروض الخارجية على النمو الاقتصادي بلغ (-1.84) لكنها لم تثبت المعنوية الإحصائية لهذا التأثير.

2. أثر المديونية الخارجية على المدخرات المحلية:

لمعرفة أثر المديونية الخارجية على المدخرات المحلية تم الاستعانة بالنموذج الرياضي التالي:

$$S = a_0 + a_1ED + E_i$$

حيث أن S ترمز للادخار Saving، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى كانت النتائج على النحو التالي

$$S = -1.57 + 0.77ED + E_i$$

$$(1.5)$$

$$R^2 = 0.10$$

$$F = 2.30$$

ويتضح من النتيجة أعلاه أن للقروض الخارجية لها تأثير إيجابي على المدخرات المحلية، ولكنها لم تثبت المعنوية الإحصائية لهذا التأثير. كما لم تثبت معنوية النموذج ككل، وتشير قيمة معامل التحديد إلى أن القروض الخارجية تؤثر بنحو 10% على الادخار ونحو 90% ترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج وقد تمثلت في المتغير العشوائي.

3. أثر المديونية الخارجية على الاستثمار:

يتحدد مستوى الاستثمار بحجم المصادر الكلية المستخدمة لأغراض التكوين الرأسمالي. وبشكل

عام تعتبر المدرسة التقليدية أن القروض الخارجية تساهم في زيادة حجم الاستثمارات في الدول

المقترضة، كما أنها تساعد الدول المقترضة على زيادة حجم السلع الرأسمالية المستوردة والتي تساهم

في زيادة مستوى الاستثمارات المحلية.

ولاختبار ذلك تم الاعتماد على العلاقة التالية:

$$I = \alpha + b_1RGDP + b_2ED + E_i$$

حيث أن I = إجمالي الاستثمار (Investment)

و RGDP = الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى كانت النتائج على النحو التالي

$$I = -6.27 + 0.72RGDP - 0.083ED + Ei$$

$$(7.22) \quad (-0.15)$$

$$R^2 = 0.77$$

$$F = 31.5$$

ويتضح من النتيجة أعلاه أن للقروض الخارجية لها تأثير سلبي على الاستثمار الإجمالي، ولكنها لم تثبت المعنوية الإحصائية لهذا التأثير. كما تثبت معنوية النموذج ككل، وتشير قيمة معامل التحديد إلى أن كل من القروض الخارجية والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي يؤثران بنحو 77% على إجمالي الاستثمارات ونحو 23% ترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج وقد تمثلت في المتغير العشوائي.

4. اثر المديونية الخارجية على الاستهلاك الكلي؛

$$C = a_0 + a_1RGDP + a_2ED + Ei$$

حيث أن $C =$ الاستهلاك الكلي (Consumption)

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية كانت النتائج على التالي؛

$$C = -27.43 + 1.74RGDP + 3.06ED + Ei$$

$$(8.04) \quad (2.44)$$

$$R^2 = 0.83$$

$$F = 47.25$$

ومن العلاقة أعلاه تشير النتائج إلى وجود علاقة طردية بين الديون الخارجية ومستوى الاستهلاك، وهذا معناه أن السياسة الحكومية التي تبنت سياسة القروض الخارجية وجهت تلك القروض نحو السلع الرأسمالية وليس السلع الاستهلاكية كما هو الحال في الدول النامية، وقد ثبتت المعنوية الإحصائية لذلك التأثير. كما تشير قيمة معامل التحديد أن كل من الديون الخارجية والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي يؤثران على الاستهلاك الكلي بنسبة 83% والباقي ترجع إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج، كما ثبتت المعنوية الكلية للنموذج.

5. اثر المديونية الخارجية على الصادرات؛

قد تؤثر القروض الخارجية على الصادرات باتجاهين

1. من خلال زيادة الدخل القومي، وبالتالي زيادة الطلب على السلع المنتجة محليا، وما يرافقه من انخفاض في حجم الصادرات لتلبية حاجات السوق المحلي.
2. من خلال التأثير على الاستثمارات وبالتالي زيادتها وزيادة القدرة الإنتاجية والتصديرية للدولة.

ولعرفة أي الأثرين يحدث في الاقتصاد اليمني، تم استخدام النموذج الرياضي التالي

$$X = a_0 + a_1RGDP + a_2ED + Ei$$

حيث أن (X) تشير إلى الصادرات Exports

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية كانت النتائج على النحو التالي؛

$$X = -11.78 + 0.83RGDP + 0.91ED + Ei$$

$$(11.21) \quad (2.12)$$

$$R^2 = 0.90$$

$$F = 82.5$$

ويتضح من النتيجة أعلاه أن للقروض الخارجية أثرا إيجابيا ذو دلالة إحصائية على الصادرات اليمنية، وهذا قد يدل على أن القروض الخارجية تم توجيهها نحو مشاريع إنتاجية تهدف إلى زيادة

الصادرات وبالأخص البترول.

6 . اثر المديونية الخارجية على الواردات:

لمعرفة أثر المديونية الخارجية على الواردات تم الاستعانة بالنموذج الرياضي التالي:

$$M = a_0 + a_1RGDP + a_2ED + E_i$$

حيث أن (M) تشير إلى الواردات (Imports).

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية كانت النتائج على النحو التالي:

$$M = - 11.78 + 0.83RGDP + 0.91ED + E_i$$

$$(10.02) \quad (2.28) \quad R^2 = 0.88 \quad F = 68.2$$

ويلاحظ من التحليل السابق أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين القروض الخارجية وحجم الواردات اليمنية، وهذا يعني أن القروض الخارجية لم تساهم في التقليل من حجم الواردات اليمنية، الأمر الذي يجعل الميزان التجاري في حالة عجز.

المراجع:

أولاً: مراجع باللغة العربية:

1. الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، "كتاب الإحصاء السنوي"، أعداد متفرقة خلال الفترة (1991 - 2012).
2. الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، "نشرة الحسابات القومية"، خلال الفترة (1990-2000).
3. الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، "نشرة الحسابات القومية"، خلال الفترة (2000-2011).
4. علي عبد الله محمد اليساني، "أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على القطاع الزراعي في الجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس، 2005.
5. فضيلة حنوحات/ ز/ حريتي، "إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية - حالة بعض الدول النامية"، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر، 2005-2006..
6. سامر علي عبد الهادي (دكتور)، "الأثار الاقتصادية للمديونية الخارجية - حالة الأردن (1990-2011)، المؤتمر العلمي الدولي التاسع، الوضع الاقتصادي وخيارات المستقبل.

ثانيا: مراجع باللغة الانجليزية:

- 1- Taiwo Adewale Muritala. " Empirical Analysis on Impact of External Debt on Economic Growth in Nigeria", Assistant Lecturer, Department of Economics and Financial Studies, Fountain University Osogbo, Address: PMB 4491, Osun State Nigeria.
- 2- Faraji Kasidi and others, " Impact of External Debt on Economic Growth: A Case Study of Tanzania", Advances in Management & Applied Economics, vol. 3, no.4, 2013, 5982-.
- 3- Rabia Atique and Kamran Malik, " Impact of Domestic and External Debt on the Economic Growth of Pakistan" World Applied Sciences Journal 20 (1): 1202012 ,129-.
- 4- AJAYI, LAWRENCE BOBOYE and OKE, MICHAEL OJO." Effect of External Debt on Economic Growth and Development of Nigeria", International Journal of Business and Social Science Vol. 3 No. 12 [Special Issue – June 2012].
- 5- Maureen Were Kenya Institute for Public Policy Research and Analysis, "The Impact of External Debt on Economic Growth and Private Investments in Kenya: An Empirical Assessment", Nairobi, Kenya.
- 6- <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/9aec37fc-edb6466-a-acd0-455b8591e473>.
- 7- http://adnanqatinah.blogspot.com/2010_06_01_archive.html.
- 8- <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/9aec37fc-edb6466-a-acd0-455b8591e473>

ملحق رقم (1): تطور المديونية الخارجية في اليمن وعلاقتها ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي والادخار والاستثمار والاستهلاك الكلي وكذلك الصادرات والواردات الكلية خلال الفترة (1991-2012) (القيمة : مليار دولار)

المتغير	الدين الخارجي	معدل النمو	الادخار	الاستثمار	الاستهلاك	الصادرات	الواردات
Year	X	Y1	Y2	Y3	Y4	Y5	Y6
1991	5.258	6.23	2.06	0.67	7.00	0.88	2.41
1992	5.255	8.26	1.63	0.47	7.03	0.79	2.27
1993	5.363	3.98	0.97	0.48	6.83	0.83	2.52
1994	4.363	6.70	0.43	0.12	7.15	0.76	1.78
1995	4.488	5.68	0.25	0.29	6.04	1.16	2.17
1996	5.562	4.62	0.09	0.31	6.30	2.23	2.74
1997	5.66	5.23	0.54	0.96	6.85	2.48	3.08
1998	3.477	6.00	0.16	0.86	6.94	1.68	2.98
1999	5.278	3.80	1.14	1.36	6.99	2.66	2.84
2000	5.421	6.15	2.95	2.51	7.96	3.99	3.29
2001	4.109	3.82	2.47	2.64	8.77	3.53	3.45
2002	4.352	3.96	2.42	3.47	9.72	3.96	4.04
2003	5.572	3.74	2.78	5.86	10.42	4.29	4.47
2004	4.816	4.00	2.90	6.69	11.75	5.05	4.92
2005	4.883	5.55	4.64	8.63	13.11	6.85	6.00
2006	4.814	3.16	4.53	7.52	17.05	7.86	7.78
2007	5.099	3.36	3.80	6.31	20.29	7.76	9.34
2008	5.524	3.64	4.41	9.00	24.22	10.18	11.68
2009	5.696	3.89	1.85	5.61	25.18	7.00	9.87
2010	5.875	7.70	3.42	5.47	26.35	9.32	11.02
2011	5.933	-10.48	3.66	5.63	25.81	9.91	10.43
2012	5.876	0.16	4.67	6.78	29.90	11.95	9.52

المصدر:

1. الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، "كتاب الإحصاء السنوي"، أعداد متفرقة خلال الفترة (1991 - 2012).
2. الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، "نشرة الحسابات القومية"، خلال الفترة (1990-2000).
3. الجمهورية اليمنية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، "نشرة الحسابات القومية"، خلال الفترة (2000-2011).
4. Data World bank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG
5. WWW.Tradingeconomics.com/Yemen/Foreign-Exchange-Reserves

جامعة العلوم الحديثة
University of Modern Sciences



**إبعاد الأجنبي في القانون اليمني
(المفاهيم والأسباب)**

د / يحيى صالح أبو حاتم

إبعاد الأجانب في القانون اليمني (المفاهيم والأسباب)

د / يحيى صالح أبو حاتم

Abstract

The study of “Expulsion of Aliens in the Republic of Yemen” represents one of the most significant topics in the Private Int’l Law. The significance as such increases particularly as it deals with the role of the Yemeni legislator, the way the issue is being handled, and the extent to which closely relevant factors are being taken into consideration. Perhaps, the flourishing mobility of people via the Int’l borders along with its associated extremely dangerous social and economical consequences is the most important factor of them all.

And what also adds to the significance of this study is the nature of the geography of Republic of Yemen, and its various ground and sea ports which allow many cases of infiltrations by aliens especially those prompted to escape harsh realities into the Republic of Yemen. And without a shadow of doubt, the subject of this study and the aggravating highly delicate and sophisticated legal and technical aspects contained within necessitate highlighting the issue, and illustrating the entailing huge impacts it has on the Yemeni society and economy in specific and on the state of lawfulness in general, as well as its close correlation with the sovereignty of the republic and the stability of its legal, economical, and social systems. The study is divided into three sections. The first one reviews the concept of expulsion, its comprehensive definitions, its characteristics, and the legal nature of the topic. In the second section, however, the comparison between expulsion and other similar procedures was illustrated. Last but never the least, the legal system and its implications were duly taken care of. The study concluded on some insightful findings and recommendations. One of which is the urgent need for the amendment of article no. (47) Of

the year (1991) regarding the residence and expulsion of aliens, making sure that the legislators in the country pay considerable attention to the regulation of alien expulsion issue due to the sensitivity of the situation. In addition, avoiding violation of freedom for residing aliens, honoring Int'l conventions pertaining to the regulation of alien expulsion, and retaining state sovereign right to expel, permit or deny residence and/or mobility in accordance with the Int'l law of alien expulsion. The state retains wide discretionary authority to terminate residence permits of aliens or expel them as per its national best interest and in full protection of its own survival. However, the Int'l law imposes some restrictions on expulsion rights retained by states such as informing the alien of the expulsion order, availing him/her specified period of time to leave the country, and clearing pending issues or honoring obligations entitled during his/her stay.

المخلص:

تمثل دراسة إبعاد الأجانب في الجمهورية اليمنية من أهم موضوعات القانون الدولي الخاص وتزداد هذه الأهمية بصورة خاصة كونها تتناول بحث موقف المشرع اليمني وكيفية معالجته لهذا الموضوع ومدى أخذه لعدد من العوامل ذات الصلة الوثيقة بموضوعه، لعل أهمها ازدهار حركة تنقل الأفراد عبر الحدود الدولية وما يصاحب ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية بالغة الخطورة وما يزيد من أهمية هذه الدراسة طبيعة جغرافية الجمهورية اليمنية وتعدد منافذها البرية والبحرية مما ساعد على تسلل العديد من الأجانب خاصة أولئك الذين دفعتهم ظروف بلدانهم للفرار منها إلى اليمن، ولاشك أن موضوع هذه الدراسة وما تثيره من موضوعات قانونية وفنية بالغة الدقة والتعقيد، يستدعي إلقاء الضوء حيال موضوعاتها المختلفة، وما يترتب عليه من آثار كبيرة على المجتمع والاقتصاد اليمني على وجه الخصوص، وعلى النظام العام اليمني بصفة خاصة، فضلاً عن اتصاله الوثيق بسيادة الدولة واستقرار نظامها القانوني والاقتصادي والاجتماعي.

تحتوى الدراسة على ثلاثة مباحث: استعرض المبحث الأول لإبعاد وأهم التعاريف والخصائص، والطبيعة القانونية، و تناول المبحث الثاني المقارنة بين الإبعاد والإجراءات المشابهة، واهتم المبحث الثالث بالنظام خلصت الدراسة الى بعض من النتائج والتوصيات. منها وجوب تعديل القانون رقم (47) لسنة 1991م بشأن تنظيم إقامة وإبعاد الأجانب، والتأكد على أن يولي المشرعون أهمية بالغة في تنظيم مسألة إبعاد الأجانب، والاهتمام بها نظراً لحساسية الموقف وتلافي أي أخطاء من شأنها المساس بحرية الاجانب المقيمين، والاهتمام بالاتفاقيات الدولية خاصة فيما يتعلق بتنظيم أبعاد الأجانب وحق الدولة في الأبعاد والإقامة والتنقل وبما يتفق مع القانون الدولي العام للأجنبي، وتمتع الدولة من سلطات تقديرية واسعة في إنهاء إقامة الأجانب أو أبعادهم، وفقاً لحقها في البقاء وصيانة لمصالحها ويفرض القانون الدولي بعض

القيود على حق الدولة في الأبعاد ، وإبلاغ الأجنبي بقرار الأبعاد ومنحه فترة محددة لمغادرته البلاد، وإنهاء أي إجراءات أو معاملات أو تنفيذ أي التزامات أثناء فترة إقامته في تلك الدولة.

المقدمة:

يعد موضوع إبعاد الأجانب من الموضوعات الهامة، لاسيما في الآونة الأخيرة الذي شهد إقرار العديد من التسهيلات لدخول وإقامة الأجانب وفقا للهدف الذي يسعى إلى تحقيقه المشرع اليمني، كما تبدو أهمية الموضوع بالنظر إلى التطور الهائل في مجال المواصلات، مما جعل العالم كمدينة واحدة وأصبح بمستطاع كل أجنبي الانتقال من وإلى أي دولة في الوقت الذي يريده ومن المسلم به في القانون الدولي أن الدولة تملك في داخل إقليمها تنظيم مظاهر الحياة الإنسانية بقصد تحقيق الأمن والعدالة والرفاهية، ومن موجبات تحقيق الأمن منع دخول الأجانب غير المرغوب في وجودهم على إقليمها، وكذلك إبعاد أي أجنبي موجود على إقليمها، إذا ظهر خطره على الأمن والنظام أو الآداب أو الصحة العامة والاقتصاد القومي أو لغير ذلك من الأسباب التي تبرر استعمال هذا الحق دون مغالاة أو تحكم، ولذلك فإن الإبعاد والنظر إلى خطرة، له متطلبات إجرائية وموضوعية في إطار المبادئ القانونية للإبعاد، يتعين مراعاتها، ضمناً لسلامة الإجراءات في ضوء ممارسة الدولة لسلطتها في اتخاذ قرار الإبعاد ولا يعني القول بان الاعتراف للأجانب بدخول أرضها والإقامة فيها لبعض الوقت والسماح لهم بممارسة بعض الحقوق العامة والخاصة أثناء فترة إقامتهم، وتحملهم في المقابل ببعض الالتزامات التي تتفق مع وصف إقامتهم باعتبارهم أعضاء فعليين فيها، فإنه لا يترتب على ذلك حق الأجنبي في الاستقرار الدائم على إقليم الدولة لأن هذا الحق قاصر فقط على الوطنيين، فالأجنبي لا يلد وأن يخرج يوماً ما من دولة الإقامة وقد يكون خروجه اختيارياً وقد يكون إجبارياً.

ومن المعلوم أن للأجنبي مطلق الحرية في مغادرة إقليم الدولة التي يقيم فيها في أي وقت يريد، وأنه لا يجوز للدولة تقييد هذا الحق طالما لا توجد مبررات قانونية جديرة ومشروعة تسوغ هذا التقييد، وهذا ما استقرت عليه التشريعات والمواثيق الدولية (1) وعلى الرغم مما سبق فإنه توجد بعض الشروط لممارسة هذا الحق، كما هو الحال في اشتراط أن يحصل الأجنبي على تأشيرة مغادرة البلاد وهذا ما يسمى (بالخروج الاختياري) وهذا لا محل له في دراستنا والذي يعيننا دراسة الخروج الإجباري أو الإبعاد رغماً عن إرادة الأجنبي كما إنه من المسلم به أن الأجنبي عند انتهاء إقامته في إقليم الدولة يلتزم بمغادرة الإقليم، لان الاستمرار في الوقت الذي أصبحت إقامته منتهية تجعل إقامته في اليمن غير مشروعة، الأمر الذي يستوجب توقيع العقوبة عليه، وكذا يمكن للدولة إبعاد الأجنبي من إقليمها جبراً ولو قبل انتهاء مدة الإقامة إذا كان في بقاءه ما يهدد سلامة المجتمع أو أمنه (2) وعليه فقد افرد القانون رقم (47) لسنة 1991م بشأن دخول وإقامة الأجانب الفصل الخامس منه للإبعاد في المواد من (30-37) وقد نص المشرع اليمني في المادة (30) من القانون على أنه " يحق للوزير بقرار منه إبعاد أي أجنبي بناء على قرار بأبعاده من لجنة الإبعاد " بحيث خول المشرع اليمني صلاحية الإبعاد للوزير الداخلية، وفي شأن فئة الأجانب ذوي الإقامة الخاصة تطلب الأمر موافقة رئيس الوزراء.

١ - تنص الفقرة الثانية من المادة (١٣) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه "١ - لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل الدولة - ٢ - يحق لكل فرد أن يغادر أي بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه"

٢ - د / إبراهيم أحمد إبراهيم، القانون الدولي الخاص، الكتاب الأول، مركز الأجانب وتنازع القوانين، بدون ناشر، ١٩٩٢م، ص ١١٩.

أهمية الدراسة :

تبقى دراسة إبعاد الأجانب من إقليم الدولة في الجمهورية اليمنية وما يترتب على ذلك من آثار، من أهم موضوعات البحث في إطار القانون الدولي الخاص بصورة خاصة وتزداد هذه الأهمية بصورة اخص كونها تتناول بحث موقف المشرع اليمني وكيفية معالجته لهذا التنظيم ومدى أخذه لعدد من العوامل ذات الصلة الوثيقة بموضوعه، لعل أهمها ازدهار حركة تنقل الأفراد عبر الحدود الدولية وما يصاحب ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية بالغة الخطورة وتحتاج فضلاً عن التشريع إلى آلية إدارية مدربة قادرة على تنظيم ودخول الأجانب على نحو يتلاءم مع ازدياد حركة دخول الأجانب إلى اليمن والالتزام بالنصوص القانونية المنظمة له، وتقويم مدى فعالية تلك النصوص لهذا التنظيم ودرجة ملائمتها للواقع وتحديد الآثار القانونية المترتبة على تنفيذ تلك الآلية، ومدى الخروقات القانونية المصاحبة ودرجة خطورتها وما يزيد من أهمية الموضوع الطبيعة الجغرافية للجمهورية اليمنية وتعدد منافذها البرية والبحرية الذي ساعد على تسلل العديد من الأجانب خاصة أولئك الذين دفعتهم ظروف بلدانهم للفرار منها إلى اليمن، ولاشك أن موضوعاً كهذا وما يثيره من مشاكل قانونية وفنية بالغة الدقة والتعقيد، يستدعي البحث والدراسة واللقاء الضوء عليه، لما يترتب عليه من آثار كبيرة على المجتمع والاقتصاد اليمني، وعلى النظام العام اليمني بصفة خاصة، فضلاً عن اتصاله الوثيق بسيادة الدولة واستقرار نظامها القانوني والاقتصادي والاجتماعي.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

على الرغم من أن موضوع هذه الدراسة قد حظي باهتمام كبير في الفقه العربي إلا أن هذا الموضوع لم يحظ بنفس القدر من الاهتمام في اليمن، ومن خلال عمل الباحث ومعايشته للعديد من القضايا المتعلقة بموضوع هذا البحث تجسدت أمامه قناعه بوجود مشكلة واقعية تمثلت في قصور تشريعي واجرائي، فضلاً عن ما صاحب ذلك القصور من مخالفات إجرائية مؤثرة من شأنها الحد من تحقيق الغرض من النصوص القانونية المنظمة لموضوعنا، وللوصول إلى ذلك تعين على الباحث دراسة موقف المشرع اليمني من هذا التنظيم وإظهار مزاياه والوقوف أمام ما يعترضه من عيوب ومثالب واقترح الحلول التي نعتقد بصحتها.

المنهج المتبع في الدراسة :

اقتضت طبيعة البحث في موضوع البحث الجمع بين عدة مناهج بحثية، ووفقاً لطبيعة الحاجة إلى أي منها، فلقد اعتمدت في الأساس على المنهج الوصفي التحليلي للقواعد المنظمة للإبعاد وما يتعلق بها من مواضيع فرعية، كما أنني قد اعتمدت إضافة إلى ذلك على المنهج المقارن في بعض المواضيع.

الخطة المتبعة في الدراسة :

للإحاطة بكافة الجوانب التي يثيرها الموضوع نتناول هذه الدراسة - بعون الله - من خلال خطه اشتملت على ثلاثة مباحث مقسمة إلى عدة مطالب، وذلك على النحو الآتي:-
المبحث الأول، تناول ماهية الإبعاد في ثلاثة مطالب هي: تعريف الإبعاد، وخصائص الإبعاد، والطبيعة القانونية للإبعاد والمبحث الثاني تناول الفرق بين الإبعاد وغيره من الإجراءات المشابهة في أربعة مطالب هي: الفرق بين الإبعاد والنفي، والفرق بين الإبعاد والمنع من الدخول، والفرق بين الإبعاد والتكليف بالسفر، والفرق بين الإبعاد والتسليم، كما تناول المبحث الثالث النظام القانوني للإبعاد في ثلاثة مطالب هي: أسباب الإبعاد، وإجراءات الإبعاد، وآثار الإبعاد

المبحث الأول: ماهية الإبعاد

نتناول في هذا المبحث تعريف الإبعاد في المطلب الأول ثم خصائص الإبعاد في المطلب الثاني وأما المطلب الثالث فنخصه للطبيعة القانونية للإبعاد، وذلك على النحو الآتي:-

المطلب الأول: تعريف الإبعاد

عرف الفقه الإبعاد بتعريفات عديدة، فمنهم من عرفه⁽³⁾ بأنه " أن تنذر دولة أجنبياً أو عدة أجنبي مقيمين فيها بالخروج منها في أقرب وقت وكراهم على ذلك عند اللزوم " وعرفه بعض الكتاب (4) بأنه " إجراء تأمر الدولة بمقتضاه أجنبياً مقيماً علي إقليمها بمغادرة هذا الإقليم وعدم العودة إليه " في حين عرفه البعض الآخر (5) بأنه " إبعاد الدولة أجنبياً مقيماً في إقليمها بصورة مشروعة وطرده جبراً وإنهاء إقامته ". وهناك من عرفه (6) " بأنه عمل بمقتضاه تنذر الدولة فرداً أو عدة أفراد من الأجانب المقيمين على أراضيها بالخروج منها وكراهم على ذلك عند الاقتضاء " وعرفه آخرون (7) أنه " إجراء قانوني تتخذه الدولة تجاه الأجنبي الذي يقيم فيها إذا قدرت أن بقاءه على إقليمها يهدد الأسس التي يقوم عليها النظام العام أو الأمن العام الداخلي أو الخارجي لها، أو يشكل خطراً على نظامها السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، وبمقتضاه يتم إقصاءه خارج حدودها الإقليمية " .

من هذه التعاريف نلاحظ أنها تدور حول معنى واحد يتمثل في أن الإبعاد " قرار تصدره السلطة المختصة في الدولة لأسباب تتعلق بسلامة أمن الدولة، وتطلب بمقتضاه من الأجنبي مغادرة إقليمها خلال مدة معينة ولا تعرض للجزاء والإخراج بالقوة " .

وقد عرف القانون اليمني الإبعاد في المادة الثانية من قانون دخول وإقامة الأجانب بأنه " طلب السلطة المختصة من أجنبي مقيم في أراضي الجمهورية بصورة مشروعة الخروج منها " ولم تتطرق القوانين العربية لتعريف الإبعاد سواء قانون إقامة الأجانب العراقي رقم (36) لسنة 1966م، والذي عرف

٣ - د/ جابر جاد عبد الرحمن، القانون الدولي الخاص العربي، الجزء الثاني، في الوطن ومركز الأجانب في البلاد العربية، المطبعة العالمية بالقاهرة، ١٩٧٠ م، ص ١٢٩ .

٤ - عصام الدين القصبي، القانون الدولي الخاص المصري، التسر الذهبي للطباعة، مصر، ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ م، ص ٤١٣ .

٥ - د/ غالب علي الداودي، القانون الدولي الخاص، الجنسية والمركز القانوني للأجانب وأحكامهما في القانون العراقي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (العراق) ١٩٨١ م، ص ١٨٤ .

٦ - د/ فؤاد عبد المنعم رياض، و سامية راشد، الوجيز في القانون الدولي الخاص في الجنسية ومركز الأجانب وتنازع الاختصاص القضائي الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧١ م، ص ٣٣٧ .

٧ - د/ أحمد عبد الكريم سلامة، مبادئ القانون الدولي الخاص الإسلامي المقارن، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٩ م، ص ٤١٥، وفي نفس التعريف، د/ محمد السيد عرفه، القانون

الدولي الخاص للملكة العربية السعودية، الجزء الأول، طبعه أوتي، ١٩٩٠ م، ص ١٩٥ .

الإبعاد في المادة الأولى منه علي أنه " طلب السلطة المختصة من أجنبي مقيم في الجمهورية العراقية بصورة مشروعة الخروج منها "، وهو ما عرف به القانون اليمني للإبعاد يلاحظ أن المشرع اليمني استخدم عند تعريفه لإبعاد الأجانب في المادة الثانية مصطلح "طلب"، في أن غالبية المواد التي تناولت موضوع الأبعاد استخدمت مصطلح "قرار" وأن مضمون هذه المواد تدل بصريح العبارة أن الأبعاد هو في حقيقة الأمر قرار وليس طلب، ويعد ذلك عيب تشريعي، كون التكييف القانوني لمصطلح الطلب وما يترتب عليه من آثار يختلف اختلاف جذري عن تكييف مصطلح القرار وأثاره .

لذا نناشد المشرع اليمني إيجاد تعريف واضح للإبعاد وتكييفه بأنه قرار وليس طلب، ومن الملاحظ أيضاً على التعريف السابق أنه لم يبين حالة ما إذا لم يتم تنفيذ هذا الطلب من قبل الأجنبي طواعية، لذلك نقترح تعديل نص المادة في تعريفها للإبعاد بحيث يكون الإبعاد " قرار صادر من السلطة المختصة إلى أجنبي مقيم في أراضي الجمهورية بصورة مشروعة الخروج منها وإكراهه على ذلك عند الاقتضاء". واستقرت محكمة القضاء الإداري المصرية على أن أوامر الأبعاد هي أوامر إدارية عادية مما تختص المحكمة بنظر طلبات التعويض المترتب عليها (8).

المطلب الثاني: خصائص الإبعاد

نتناول في هذا المطلب أهم الخصائص التي يتسم بها إبعاد الأجانب وهي كما يلي :-

1 - الإبعاد لا يتخذ إلا ضد الأجانب :-

السائد في القانون المقارن وما تقضى به المواثيق الدولية انه لا يجوز إبعاد المواطنين من إقليم الدولة التي يحملون جنسيتها (9)، أياً كانت صورة هذا الإبعاد، فلا يقع الإبعاد إلا على الأجنبي، ويستثنى من ذلك الأجانب المعفون بموجب القانون وتعليل ذلك أن الدولة الحديثة تضطلع بكل ما من شأنه أن يحقق مصالح مواطنيها ويعود عليهم بالنفع، وهذا الأمر يتناقض مع إبعاد الوطني من الإقليم الذي ينتمي إليه. ومن ناحية أخرى لا يعقل أن يقبل المجتمع الدولي أن تتخلص دولة ما من مواطنيها الذين يشكلون تهديداً للنظام العام والمصالح العامة في الدولة وذلك على حساب دولة أخرى (10)، فليس من العدل أن تقوم دولة ما بتصفية مواطنيها وتبعد كل من هوسبي إلى دولة أخرى تتحمل مشاكلهم هذه الدولة .

لذلك ظهرت قاعدة (عدم جواز إبعاد الدولة لمواطنيها في جميع الدول)، وتنص اغلب الدول على ذلك في دساتيرها وتشريعاتها، وهو ما سار عليه الدستور اليمني في المادة (57) على أن " حرية التنقل من مكان إلى آخر في الأراضي اليمنية مكفولة لكل مواطن ولا يجوز تقييدها إلا في الحالات التي يبينها القانون لمقتضيات امن وسلامة المواطن، وحرية الدخول إلى الجمهورية أو الخروج منها ينظمها القانون، ولا يجوز إبعاد أي مواطن عن الأراضي اليمنية أو منعه من العودة إليها " .

2 - الطابع القسري أو الجبري للإبعاد :-

يتبين لنا أن الإبعاد يتم بدون إرادة الأجنبي المبعد، حيث يتم إبعاده رغماً عن إرادته، وبذلك تنهي الدولة بقرارها إقامة الأجنبي وتجبره على الرحيل ومغادرة إقليم الدولة.

٨ - قرار اداري في ١٩٥٢/٤/٨م، ٢٨٢س، ٤، مجموعة السنة ٦، بند ٢٨٥، ص ٨٠٧ وحكمها في ١٩٥٦م، ١٩٥٦/٦، ٣٧٦س و٣، مجموعة السنة ٤، بند ٢٦٥، ص ٨٦٥، أنظر في ذلك، د/ فاروق عبد البر، دور مجلس الدولة المصري في حماية الحقوق والحرريات العامة، الجزء الأول، بدون ناشر، سنة ١٩٨٨م، ص ٢٤٦ .

٩ - د/ محمد الروبي، إخراج الأجانب من إقليم الدولة، دار النهضة العربية، القاهرة، طبعه ٢٠٠١، ص ١١، د/ فؤاد عبد المنعم رياض، الوسيط في الجنسية ومركز الأجانب، الطبعة الخامسة، دار النهضة القاهرة، ١٩٨٨م، ص ٢٥٦ .

١٠ - د/ محمد الروبي، مرجع سابق، ص ١١ .

ويقتصر الإبعاد على الأجانب المقيمين بطريقة مشروعة أما الأجانب الذين دخلوا بصورة غير مشروعة، فيتم اتخاذ إجراءات أخرى كالتطرد أو الإخراج، وقد عرف قانون دخول وإقامة الأجانب الإخراج في المادة (2) بأنه "إعادة الأجنبي الذي دخل أراضي الجمهورية بصورة غير مشروعة إلى خارج الحدود بقرار من السلطة المختصة" والأصل في الإبعاد أن يتم بصورة فردية بمعنى أنه لا يقع إلا على فرد أو عدة أفراد معينين، بيد أن الدولة قد تلجأ إلى ما يعرف بالإبعاد الجماعي وذلك عند نشوب حرب أو حدوث اضطرابات داخل الدولة و من أمثلة ذلك قيام تركيا بإبعاد اليونانيين بسبب الحرب بينها وبين اليونان سنة 1879 وإبعاد مصر لليهود عند قيام الحرب مع إسرائيل سنة 1967م، وإبعاد اليونان جميع رعايا إيطاليا عام 1913م عند نشوب الحرب بينها وبين إيطاليا (11).

غير أن غالبية الدول قد عدلت على فكرة الإبعاد الجماعي لمن يحملون جنسية العدو واكتفت باعتقال رعايا الدول المعادية أو وضعهم تحت المراقبة (12)، وذلك لمنع انخراط المبعدين في صفوف الدولة المعادية.

المطلب الثالث: الطبيعة القانونية للإبعاد

يقر القانون الدولي العام بحق الدولة بإبعاد الأجانب وإخراجهم من إقليمها، متى رأت أن في استمرار تواجدهم على إقليمها ما يهدد النظام العام فيها ويشكل خطراً على مصالحها، وكذلك الأجانب الذين أقدموا على ارتكاب جرائم تتسم بقدر من الخطورة، وأولئك الذين يخالفون أحكام دخول إقليم الدولة أو الإقامة عليه (13) غير أن الخلاف ثار بين فقهاء القانون الدولي الخاص حول مدى هذا الحق، حيث ذهب جانب منهم إلى أن هذا الحق يعد عملاً من أعمال السيادة تتمتع الدولة إزاءه بسلطة تقديرية ومن ثم يخرج هذا العمل من رقابة القضاء (14) ويؤسس أصحاب هذا الرأي حجتهم على أن وجود الأجنبي في إقليم الدولة يعد واقعة مادية عارضة، وعليه فإن للدولة الحق في إبعاد الأجنبي عن إقليمها طبقاً لتقوانينها (15) وهناك رأي آخر يرى (16) أن الدولة تتمتع وفقاً للقانون الدولي بحق إبعاد الأجانب الذين يعكرون السكينة العامة والنظام العام فيها، فهي من جهة ليست حرة طليقة في أن تبعد من تشاء وفي أي وقت تريد، ومن جهة لا يتمتع الأجنبي بحق الإقامة والاستقرار كيف ما يشاء، فمتى أصبح الأجنبي غير مرغوب فيه وأصبح يهدد حقها في البقاء وصيانة النفس للدولة حينها الحق في إبعاده دون أية مسؤولية، وقد أيدت هذا الرأي أحكام القضاء الدولي (17) والمعاهدات الدولية (18) ومجمع

١١- د/ إبراهيم احمد إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٧٤، د/ مصطفى العدوي، النظام الدولي لدخول وإقامة وإبعاد الأجانب في مصر وفرنسا، رسالة دكتوراه - الحقوق - جامعة عين شمس، ص ٤٥.

١٢- د/ أحمد عبد الحميد عشوش، ود/ عمر أبو بكر باخشب، أحكام الجنسية ومركز الأجانب في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٠م، ص ٤٣ وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب تعرضها لبعض الاعتداءات في ١١ سبتمبر ٢٠٠٢م بأعمال من هذا القبيل حيث اعتقلت أعداد كبيرة من مواطني الدول الإسلامية ووضعهم في المعتقلات دون توجيه اتهام محدد أو محاكمة عادلة، كما صدر قانون الوطنية الأمريكية والذي يخول السلطات الأمريكية احتجاز الأجانب المشكوك فيهم لمدة ٧ أيام بدون توجيه أي اتهام، كما يحق للسلطات التصنت على أجهزة التلغراف والاتصالات، انظر أحداث ١١ سبتمبر والأمن القومي الأمريكي، مقال مجلة السياسة الدولية العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢م، ص ٥٤، مشار إليه في مؤلف د/ مصطفى العدوي، مرجع سابق، ص ٤٥١.

١٣- د/ أحمد قسمت الجدواي، التوجيز في القانون الدولي الخاص، الجزء الأول، الجنسية ومركز الأجانب، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٨م، ص ٣٧.

١٤- د/ عز الدين عبد الله، القانون الدولي الخاص، الجزء الأول، الجنسية والموطن وتمتع الأجانب بالحقوق الطبيعية العاشرة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧م، ص ١٢٦.

ويضيف أيضاً "وان كان الإبعاد في ذاته متصل بالسيادة، إلا أنه لا يعيبه في أن يخضع الإجراءات التي يباشره الإبعاد لرقابة القضاء مما يوفر ضمانه لحقوق الأفراد" و انظر كذلك، د/ عصام الدين القصبي، مرجع سابق ص ٤٧٥.

(٢) - د/ صالح عبد الزهرة الحسون، حقوق الأجانب في القانون العراقي، الطبعة الأولى، دار الأفاق، العراق، ١٩٨١م، ص ١٦٥.

١٦- د/ جابر جاد عبد الرحمن، القانون الدولي الخاص العربي، الجزء الثاني (الموطن ومركز الأجانب في البلاد العربية) القاهرة، ١٩٦٨م، ص ١٤.

١٧- حيث يقرر بان الدول لا تتمتع بحرية كاملة لا حد لها في الإبعاد، ومن ثم فلا يصح أن يكون هذا الإبعاد تمييزياً، مشار إليه في مؤلف د/ جابر جاد عبد الرحمن، المرجع السابق، ص ١٤.

١٨- حيث اقرت في معاهدة لوزان سنة ١٨٨٨م "بان الإبعاد يخضع لبعض القواعد الدولية، ثم اقر صفتها الدولية في جنيف سنة ١٨٩٢م كما بين أسبابه وشروطه وأشكاله وإجراءاته.

بستاميني سنة 1928م (19) وقد سار القضاء الإداري في مصر في هذا الاتجاه (20) ويذهب الفقه السائد والراجع إلى أن (21) هذا الحق يعد عملاً من أعمال الإدارة لا السيادة، وبالتالي تخضع قرارات الإدارة في هذا الصدد لرقابة القضاء الإداري شأنها شأن كافة الأعمال التي ينطبق عليها وصف أعمال الإدارة ونحن من جانبنا نؤيد هذا الرأي، وذلك لما فيه من ضمانات لحقوق الأفراد والأجانب من حدوث تجاوزات أو تعسف في استعمال هذا الحق .

ويتفق أيضاً مع ما للدولة من سلطة تقديرية في المحافظة على كيانها وأمنها ومصالحها، فيخول لها حق إبعاد الأجنبي على إقليمها، كلما اقتضت المصلحة أو دعت الضرورة إلى ذلك، كما لو كان الأجنبي من ذوي السوابق على ارتكاب الجريمة، أو المتاجرة بالمخدرات أو قيامة بأعمال مخلة بالأداب العامة أو قيامة بالتجسس، أو ترويجه لأفكار هدامة تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية وعلى الرغم من كون هذا الأمر متعلق بحق متروك لتقدير الدولة، إلا أنه يجب أن يتخذ الإبعاد بناء على أسباب جدية ومشروعة، فلا يتخذ هذا الإجراء إلا على الأجنبي الذين يمثل تواجدهم على إقليم الدولة تهديداً حقيقياً، ويمثل خطراً على الأمن والنظام العام في الدولة، كما يتعين على الدولة عند ممارسة الإبعاد الامتناع عن اتخاذ إجراءات تعسفية أو استخدام العنف في تنفيذ قرار الإبعاد (22).

وقد أخذ المشرع اليمني بهذا الرأي حيث أشتراط أن تكون قرارات الإبعاد مسببه، وتستند إلى القانون واللوائح والقرارات النافذة (23). وبناء على ذلك إذا كان الإبعاد غير مسبب وغير مطابق لما في القانون واللوائح، فإنه في هذه الحالة يكون قراراً غير قانوني يجوز الطعن فيه بالإلغاء (24).

المبحث الثاني: الفرق بين الإبعاد وبين غيره من الإجراءات المشابهة

يحدث بعض الخلط أحياناً بين الإبعاد وبين بعض الإجراءات المشابهة، كالنفي والمنع من الدخول وكذا التكليف بالسفر والتسليم حيث توحى هذه المصطلحات لأول وهلة أنها بمفهوم واحد، نتيجة لما تنتهي إليه هذا الإجراءات، وهو التخلص من الشخص المشبوه أو غير المرغوب فيه .

وعليه سنقوم بالتمييز بين الإبعاد وبين هذه الإجراءات في المطالب الآتية :-

- ١٩- حيث ينص على حرية الدولة في الإبعاد لأسباب متعلقة بالأمن والسكينة العامة .
- ٢٠- صدرت أحكام عديدة في هذا الشأن منها :- د . ق . ١٢ / ١٢ / ١٩٥٠ م.، ق ١٣٢ . ٤، مجموعة السنة ٥، بند ٦ . ٢٦٦ وحكمها في ١٩٥٢/٥/٣، ق ١٤٢، ٥، مجموعة السنة ٦، بند ٣٩٨، ١، ٤٥، وحكمها في ١٩٥٢/١٢/٢٢ م، ق ٣١٢، ٦، مجموعة السنة ٧، بند ١٢٢، ١٩٦، وحكمها في ١٩٥٣/١/١١ م، ق ١٤٤٢، ٥، مجموعة السنة ٧، بند ١٨٥، ٢٩٧، وحكمها في ١٩٥٣/٢/٩ م، ق ٨٤١، ٥، مجموعة السنة ٧، بند ٢٨٨، ٤٥، . وحكمها في ١٩٥٤/١/٤ م، ق ١٧٧٢، ٦، مجموعة السنة ٨، بند ١٨٧، ٣٦٩، مشار إليها لدى د/فاروق عبد البر، مرجع سابق، ص ٢٤٧ .
- ٢١- د/محمد الروبي، مرجع سابق، ص ٢٤٦، د/ محمد كمال فهمي، أصول القانون الدولي الخاص، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٢ م، ص ٢٩١، د/ إبراهيم احمد إبراهيم، مرجع سابق، ص ١٢٢ د/ أشرف وفاء، المركز القانوني، المركز القانوني للأجانب، الطبعة الأولى بدون ناشر ١٩٩٨ م، ص ١٨، د/ مصطفى العلوي، مرجع سابق، ص ٤٥٢ .
- ٢٢- د/ عبد العزيز سعد يحيى النعماني، القانون الدولي الخاص، مركز الأبحاث، المبادئ القانونية في ظل القانون اليمني، دار الشوكاني، صنعاء ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٢ م، ص ٨٤ .
- ٢٣- تنص المادة (٢٧) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٩١م على أنه " يجب أن تكون قرارات الإبعاد مسببة وتستند إلى القانون واللوائح والقرارات النافذة " .
- ٢٤- أكد على ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المادة (٣) بأنه " يجوز إبعاد الأجنبي المقيم بصفة قانونية في إقليم دولة طرف في العهد الحالي فقط استناداً إلى قرار صادر طبقاً للقانون، ويسمح له - ما لم يتطلب أسباب اضطرارية تتعلق بالأمن الوطني - غير ذلك بتقديم أسبابه ضد هذا الإبعاد وفي أن يعاد النظر في قضيته بواسطة السلطة المختصة أو أي شخص أو أشخاص معينين خصيصاً من السلطة المختصة وفي أن يكون ممثلاً لهذا الغرض أمام تلك الجهة، وهذا ما أقره مجمع القانون الدولي في اجتماعه في جنيف بتاريخ ٩ / ٩ / ١٨٩٢ م مشروع اتفاق دولي لتنظيم الإبعاد حيث تنص المادة (٣٠) منه على أن الأمر بالإبعاد يجب أن يكون مسبباً " مشار إليه لدى د/علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف بالإسكندرية، بدون تاريخ الطبع، ص ٢٥٩ .

المطلب الأول: الفرق بين الإبعاد والنفي

يختلف الإبعاد عن النفي اختلافاً جوهرياً، حيث إن الإبعاد يقتصر فقط على الأجانب (25) والذين لا ينتمون إلى جنسية الدولة بمعنى إن الدولة لا يجوز لها إبعاد الوطني، حتى وإن شكل خطراً على أمن الدولة وسلامتها، فهو يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في القوانين المرعية، ولا يمكن إبعاده أو طرده من دولته، ومع ذلك تقرر بعض الدول بالنسبة لبعض الجرائم السياسية، كما هو الحال في فرنسا جواز نفي بعض مواطنيها إلى الخارج على سبيل العقوبة (26) وهنا يكمن الاختلاف بينهما بحيث يكون النفي إجراء من الإجراءات التي تتخذها الدولة في مواجهة أحد مواطنيها (27) وإن كان هذا الإجراء في وقتنا الحالي غير معمول به في معظم النظم العربية (28) وعلى ذلك فإن السمة الجوهرية التي تميز الإبعاد عن النفي هو كون ذلك الشخص أجنبي أو وطني فيقع الإبعاد عن الأول دون الأخير وبهذا التحديد يعد بمثابة عرف دولي متعارف عليه (29)

المطلب الثاني: الفرق بين الإبعاد والمنع من الدخول

يتفق الإبعاد والمنع من الدخول في صدورهما ضد الأجنبي، إذ يحظر اتخاذهما في مواجهة المواطنين (30) غير أن الإبعاد يختلف عن المنع من الدخول في أن الإبعاد يفترض دخول الإقليم ابتداءً ثم يتحقق في حق الأجنبي أحد موجبات الإبعاد فيتم إبعاده، أما المنع من الدخول فغالبا ما لا تسمح به السلطات من دخول الأجنبي إلى إقليم الدولة أصلاً، وحتى إذا أفلح هذا الأجنبي في دخول الإقليم فتقوم سلطات الدولة برده على أعقابها عقب دخوله مباشرة دون منحه أي مهلة في مغادرة البلاد، نظراً لكونه من غير المرغوب في دخولهم إلى أراضي الدولة، أو لإدراجه على قوائم الممنوعين من دخول إقليمها، أو حفاظاً على أمنها وكيانها وغيرها من المصالح⁽³¹⁾، وبهذا فإن الإبعاد إجراء يوجه ضد الأجنبي المقيم بالفعل إقامة قانونية على أراضي الدولة ويقصد به إخراجه عنوه منها، أما المنع من الدخول فإنه يدخل في إطار تنظيم الدولة لدخول الأجانب إلى أراضيها⁽³²⁾، ويختلف الإبعاد والمنع من الدخول أيضاً في أن من يتم منعه من الدخول يجوز له إن يعود إلى البلاد إذا توافرت الشروط الواجبة في الدخول وفقاً لأحكام قانون الدخول والإقامة، في حين لا يجوز للأجنبي الصادر بحقه أمر بالإبعاد العودة إلى الإقليم إلا بقرار خاص من الوزير⁽³³⁾، وعليه فإن المشرع اليمني قد وضع القواعد والإجراءات الخاصة بإدراج الأجانب الممنوعين من الدخول⁽³⁴⁾، كما حظر المشرع اليمني على الأجانب الذين سبق وإبعادهم العودة إلى الإقليم اليمني إلا بقرار من الوزير⁽³⁵⁾.

- ٢٥- د/ هشام علي صادق، الجنسية والموطن ومركز الأجنبي، المجلد الثاني، مركز الأجنبي، منشأة المعارف الإسكندرية، ١٩٧٧ م، ص ٤٧، د/ مصطفى العدوي، مرجع سابق، ص ٤٥٥ .
- ٢٦- د/ طارق عبد الله عيسى الجاهد، الموطن في العلاقات الخاصة الدولية، دراسة في المبادئ العامة والأحكام المقررة في القانون اليمني، إصدارات جامعة صنعاء، ٢٠٠٢ م، ص ١٥٢ .
- ٢٧- أ/ وهيب خذابخش، نظام دخول وإقامة الأجنبي وإبعادهم، منشورات جامعة عدن، ٢٠٠٤ م، ص ٥٥ .
- ٢٨- إلا أنه معمول به في الدستور اليمني المادة (٥٧) من الدستور اليمني ومنصوص عليه في الدستور المصري في المادة (٥١) منه حيث تنص على أنه " لا يجوز إبعاد أي مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها " انظر في ذلك الدستور المصري المعدل لسنة ١٩٩١ م، وفي شريعتنا الإسلامية الغراء عرفت عقوبة النفي وهي تعد عقوبة تعزيرية للعقوبات المحددة للجاني وقد ذكرت في الآية رقم (٣٣) من سورة المائدة في قوله تعالى " إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم " صدق الله العظيم . انظر في ذلك د/ وهيب حسن خذابخش، المرجع السابق، ص ٥٦ .
- ٢٩- د/ عصام الدين القصبي، القانون الدولي الخاص المصري، النشر الذهبي للطباعة، مصر، ٢٠٠٢ م - ٢٠٠٢ م، ص ٤٧٣ .
- ٣٠- د/ مصطفى العدوي، مرجع سابق، ص ٤٦ .
- ٣١- د/ محمد الروبي، إخراج الأجنبي من إقليم الدولة، مرجع سابق، ص ١٧ .
- ٣٢- د/ عصام القصبي، مرجع سابق، ص ٤٧٢ .
- ٣٣- د/ حسن الهداوي، الجنسية ومركز الأجنبي وأحكامها في القانون الدولي الكويتي، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٣ م، ص ٢٤٨ .
- ٣٤- م (٢٨) من القانون رقم (٤٧) بشأن تنظيم دخول وإقامة الأجنبي .
- ٣٥- م (٣٦) المرجع السابق.

المطلب الثالث: الفرق بين الإبعاد والتكليف بالسفر

التكليف بالسفر هو ذلك الأمر الصادر من مدير مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية إلى أحد الأجانب بمغادرة البلاد نتيجة عدم الرغبة في الاستمرار في بقائه بأراضيها ويكون هذا الأمر في إقبال رفض منح أمر تجديد الإقامة ويقترن بمنح الأجنبي مهلة لتدبير حاله والسفر خلالها طواعية (36).
ويختلف الإبعاد عن التكليف بالسفر من حيث أساس كل منهما والآثار المترتبة عليهما والسلطة المختصة بذلك، وذلك على النحو التالي:-
أولاً: من حيث الأساس:-

حيث أن أساس الإبعاد يكمن في التهديد الناشئ في وجود الأجنبي في إقليم الدولة، بخلاف التكليف بالسفر الذي لا يعدو أن يكون من أمر الإدارة للأجنبي بمغادرة البلاد بسبب انتهاء مدة الإقامة، أو زوال الغرض من وجوده في البلاد مع منح مهله للسفر خلالها، دون أن يكون هناك خطر ما يشكل تهديداً على أمن الدولة أو سلامتها في وجوده.
ثانياً: من حيث الآثار:-

يترتب على قرار الإبعاد مغادرة الأجنبي المبعد فوراً، وذلك لأن في وجوده ما يهدد أمن وسلامة البلاد، ولا يحق للأجنبي المبعد العودة إلى البلاد إلا بقرار من الوزير، بينما الأمر بالتكليف لا يترتب عليه السفر على الفور بل يمنح مهله محدد للسفر وكذا لا يترتب عليه منعه من الدخول مره أخرى، وقد لا يترتب على التكليف بالسفر مغادرة البلاد حيث يمكن للأجنبي التقدم للإدارة بمبرر آخر للحصول على الإقامة فتمنحه الإدارة ترخيصاً بالإقامة بسبب المبرر الجديد حتى وان سبق تكليفه بالسفر.
ثالثاً: من حيث السلطة المختصة لكل منهما:-

جرت عادة الدول إلى إسناد الاختصاص بإبعاد الأجانب إلى السلطة التنفيذية في الدولة ممثلة (بوزارة الداخلية) حيث يصدر بذلك قرار من وزير الداخلية بالإبعاد للأجنبي في حين المشرع اليمني اشترط ضرورة صدور قرارين متعاقبين، قرار توجيه من لجنة الإبعاد وقرار من وزير الداخلية (37)، بخلاف التكليف بالسفر فإنه يصدر من سلطة أدنى من السلطة السابقة وهي مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية.

المطلب الرابع: الفرق بين الإبعاد والتسليم

إذا كان الإبعاد يتفق مع التسليم في أن كلاهما يقع ضد أجنبي (38)، كما يتفقان في أن كلا منهما يؤدي إلى إنهاء إقامة هذا الأجنبي على إقليم هذه الدولة (39) إلا أن الإبعاد يختلف عن التسليم في أن الإبعاد إجراء وطني تدافع به الدولة عن كيانها ولا يشترط أن يكون هذا الأجنبي قد اقرترف فعلاً يقع تحت طائلة قانون العقوبات، أما التسليم فهو إجراء دولي يستند إلى معاهدات دولية ثنائية أو متعددة الأطراف تكون هذه الدولة مشتركة فيها مع الدولة طالبة التسليم (40) والتسليم لا يتم إلا بمناسبة ارتكاب جريمة جنائية أو يكون سبباً فيها، بينما الإبعاد لا يشترط ارتكاب جريمة إنما يكفي أن يكون

٣٦- د/ مصطفى العدوي، مرجع سابق، ص ٤٥٩.

٣٧- د/ عبد العزيز سعد التعماني، مرجع سابق، ص ٨٦.

٣٨- د/ أحمد مسلم، القانون الدولي الخاص، الجزء الأول، الجنسية ومركز الأجانب، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٥٦م، ص ٢١٢.

٣٩- د/ محمد الروي، إخراج الأجانب من إقليم الدولة "دراسة مقارنة" مرجع سابق، ص ١٠٠، محمد قاسم الردفاني، نظم الجنسية والجوازات في الجمهورية اليمنية، المعهد العالي لضباط الشرطة، بحث غير منشور، ص ٨٧.

٤٠- د/ عصام الدين القصبي مرجع سابق، ص ٤٧-٤٨-٤٩، فؤاد عبد المنعم رياض، الوسيط في الجنسية ومركز الأجانب، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٨م، ص ٤١٢.

وجوده يتنافى مع أمن وسلامة أراضي الدولة المراد إبعاده منها (41)، إضافة إلى ذلك فإنه يترك للأجنبي المبعد الحرية في اختيار الحدود التي يريد الخروج منها، أما الشخص المطلوب تسليمه فيتم تسليمه من جانب الحدود المؤدية للدولة طالبة التسليم إذا كانت الحدود متاخمة وإلا فيتم تسليمه لسلطات الدولة طالبة التسليم مباشرة (42) وقد يحدث أن يلبس التسليم ثوب الإبعاد وذلك بالتحايل على الأعراف الدولية بأن تقوم دولة بإبعاد أجنبي إلى دولة أخرى وذلك بقصد تسليمه دون أن يكون مطلوباً لديها أو دون ارتكاب أي جريمة جنائية تجاه هذه الدولة المبعد إليها .

نخلص من ذلك أن الإبعاد والتسليم نظامان مختلفان تماما، ويفصل كل منهما عن الآخر، لذلك فإن الدولة التي ترفض مبدأ تسليم المجرمين لا تتنازل بذلك عن حقها في إبعاد الأجانب بوجه عام، وقد تأكد هذا المعنى في المادة الخامسة عشر من قرار مجمع القانون الدولي (دورة جنيف) حيث قررت أن التسليم والإبعاد إجراءان مستقلان كلاهما عن الآخر، فرفض التسليم لا يتضمن التحلي عن حق الإبعاد (43).
وجدير بالذكر أن التسليم لا يتم في الجرائم السياسية (44)، ونود الإشارة إلى أن اليمن قد انضمت إلى العديد من الاتفاقيات الخاصة بتسليم المجرمين منها الثنائية والجماعية (45)

المبحث الثالث: النظام القانوني للإبعاد

سوف نتناول في هذا المبحث أسباب الإبعاد في المطلب الأول وكيفية إجراءاته في مطلب ثانٍ، ثم آثار قرار الإبعاد في المطلب الثالث على النحو التالي:-

المطلب الأول: أسباب الإبعاد

تختلف الدول في تقدير أسباب الإبعاد ويتعدى وضع قاعدة عامه لهذا الموضوع، فقد تبعد الدولة أجنبياً لارتكابه فعلاً معاقباً عليه وفقاً لقانونها، لكنه غير معاقب عليه في دولته، أو تبعده لارتكابه بالتسول والتشرد أو لارتكاب الفحش والفضور أو لقيامه بالتجسس لحساب دولة أخرى (46)، ولذلك لاقي مبدأ حصر أسباب الإبعاد نقداً شديداً لما يتضمنه من قيد على سيادة الدولة، كما إنه من الصعب أن تقوم الدولة بتحديد كافة الأسباب التي من شأنها الحفاظ على نظامها الاجتماعي (47).
ولهذا لم يقيم المشرع اليمني بحصر أسباب الإبعاد، وإنما ترك ذلك للسلطة التقديرية للوزير طبقاً لنص

٤١- د/ هشام علي صادق، مرجع سابق، ص ٤٥٤، د/ مصطفى العدوي، مرجع سابق، ص ٤٥٤ .

٤٢- د/ فؤاد عبد المنعم رياض، مرجع سابق، ص ٤٢١، د/ جابر جاد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ٣١-٣٢ .

٤٣- د/ عصام الدين القصي، مرجع سابق، ص ٤٧١، د/ هشام علي صادق، المرجع السابق، ص ٤٦ .

٤٤- مزيد من التفصيل حول موضوع تسليم المجرمين، يراجع في ذلك، د/ ألهم محمد حسن العاقل، مبدأ عدم تسليم المجرمين في الجرائم السياسية، مؤسسة الثورة للطباعة والنشر، صنعاء الطبعة الثانية ٢٠٠٠م، د/ محمد الفاضل، محاضرات في تسليم المجرمين، منشورات معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٦م .

٤٥- نذكر بعض المعاهدات :-

أ- من الاتفاقيات الجماعية اتفاقية تسليم المجرمين بين الدول العربية بتاريخ ١٤/٩/١٩٥٢م، واتفاقية الإعلانات والائانات القضائية بين الدول العربية في ١٤/٩/١٩٥٢م .
ومن الاتفاقيات الثنائية معاهدة تسليم المجرمين بين العراق واليمن

ومن أمثلة الاتفاقيات الحديثة :-

١- صدر القرار الجمهوري رقم (٣٥) لسنة ١٩٩٨م بالمصادقة على اتفاقية التعاون الثنائي بين وزارتي الداخلية في الجمهورية اليمنية وجمهورية جيبوتي.

٢- صدر القرار الجمهوري رقم (٦) لسنة ٢٠٠٢م بالمصادقة على اتفاقية التعاون الأمني بين حكومة الجمهورية اليمنية وحكومة إثيوبيا الديمقراطية الفدرالية.

٥- كما صدر القرار الجمهوري رقم (١٧٨) لسنة ٢٠٠٢م بالمصادقة على اتفاقية التعاون الأمني بين حكومة الجمهورية اليمنية وحكومة إريتريا .

٤٦- د/ طلعت محمد دويدار، القانون الدولي الخاص السعودي (الجنسية - الموطن - مركز الأجانب - تنازع الاختصاص - تنازع القوانين) منشأة المعارف - الإسكندرية، ١٤١٧هـ - ١٤١٨هـ، ص ٢٥١ .

٤٧- د/ عصام الدين القصي، مرجع سابق، ص ٤٨ .

المادة (30) من القانون، والتي تنص على أنه " يحق للوزير بقرار منه إبعاد أي أجنبي بناء على قرار بإبعاده من لجنه الإبعاد".

مما سبق يلاحظ أن المشرع اليمني منح الوزير سلطة الإبعاد دون تحديد لأسبابه وأنشأ لذلك لجنة تختص لذلك، ويكون الأبعاد بموجب قرار مسبب منها وعلى ذلك لم يشترط المشرع أسباباً معينة لاتخاذ قرار الإبعاد، ويتضح ذلك من نص المادة (31) من القانون التي نصت على أمثلة أجمالية دون تحديد لإبعاد الأجانب أصحاب الإقامة الخاصة، حيث تنص على أنه " لا يجوز إبعاد الأجنبي ذوي الإقامة الخاصة إلا إذا كان في وجوده ما يهدد أمن الدولة وسلامتها في الداخل أو في الخارج أو اقتصادها القومي أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو كان عالاه على الدولة ويصدر قرار الوزير بالإبعاد بعد عرض الأمر على اللجنة المنصوص عليها في المادة (34) وبعد موافقة رئيس الوزراء " ويتبين من هذا النص أن المشرع يحظر على الجهات المختصة إبعاد الأجنبي ذوي الإقامة الخاصة بعد موافقة من رئيس الوزراء، وبالتالي منح هذه الفئة بعض الضمانات، حيث يشترط ضرورة وقوف لجنة الإبعاد حول كل حالة من الحالات التي تعرض عليها وتقدم رأيها إلى وزير الداخلية التي تقع عليه مسؤولية الحصول على موافقة رئيس مجلس الوزراء مثل إصدار قرار الإبعاد (48)

ويمكن تقسيم هذه الأسباب إلى ثلاث مجموعات كالتالي :-
أولاً :- الأسباب السياسية :

من أهم هذه الأسباب القيام بأعمال تهدد أمن الدولة وسلامها الداخلي أو الخارجي وتجدر الإشارة إلى أن المشرع اليمني لم يبين الأعمال التي تهدد أمن الدولة وسلامتها في الداخل والخارج، ولكن يمكن أن نوضح بعض الأمثلة لذلك كما يلي :-

- أ - التجسس.
- ب - الاشتراك في المؤامرات والدسائس ضد الدولة المقيم بها الأجنبي أو ضد دوله أجنبية.
- ج - الالتحاق بمنظمات سياسية خارجية معادية وترويجها لمذاهب سياسية معادية للدولة.
- د - القيام بأعمال من شأنها المساس بالاقتصاد القومي للدولة.
- هـ - الانخراط والاشتراك في الأعمال الفوضوية، والتحريض على أعمال ضارة بالدولة (49).

ثانياً :- أسباب متعلقة بمخالفة قواعد القانون والنظام العام (50):

- أ - الحكم على الأجنبي في جريمة من الجرائم العادية (51).
- ب - ممارسة التسول والتشرد :- ويلاحظ كثرة الأجانب من بعض البلاد العربية اللذين يمارسون التسول في اليمن، ولم يتم اتخاذ أي إجراء تجاههم، لهذا نوصي القائمين على تطبيق القانون العمل على الحد من هذه الظاهرة .
- ج - مباشرة حياة الفسق والفجور.

٤٨ - د / احمد زين عيروس، د / عبد الحكيم محسن عطروش، دخول وإقامة الأجانب في تشريع الجمهورية اليمنية، مطبعة الموسكي، الطبعة الأولى، ص ٥٣ .

٤٩ - محمد احمد صالح الهجري، دخول وإقامة الأجانب في الجمهورية اليمنية، بحث لمتطلبات الماجستير في المعهد العالي لضباط الشرطة، صنعاء ١٩٩٣م، ص ٥١ .

٥٠ - د / مصطفى العدوي، مرجع سابق، ص ٤٦٦ .

٥١ - أورد المشرع اليمني الأحكام الخاصة بالعقوبات التكميلية، في قانون العقوبات، القسم الثاني، الباب الرابع حيث نصت المادة (٢) أنه " للمحكمة أن تقضي فضلا عن العقوبة المقررة للجريمة بالحرمان من حق أو أكثر من الحقوق التالية، أو بعقوبة أو أكثر من العقوبات الآتية، مراعية في ذلك طبيعة الجريمة، وظروف ارتكابها وماضي المتهم

١-١٤ - إبعاد الأجنبي عن البلاد"، انظر في ذلك قانون العقوبات اليمني، وزارة الشؤون القانونية - اليمن.

ثالثاً:- أسباب تتعلق بكون الأجنبي عالة على الدولة (52):

الفقر ، العجز ، المرض المزمن.

من خلال ما سبق يلاحظ أن الأسباب المذكورة تنبع من فكرة واحدة هي "فكرة المصلحة العامة أو النظام العام" (53) والجدير بالذكر أنه وفي سبيل الحفاظ على المصلحة العامة والنظام العام والأمن العام قد تلجأ الدول ليس لإبعاد الأجانب فحسب بل قد تقوم بقطع العلاقات الدبلوماسية بينها وبين الدولة الأخرى التي تعمل على مخالفة المصالح العامة والنظام العام (54) ومن استقراء نص المادة (31) السالف ذكرها نجد أن المشرع اليمني قد ميز الأجانب ذوي الإقامة الخاصة على سائر الأجانب من حيث الإبعاد بعدة مميزات:-

تحديد أسباب الإبعاد إجمالاً ، صدور قرار الإبعاد من الوزير ، ضرورة عرض القرار على لجنة الإبعاد (55).

رابعاً- موافقة رئيس الوزراء على قرار الإبعاد :

ويلاحظ أن المشرع اليمني بخلاف القانون المصري (56) قد تشدد في الضمانات الخاصة بالأجانب ذوي الإقامة الخاصة بإضافة موافقة رئيس الوزراء على قرار الإبعاد على عرضه على لجنة الإبعاد (57) في المادة السابقة، ونحن نؤيد هذا الشرط باعتباره ضماناً من ضمانات إبعاد أصحاب الإقامة الخاصة، ولتفادي حدوث أي تعسف في استعمال الحق ضد هذه الفئة من الأجانب، مراعيًا بذلك أن هؤلاء قد استقروا في إقليم الدولة وارتبطت مصالحهم بها ارتباطاً وثيقاً مما يترتب على إبعادهم أضرار بالغة. ويبدو لأول وهلة من نص المادة السالفة الذكر إنها قد حصرت أسباب الإبعاد ولكن بالتمتع في تلك الأسباب يتضح لنا أن هذه الأسباب من المرونة بحيث يمكن أن يندرج تحتها كافة المبررات المتصورة بالنسبة للإبعاد، ومن ثم يمكن أن نقول أن الضمان الذي أراد المشرع توفيره بالنسبة للأجانب ذوي الإقامة الخاصة - وذلك بتحديد الأسباب المسوغة لإبعادهم - لا يعدو أن يكون ضماناً شكلياً؛ إذ تستطيع السلطة المختصة في أغلب الحالات أن تحتج بوجود الأجنبي في أي من الحالات الواردة بالنص (58) ويمكن القول أن الضمان الحقيقي الذي يميز به المشرع اليمني الأجانب ذوي الإقامة الخاصة هو اشتراط موافقة رئيس الوزراء، إذ لا شك أن تعليق إبعاد الأجانب على صدور قرار الإبعاد وعرضه على لجنة الإبعاد وموافقة رئيس الوزراء

٥٢- محمد أحمد صالح الهجري. مرجع سابق، ص ٥٢ .

٥٣- د/ مصطفى العدوي، مرجع سابق، ص ٤٦٧ .

٥٤- مزيد من لقاء الضوء على النماذج الخاصة بقطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول بسبب الحفاظ على الأمن العام والنظام العام، راجع في ذلك، د/ فاوي الملاح، سلطات الأمن والحصانات والامتيازات الدبلوماسية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٣ م، ص ١٢٣ .

٥٥- تنص المادة (٣٤) على أنه تشكل لجنة الإبعاد على النحو التالي:-

- ١- وكيل وزارة الداخلية المختص
- ٢- وكيل وزارة الداخلية لقطاع الأمن الداخلي
- ٣- رئيس مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية
- ٤- مدير عام الشؤون القانونية بوزارة الداخلية
- ٥- مدير عام الشؤون العربية والأجنبية بوزارة الداخلية

وتتعقد اللجنة بناء على طلب رئيسها ويشتترط لصحة انعقاد اللجنة حضور الرئيس وثلاثة أعضاء على الأقل، وتصدر القرارات بأغلبية الأعضاء الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس ويبلغ رأياً للوزير على وجه السرعة

٥٦- تنص المادة (٢٦) من القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٦ م في شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضي الجمهورية العربية المتحدة والخروج منها على أنه "لا يجوز إبعاد الأجنبي من ذوي الإقامة الخاصة إلا إذا كان في وجوده ما يهدد أمن الدولة أو سلامتها في الداخل أو في الخارج أو اقتصادها القومي أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو السكنية العامة أو كان عالة على الدولة"

٥٧- تنص المادة (٣١) من قانون دخول وإقامة الأجنبي اليمني على أنه "لا يجوز إبعاد الأجنبي من ذوي الإقامة الخاصة إلا إذا كان في وجوده ما يهدد أمن الدولة و سلامتها في الداخل أو في الخارج أو اقتصادها القومي أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو كان عالة على الدولة، ويصدر قرار الوزير بالإبعاد بعد عرض الأمر على اللجنة المنصوص عليها في المادة (٣٤) ويعد موافقة رئيس الوزراء"

٥٨- د/ فؤاد عبد المتعم رياض، و سامية راشد، مرجع سابق، ص ٣٥٦

يجعل الإبعاد بعيداً عن الأهواء والتسرع ومن الملاحظ أن المشرع اليمني عندما اشترط عرض الأمر على لجنة الإبعاد لجميع حالات الإبعاد، لم يبين دور هذه اللجنة و هل لرأيها صفة الوجوب والإلزام أم لا يعدو أن يكون استشارياً؟

للإجابة على ذلك، يمكن القول انه يلاحظ من مفهوم النص السابق لإبعاد أصحاب الإقامة الخاصة أن رأي هذه اللجنة استشاري(59) ولا يعد ملزماً إلا بموافقة رئيس الوزراء، وهذا يكشف ضعف دور هذه اللجنة، وقصر دورها على إصدار القرار، أما لإبعاد بقية الحالات طبقاً لنص المادة (30) نرى أن دورها ملزم لوزير الداخلية بالإبعاد كما يلاحظ على تشكيل هذه اللجنة أن جميع أعضائها الخمسة من منتسبوا الأمن ويترتب على ذلك أن وزارة الداخلية تنفرد بتشكيلها، وكان الأحرى والأجدر بالمشرع اليمني أن يدخل عضو أو عضوين من السلطة القضائية في تشكيلها، وذلك لضمان الحيادة ولضمان تطبيق القانونية. كما أن المشرع اغفل عند تشكيله لجنة الإبعاد من إدخال في عضويتها ممثلاً عن وزارة الخارجية، وذلك لمراعاة الاعتبار السياسي في القرار ومدى تأثير هذا القرار على علاقة اليمن بدولة الأجنبي التي ينتمي إليها. وعلى ذلك نلاحظ أن الضمانات السابقة والشروط المذكورة سابقاً تخص فئة محددة، هي فئة الأجانب ذوي الإقامة الخاصة، ومن ثم لا يستفيد منها أصحاب الإقامة العادية أو المؤقتة، حيث يكون أمر إبعادهم متروك للسلطة التقديرية للجنة الإبعاد و لوزير الداخلية ويظل دائماً مقيداً بعدم الانحراف في استعمال السلطة بعيداً عن الغرض الذي منحت من اجله هذه السلطات(60) غير أن القانون اليمني اشترط لإبعاد هذه الفئات - أصحاب الإقامة العادية والمؤقتة - عرض طلب الإبعاد على لجنة الإبعاد وبالتالي يكون قرار وزير الداخلية هو الأساس في الإبعاد لهذه الفئات بعد موافقة لجنة الإبعاد، أما أصحاب الإقامة الخاصة، فيمر قرار الإبعاد بثلاث مراحل وهو ما يعد ضمانه لهذه الفئة، فيلزم صدور قرار الوزير بالإبعاد ومن ثم عرضه على لجنة الإبعاد، وموافقة رئيس مجلس الوزراء على ذلك(61)

المطلب الثاني: إجراءات الإبعاد

ليس الإبعاد عقوبة توقع على المبعد، وإنما هو إجراء من إجراءات الأمن؛ الغرض منه دفع ضرر الأجنبي الذي يعتبر بقاؤه في الإقليم خطراً على سلامة الدولة و أمنها(62) وقد خول المشرع اليمني وزير الداخلية بيان الإجراءات التي تتبع في إصدار قرار الإبعاد وكيفية إعلان المبعد وكيفية تنفيذ الإبعاد(63) ويتبين لنا من خلال استقراء نصوص المواد التي تخص إبعاد الأجانب أن الإجراءات المتبعة في قرار الإبعاد كالتالي :-

1 - عرض طلب الإبعاد على لجنة الإبعاد، بناء على طلب من الجهة طالبة الإبعاد، وتنعقد اللجنة بناء على طلب رئيسها لمناقشة إمكانية إصدار قرار الإبعاد لأحد الأجانب المطلوب إبعادهم، ويشترط لصحة انعقاد هذه اللجنة حضور رئيسها وثلاثة أعضاء على الأقل، وتتم دراسة طلب الإبعاد وحيثياته ومدى

٥٩- د/ أحمد زين عيدروس، ود/ عبد الحكيم عطروش، مرجع سابق ص ٥١

٦٠- د/ فؤاد عبد المنعم رياض، مرجع سابق، ص ٣٥٨، محمد احمد صالح الهجري، مرجع سابق، ص ٥٤ .

٦١- المادة (٣١) من القانون رقم (٤٧) بشأن تنظيم دخول وإقامة الأجانب .

٦٢- د/ علي صادق أبو هيف، مرجع سابق، ص ٢٥٨ .

٦٣- تنص المادة (٣٣) من القانون على أن " يبين الوزير بقرار منه الإجراءات التي تتبع في إصدار قرار الإبعاد وإعلانه وتنفيذه " .

استناده إلى القانون واللوائح والقرارات النافذة (64)، بعد ذلك يتم التصويت على القرار، ويصدر القرار بناء على حصول الموافقة على أغلبية أعضاء اللجنة الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس، ويعد محضر بذلك، ويتم إبلاغ رأي هذه اللجنة إلى وزير الداخلية على وجه السرعة للتنفيذ.

وهذا الإجراء يتم ضد الأجانب بغض النظر عن نوع الإقامة، سواء أكانوا من ذوي الإقامة العادية أو المؤقتة أو الخاصة، ويضاف إلى هذا الإجراء موافقة رئيس الوزراء على قرار الإبعاد لفئة الأجانب ذوي الإقامة الخاصة، وذلك للمكانة المتميزة للأجانب ذوي الإقامة الخاصة في الجمهورية اليمنية حيث يحظر على السلطات اليمنية إبعادهم - إلا إذا كان وجودهم متصلاً بأي سبب من أسباب الإبعاد المحددة في النص - لذلك يجب عرض الأمر على لجنة الإبعاد، التي تقدم رأيها للوزير الذي يتولى مسؤولية الحصول على موافقة رئيس مجلس الوزراء قبل إصدار القرار بالإبعاد إذا كان المبعد من هذه الفئة المذكورة سابقاً (65).

2 - إخطار الأجنبي الصادر بشأنه قرار الإبعاد كتابياً (66)، فمتى صدر قرار الإبعاد للأجنبي المراد إبعاده فإن على مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية إخطار ذلك إلى الأجنبي. وتبين اللائحة التنفيذية للقانون (67) أن المصلحة تقوم بإبلاغ الأجنبي بقرار الإبعاد الصادر من الوزير حيث يتولى التوقيع على نسخته منه، وعليه أن يغادر أراضي الجمهورية خلال أسبوعين من تاريخ إبلاغه بهذا القرار، وقد خول المشرع اليمني الوزير سلطة تمديد هذه المدة إلى ثلاثة أسابيع لأسباب وظروف تستدعي ذلك.

3 - الأمر بحجز من يرى الوزير إبعاده حتى تتم إجراءات الإبعاد (68)، ويتم هذا الإجراء في حالة ما إذا رأى الوزير ضرورة حجز الأجنبي حتى يتم استكمال إجراءات الإبعاد، وقد يكون هذا الإجراء ضرورياً كما في حالة قيام الأجنبي بارتكاب جريمة جسيمة ويخاف هروبه، ويشترط أن تراعى في هذا الجانب الإجراءات القانونية في الحجز، ولم يبين القانون مدة هذا الحجز (69)، ويبدو أن القانون قد تلافى ذلك النقص باشتراط مراعاة الإجراءات القانونية المنصوص عليها في التشريعات اليمنية (70)، وهذا الشرط يعد ضماناً قانونية لعدم التعسف في استعمال هذا الإجراء.

ويقرر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في المادة (13) منه بأنه "يجوز إبعاد الأجنبي المقيم بصفة قانونية في إقليم دولة طرف في العهد الحالي فقط استناداً إلى قرار صادر طبقاً للقانون، ويسمح له، ما لم تتطلب أسباب اضطرارية تتعلق بالأمن الوطني غير ذلك، بتقديم أسباب ضد هذا الإبعاد

٦٤- تنص المادة (٢٧) من اللائحة التنفيذية للقانون على أنه "يجب أن تكون قرارات الإبعاد مسببة وتستند إلى القانون واللوائح والقرارات التنفيذية..."

٦٥- د/ أحمد زين عيدروس، و د/ عبد الحكيم محسن عطر وش، مرجع سابق، ص ٥٣.

٦٦- تنص المادة (٣٥) من القانون على أن "على المصلحة إخطار الأجنبي الصادر بشأنه قرار بالإبعاد كتابياً وتبين اللائحة شكل الإخطار والمدة التي يجب على الأجنبي المغادرة خلالها".

٦٧- تبين المادة (٢٨) في اللائحة شكل الأخطار والمدة المحددة للأجنبي بمغادرة أرض الجمهورية وذلك كالتالي:

١- تبلغ المصلحة الأجنبي بقرار الإبعاد الصادر من الوزير ويتولى التوقيع على نسخة منه، وعليه أن يغادر الجمهورية خلال أسبوعين من تاريخ إبلاغه بالقرار.

٢- يحق للوزير أن يحدد المدة إلى ثلاثة أسابيع للظروف والأسباب التي يقدرها.

٦٨- تنص المادة (٣٢) في القانون على أن "مع مراعاة الإجراءات القانونية لوزير الداخلية والأمن أن يأمر بحجز من يرى إبعاده حتى تتم إجراءات الإبعاد"

٦٩- قانون دخول وإقامة الأجانب، السالف ذكره.

٧٠- قانون العقوبات اليمني، وقانون الإجراءات الجزائية

ويُعد أن يعاد النظر في قضيته بواسطة السلطة المختصة أو شخص أو أشخاص معينين خصيصاً من السلطة المختصة وفي أن يكون ممثلاً لهذا الغرض أمام تلك الجهة" ويلاحظ أن العهد لا يفرض على أية دولة من أطرافه إبعاد الأجنبي من إقليمها رغماً عن إرادتها، بل يجيز لها إبعاده شريطة أن لا يسلك تجاهه سلوكاً تعسفياً، وعلى الدولة توفير الضمانات القانونية الكافية لإعادة النظر في قرار إبعاده إلا إذا ارتبط الأمر بأمن الدولة وسلامتها .

وجدير بالذكر أن القانون النافذ قد جاء خالياً من مثل هذه الضمانات التي اشترطها العهد الدولي، على خلاف القانون الملغى الصادر في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية - سابقاً- (71) والملاحظ أن المشرع اليمني لم يتضمن قواعد تفصيلية خاصة بإجراءات الإبعاد أي أنه اغفل كثيراً من القواعد الضرورية بإجراءات الإبعاد، فمثلاً لم يبين المشرع اليمني وضع أسرة الأجنبي ذوي الإقامة الخاصة والذي صدر القرار بإبعاده (72)، كما لم يبين هل للأجنبي الحرية في اختيار جهة الحدود التي يريد الخروج منها أم لا؟ ولم يبين من يتحمل تكاليف ومصاريف الإبعاد وذلك في حالة إفسار الأجنبي كما لم يتعرض لكيفية إبعاد الأجنبي عديم الجنسية وكذا الأجنبي الدبلوماسي، لذا نرى أنه يلزم على المشرع اليمني تلافياً لهذا القصور وتنظيم إجراءات الإبعاد بإجراءات خاصة، متلافياً للنقص والقصور الموجود في القانون الحالي، لكي يتم الإبعاد بطريقة قانونية ودون تعسف، وبإجراءات سريعة ويسيرة هذا القصور وضع جهات الإدارة (وزارة الداخلية) بالقيام ببعض الاجتهادات في تطبيق القانون، لذا نرى أن النص التشريعي يحل الكثير من الصعوبات وان استناد السلطات اليمنية إلى نص قانوني صريح خير وأولى من قيامها بهذا الأجراء ودونما سند يضي على الإجراء الشرعية القانونية.

المطلب الثالث: آثار الإبعاد

إذا ما صدر قرار الإبعاد فإنه يترتب على هذا القرار الآثار الآتية :-
أولاً :- خروج الأجنبي من إقليم الدولة :

بصدور قرار الإبعاد تنتهي الإقامة القانونية للأجنبي بإقليم الدولة، ويجب عليه ترك البلاد ومغادرتها في المدة التي تحددها سلطات الدولة بقرار الإبعاد وإذا تعذر تنفيذ قرار الإبعاد لأي سبب جاز تحديد إقامته في جهة معينة لحين إمكان إبعاده، وإذا ما امتنع الأجنبي عن تنفيذ القرار الصادر بإبعاده اعتبر ذلك جريمة يعاقب عليها القانون بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر، وبغرامة لا تزيد عن ثلاثة آلاف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين (73).

وبصدور قرار الإبعاد يفقد هذا الأجنبي إقامته التي كان مرخصاً له بها أي كان نوع هذه الإقامة، ويسحب منه مستند الإقامة .

٧١- حيث نص القانون رقم (٢٨) لعام ١٩٦٩م في المادة (١٥) الفقرة (٧) إلى أنه "يجوز للمحكمة في حالة تقديم أي أجنبي أمامها، إذا ما أبلغت بأن طلباً لإصدار أمر بإبعاد ذلك الأجنبي، أن تأمر باحتجازه في إصدار أو عدم إصدار أمر بالإبعاد"

٧٢- د/ أحمد زين عيدروس، د / عبد الحكيم محسن عطر وش، مرجع سابق، ص ٥٤ .

٧٣- تنص المادة (١/٣٩) كل من امتنع عن تنفيذ القرار الصادر بالإبعاد يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامه لا تزيد على ثلاثة آلاف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين وذلك مع عدم الإخلال بتنفيذ قرار الإبعاد.

ثانياً :- منع دخول الأجنبي المبعد إلى إقليم الدولة مرة أخرى:

تتجه تشريعات (74) بعض الدول عقب تنفيذ قرار الإبعاد وخروج الأجنبي من البلاد، إلى منعه من الدخول إليها مرة أخرى، ويعتبر منع دخول الأجنبي إجراء تكميلي ومنطقي لقرار الإبعاد تفرضه طبيعة الأمور، لأن السماح للأجنبي بدخول البلاد بعد تنفيذ قرار إبعاده يعني عملاً إلغاء هذا القرار (75)، ويتم إدراج الأجنبي المبعد في قائمة الممنوعين من الدخول "القائمة السوداء" كما يتم الختم على جواز السفر بتأشيرة خروج حمراء وفي هذا الخصوص تنص المادة (36) من القانون اليمني بأنه "لا يسمح للأجنبي الذي سبق إبعاده بالعودة إلى أراضي الجمهورية إلا بقرار الوزير".

وعليه فإن الأصل في القانون اليمني هو عدم السماح للأجنبي المبعد بالعودة إلى أراضي الجمهورية اليمنية، والاستثناء من ذلك هو السماح له بالعودة وذلك بموجب قرار من الوزير وإذا ما صدر قرار وزير الداخلية للأجنبي المبعد بدخول أراضي الجمهورية اليمنية، وذلك لغرض إنساني أو لظروف يراها وزير الداخلية تستدعي السماح له بالدخول مرة أخرى، فإن ذلك لا يعتبر استكمالاً لإقامته السابقة، فالقرار الصادر بالعودة يعد ترخيص بالإقامة من جديد (76)، وإذا عاد الأجنبي الذي سبق إبعاده دون الحصول على هذا قرار من وزير الداخلية فإنه يتعرض للعقوبة المنصوص عليها قانوناً (77).

ويلاحظ أن المشرع اليمني لم يتناول الإجراءات الخاصة لإبعاد الأجانب في الظروف الملجئة وهي التي تمر فيها اليمن بظروف صعبة، كالدخول في حالة حرب أو قطع العلاقات مع دوله أو غيرها، وأقترح أن يضيف المشرع نصاً يجيز للسلطات اليمنية إبعاد الأجانب في هذه الحالة بإجراءات سهلة، كي لا تغل أيادي السلطات اليمنية في مثل الظروف والتي تستدعي السرعة والحزم وعدم الاعتماد على الإجراءات الخاصة بالإبعاد في هذه الظروف العادية.

ثالثاً:- فقد التوطن بإقليم الدولة :

بصدور قرار الإبعاد يفقد الأجنبي التوطن بإقليم الدولة سواء أكان هذا التوطن أصلياً أم مكتسباً، بإرادة الدولة صاحبة الإقليم كنوع من العقاب للأجنبي الذي كان متوطناً بإقليمها، وذلك بسبب مخالفته للقوانين أو كونه يشكل خطراً على أمن الدولة وسلامتها، الأمر الذي أستدعى إلى إبعاده من إقليم الدولة، اتخاذ إجراءات القوة عند اللزوم، ويكون فقد الموطن مؤبداً إذا كان قرار الإبعاد بمنعه من العودة إلى الإقامة في إقليم الدولة (78) .

٧٤- أنظر المارة (٢٦) من القانون السوري رقم (٢٩) للعام ١٩٧٠ م. والمتضمن أحكام دخول وإقامة الأجانب، والمادة (٢٨) من قانون اتحاد الإمارات العربية رقم (٦) لسنة ١٩٧٣ م. في شأن الهجرة والإقامة والمادة (٣١) من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم (٨٩) لسنة ١٩٦٠ م. في شأن دخول وإقامة الأجانب بأراضي الجمهورية العربية المتحدة والخروج منها. راجع في ذلك د/ أحمد زين عيدروس، د/ عبد الحكيم محسن عطروش، مرجع سابق، ص ٥٥ .

٧٥- مصطفى العدوي، المرجع السابق، ص ٥٥ .

٧٦- د/ طارق عبد الله عيسى المجاهد، مرجع سابق و ص ١٥٧

٧٧- تنص المادة (٤) من القانون بأنه "يعاقب كل من يخالف المادة ٣٦ بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها بالقوانين الأخرى

٧٨- د/ طارق عبد الله عيسى المجاهد، المرجع السابق، ص ١٥١

قائمة مراجع البحث

أولاً: الكتب القانونية والعامّة والبحوث:

- 1 - د / إبراهيم أحمد إبراهيم، القانون الدولي الخاص، الكتاب الأول، مركز الأجنب وتنّازع القوانين، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992م.
- 2 - د / أحمد زين عيّدروس، ود / عبد الحكيم عطروش، دخول وإقامة الأجنب في تشريع الجمهورية اليمنية، مطبعة الموسكي، الطبعة الأولى.
- 3 - د / أحمد قسمت الجداوي، الوجيز في القانون الدولي الخاص، الجزء الأول، الجنسية ومركز الأجنب، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978م.
- 4 - د / أحمد عبد الحميد عشوش، ود / عمر أبو بكر باخشب، أحكام الجنسية ومركز الأجنب في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1990م.
- 5 - د / أحمد مسلم، القانون الدولي الخاص، الجزء الأول، الجنسية ومركز الأجنب، دار النهضة العربية، القاهرة، 1956م.
- 6 - د / أشرف وفاء، المركز القانوني، المركز القانوني للأجنب، الطبعة الأولى بدون ناشر، 1998م.
- 7 - د / الهام محمد حسن العاقل، مبدأ عدم تسليم المجرمين في الجرائم السياسية، الطبعة الثانية، مؤسسة الثورة، صنعاء، 2000م.
- 8 - د / جابر إبراهيم الراوي، مبادئ القانون الدولي الخاص، الموطن ومركز الأجنب وأحكامهما في القانون العراقي المقارن، الطبعة الثانية، مطبعة المعارف الإسكندرية، 1976م.
- 9 - د / جابر جاد عبد الرحمن، القانون الدولي الخاص المصري، الجزء الثاني، الموطن ومركز الأجنب في البلاد العربية، المطبعة العالمية بالقاهرة، 1970م.
- 10 - د / حسام الدين فتحي ناصف، المركز القانوني للأجنب، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996م.
- 11 - د / حسن الهداوي، الجنسية ومركز الأجنب وأحكامها في القانون الدولي الكويتي، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الأولى، 1973م.
- 12 - د / صالح عبد الزهرة الحسون، حقوق الأجنب في القانون العراقي، الطبعة الأولى، دار الأفاق، العراق، 1981م.
- 13 - د / طلعت محمد دويدار، القانون الدولي الخاص السعودي (الجنسية، الموطن، مركز الأجنب، تنّازع الاختصاص، تنّازع القوانين)، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1417هـ - 1418هـ.
- 14 - د / طارق عبد الله عيسى المجاهد، الموطن في العلاقات الخاصة الدولية، دراسة في المبادئ العامة والأحكام المقررة في القانون اليمني، إصدارات جامعة صنعاء، 2005م.
- 15 - د / عبد العزيز سعد النعماني، القانون الدولي الخاص، مركز الأجنب، المبادئ القانونية في ظل القانون اليمني، دار الشوكاني، صنعاء، 1425هـ - 2002م.
- 16 - د / عبد الغني محمود، تسليم المجرمين على أساس المعاملة بالمثل، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1412هـ - 1991م.

- 17 - د/ عز الدين عبد الله، القانون الدولي الخاص، الجزء الأول، الجنسية والموطن وتمتع الأجانب بالحقوق الطبعة العاشرة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977م.
- 18 - د/ عصام الدين القسبي، القانون الدولي الخاص المصري، النسر الذهبي للطباعة، مصر، 2002م - 2003م .
- 19 - د/ علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، منشأة المعارف، الإسكندرية بدون سنة الطبع .
- 20 - د/ عنايت عبد الحميد، وفؤاد عبد المنعم رياض، ود/ سامية راشد، تنازع القوانين من حيث المكان وأحكام فضاة في القانون اليمني، الطبعة الثالثة، بدون ناشر، 1414هـ 1993م.
- 21 - د/ فاروق عبد البر، دور مجلس الدولة المصري في حماية الحقوق والحريات العامة، الجزء الأول، بدون ناشر، 1988م .
- 22 - د/ فاوي الملاح، سلطات الأمن والحصانات والامتيازات الدبلوماسية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1993م .
- 23 - د/ فؤاد عبد المنعم رياض، الوسيط في الجنسية ومركز الأجانب، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية، القاهرة 1988م .
- 24 - د/ فؤاد عبد المنعم رياض، و سامية راشد، الوجيز في القانون الدولي الخاص في الجنسية ومركز الأجانب وتنازع الاختصاص القضائي الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971م.
- 25 - د/ فؤاد عبد المنعم رياض، الجنسية ومركز الأجانب في التشريع الدولي والتشريع المصري، 1999م .
- 26 - محمد أحمد الهجري، دخول وإقامة الأجانب في الجمهورية اليمنية، بحث مقدم لمتطلبات الماجستير إلى المعهد العالي لضباط الشرطة، 1993م .
- 27 - د/ محمد الروبي، إخراج الأجانب من إقليم الدولة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001م .
- 28 - د/ محمد الفاضل، محاضرات في تسليم المجرمين، منشورات معهد الدراسات العربية العالمية، 1966م .
- 29 - د/ محمد كمال فهمي، أصول القانون الدولي الخاص، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1982م .
- 30 - د/ مصطفى العدوى، النظام الدولي لدخول وإقامة وإبعاد الأجانب في مصر وفرنسا، رسالة دكتوراه في الحقوق من جامعة عين شمس .
- 31 - د/ هشام علي صادق، الجنسية والموطن ومركز الأجانب، المجلد الثاني، مركز الأجانب، منشأة المعارف الإسكندرية، 1977م .
- 32 - د/ هشام محمد خالد، المدخل للقانون الخاص المصري، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2003م .
- 33 - وهيب حسن خدابخش، نظام دخول وإقامة الأجانب وإبعادهم، منشورات جامعة عدن، 2004م .

ثانياً: التشريعات:

- 34 - دستور الجمهورية اليمنية المعدل في 1994/9/29م
- 35 - القانون رقم (6) لسنة 199م بشأن الجنسية اليمنية .
- 36 - القرار الجمهوري بالقانون رقم (47) لسنة 1991م بشأن دخول وإقامة الأجانب.
- 37 - قانون رقم (7) لسنة 199م بشأن الجوازات .
- 38 - القانون رقم (22) لسنة 2002م بشأن الاستثمار.
- 39 - القرار الجمهوري رقم (3) لسنة 1994م باللائحة التنفيذية للقانون رقم (6) لسنة 1990م بشأن الجنسية اليمنية .
- 40 - القرار الجمهوري رقم (4) لسنة 1994م باللائحة التنفيذية للقرار الجمهوري بالقانون رقم (47) لسنة 1991م بشأن دخول وإقامة الأجانب .
- 41 - قرار جمهوري رقم (2) لسنة 1994م باللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 1990م بشأن الجوازات .
- 42 - قرار وزير الداخلية رقم (141) لسنة 1996م بتحديد أنواع التأشيرات وشروط منحها .
- 43 - قرار وزير الداخلية رقم (65) لسنة 1997م بمنح تأشيرة دخول لمواطني الدول السبع الصناعية .
- 44 - قرار وزير الداخلية رقم (27) لسنة 1998م بمنح تأشيرات دخول لمواطني دول الاتحاد الأوروبي.
- 45 - قرار وزير الداخلية رقم (95) لسنة 2000م بمنح تأشيرة دخول إلى أراضي الجمهورية لمواطني (هونج كونج) من المطارات والمنافذ اليمنية.
- 46 - قرار وزير الداخلية رقم (336) لسنة 2003م بشأن تأشيرة الدخول والعودة لعدة سفرات.
- 47 - قرار وزير الداخلية رقم (151) لسنة 2004م بمنح تأشيرات دخول لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي، الدول الثمان الصناعية، ودول الاتحاد الأوروبي، والدول الاسكندنافية .
- 48 - القانون المصري رقم (89) لسنة 1960م بشأن دخول وإقامة الأجانب بأراضي الجمهورية العربية المتحدة .
- 49 - القانون رقم (43) لسنة 1974م بشأن إصدار نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة .
- 50 - القانون رقم (26) لسنة 1975م بشأن الجنسية المصرية .
- 51 - قرار وزير الداخلية رقم (1197) لسنة 1975م يتضمن الأحكام المنفذة للقانون رقم (26) بشأن الجنسية المصرية .
- 52 - القانون السوري رقم (29) للعام 1970م والمتضمن أحكام دخول وإقامة الأجانب.
- 53 - قانون الإقامة رقم (36) لسنة 1961م .
- 54 - قانون الجنسية رقم (23) لسنة 1963م .
- 55 - قانون التسجيل العقاري رقم (43) لسنة 1971م .
- 56 - القرار رقم 56.4/20/8 وتاريخ 1374/2/22هـ في نظام الجنسية العربية السعودية.
- 57 - المرسوم الأميري رقم (15) لسنة 1959م لقانون الجنسية الكويتية، والمعدل بالمرسوم الأميري، سنة 196م، والقانون رقم (21) لسنة 1965م، والقانون رقم (7) لسنة 1966م، والقانون رقم (30) لسنة 1970م، والقانون رقم (41) لسنة 1972م.

- 58 - قانون إقامة الأجانب والصادر بالمرسوم الأميري رقم (17) لسنة 1959م والمعدل بالقانون رقم (1) لسنة 1963م، والقانون رقم (26) لسنة 1965م، والقانون رقم (17) لسنة 1968م .
- 59 - قرار وزارة الداخلية رقم (3) لسنة 1969م باللائحة التنفيذية لقانون إقامة الأجانب.
- 60 - قانون رقم (11) لسنة 1962م في شأن جوازات السفر المعدل بالقانون رقم (22) لسنة 1963م
- 61 - القانون السوداني رقم (40) لسنة 1960م "قانون جوازات السفر والهجرة".
- 62 - القانون الصادر في 10 يوليو (تموز) لسنة 1962م والمتعلق بالدخول إلى لبنان.
- 63 - القانون الليبي رقم (17) لسنة 1962م بشأن دخول وإقامة الأجانب في ليبيا
- 64 - القانون الإيطالي رقم (40) لسنة 1998م والمتعلق بأنظمة الدخول والإقامة والإبعاد.

ثالثاً: المنشورات والندوات :

- 65 - الدليل الإرشادي إلى المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان في القانون اليمني والقانون الدولي.
- 66 - الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها الجمهورية اليمنية.
- 67 - التقرير الوطني لحقوق الإنسان (التقارير الوطنية المقدمة إلى اللجان الدولية بين عامي 2001-2002م حول مدى تنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان)
- 68 - من الوثائق الأساسية لحقوق الإنسان، اللجنة الوطنية العليا لحقوق الإنسان، الطبعة الثانية 2002م.
- 69 - الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها اليمن، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.
- 70 - دليل العمل في حالات الطوارئ.
- 71 - مقدمة حول الحماية الدولية للاجئين.
- 72 - حقوق الإنسان وحماية اللاجئين - الجزء الأول - نظرة عامة.
- 73 - بحوث ومواد مختارة حول مفهوم اللجوء واللاجئين وحقوقهم في المعاهدات الدولية - معلومات أكاديمية - جامعة صنعاء، اليمن.
- 74 - مجموعة القوانين واللوائح التنفيذية بشأن الهجرة والجوازات والجنسية، صادرة عن مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية، لسنة 1997م.
- 75 - دليل إجراءات المعاملات في مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية، الإدارة العامة للجنسية والشؤون القانونية، مصلحة الهجرة والجوازات.
- 76 - دليل خدمات الشرطة، وزارة الداخلية.

جامعة العلوم الحديثة
University of Modern Sciences



**إدارة كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية في ضوء
معايير ضمان الجودة الشاملة والإعتماد الأكاديمي**

د. محمد عبد الله حسن حميد

إدارة كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية في ضوء معايير ضمان الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي

د. محمد عبد الله حسن حميد¹

أستاذ الإدارة التعليمية المساعد
قسم العلوم التربوية والنفسية
اليمن- كلية التربية - جامعة حجة
dr.humaid2010@gmail.com

الملخص:

أهداف الدراسة: التعرف على درجة تطبيق معايير ضمان الجودة الشاملة والاعتماد في إدارة كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر عينة الدراسة والتي تشمل المجالات التالية: (المجال الإداري والتنظيمي- البرنامج التعليمي- الخدمات الطلابية- الهيئة التدريسية- البحث العلمي- دور الكلية في خدمة المجتمع)، وكذا معرفة إذا ما كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات، الكلية، المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية.

منهج وعينة الدراسة وأداة الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من (132) عضو هيئة تدريس بكليات المجتمع اليمني أي بنسبة (22.64%) من مجتمع الدراسة، وتم اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية، وطبقت أداة الدراسة من استبانة تم بناؤها، وتوظيفها للبيئة اليمنية والتأكد من مؤشرات الصدق والثبات.

أهم النتائج:

- إن درجة تطبيق المعيار الخاص بالمجال الإداري والتنظيمي في كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية كانت بدرجة متوسطة، بمتوسط عام لاستجابات عينة الدراسة بلغ (2.26)، أي عند درجة استجابة (لا أوافق).
- إن درجة تطبيق المعيار الخاص بمجال البرامج التعليمية في كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية كانت بدرجة متوسطة، بمتوسط عام لاستجابات عينة الدراسة بلغ (2.65)، أي عند درجة استجابة (أوافق إلى حد ما). وكذا درجة تطبيق المعيار الخاص بالخدمات الطلابية بلغ المتوسط (2.90).
- بلغ المتوسط العام الخاص بمجال الهيئة التدريسية (2.63) أي عند درجة استجابة (أوافق إلى حد ما)، وبلغ المتوسط العام الخاص بمجال البحث العلمي (2.13)، كما بلغ المتوسط العام لمجال خدمة المجتمع (2.03) أي عند درجة استجابة (لا أوافق).
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل في محاور (الهيئة التدريسية، البحث العلمي،

1- أستاذ الإدارة التعليمية المساعد - قسم العلوم التربوية والنفسية - اليمن- كلية التربية - جامعة حجة dr.humaid2010@gmail.com

خدمة المجتمع) لتغيير الكلية.

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل في محاور : إدارة وتنظيم الكلية- الخدمات الطلابية- البحث العلمي- خدمة المجتمع- المحاور ككل لتغيير المؤهل العلمي، وجميعها لصالح أصحاب مؤهلات الدكتوراه.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل في جميع محاور الاستبيان لتغيير الوظيفة الحالية ما عدا محور البرامج التعليمية، وكانت معظمها لصالح وظيفة رئيس القسم ونائب العميد.

مقدمة:

يمثل التعليم العالي الجامعي أهم المرتكزات الرئيسة لريادة التنمية الشاملة، وذلك من خلال ما يمثله من مكانة في إعداد الأطر الفكرية والعلمية والأكاديمية والمهنية لمنظمات المجتمع المختلف، وباعتباره وسيلة لتقدم المجتمع ورقبه وتطوره، وإجراء البحوث العلمية وخدمة المجتمع، فالجامعات مؤسسات علمية وتربوية ذات مستوى عال، تتركز مهامها في إعداد الكوادر المؤهلة لتبوء مراكز قيادية في مجالات المجتمع المختلفة. كما إن بناء المجتمع الحديث يتطلب الاهتمام بالبناء المعرفي للمجتمع والذي يعد التعليم أهم ركائزه الأساسية، ولذا من الضروري أن لا يقتصر الاهتمام بالتعليم على المؤسسات الحكومية فقط بل لابد أن يقوم التعليم على الشراكة المجتمعية المتزايدة، ويشترك الجميع في تحقيق طفرة نوعية في التعليم، ولا بد أن يواكب كل ذلك تنمية بيئية لتوظف تكنولوجيا المعلومات للارتقاء بالتعليم، لخدمة التنمية الشاملة وقضاياها وعلى التطوير المستمر من خلال نظام شامل للاعتماد.

لذلك حظيت عملية تطوير التعليم باهتمام كبير في معظم دول العالم، وكان من أهم أدوات تطويره تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي التي أصبحت سمة من سمات هذا العصر، مما جعل المفكرين يطلقون على هذا العصر عصر الجودة باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لنموذج الإدارة الناجحة التي ظهرت لمسايرة المتغيرات الدولية والمحلية ومحاولة التكيف معها. وبناءً على ذلك فإن تحديد المرتكزات الأساسية للجودة يحتل أهمية كبيرة في إطار التطبيق العملي لها في مختلف المؤسسات العاملة، ومنها المؤسسات المعنية بالتعليم العالي، إذ إن هذه المرتكزات من شأنها أن تشير إلى الحقائق الأساسية التي ينبغي أن يُرتكز إليها في مجال ضمان الجودة (دليل ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي، 2012: 5) ولأهمية دور التعليم العالي في تحقيق طموحات المجتمع وتطلعاته المستقبلية وتحقيق التنمية الشاملة سعت كثير من دول العالم إلى الاهتمام بهذا القطاع وذلك لتنمية مواردها البشرية كوسيلة لتعزيز قدراتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية، إلا أن كل هذه التغيرات السريعة التي تميز بهذا العصر في شتى مجالات الحياة أدى إلى ظهور تحديات خارجية تمثلت في: الآثار الثقافية للعملة والتقدم والانفجار العلمي في مختلف المجالات فألقت بظلالها على جميع الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دول العالم وامتدت تأصيرها إلى الأنظمة التربوية والتعليمية خاصة الجامعات (رمزي سلامة وتيسير النهار، 1997: 11). مما يتوجب على الجامعات زيادة قدرتها على التغيير وسرعة الاستجابة والتكيف مع هذه التغيرات والاستفادة منها في رفع كفاءة وجود هذه الجامعات (أحمد محفوظ، 2004: 17).

وهناك الكثير من الدول التي اهتمت بتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في مؤسساتها التعليمية، من هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن النجاح الذي حققه نظام التعليم الأمريكي يمكن أن يعزى إلى نجاح نظام الاعتماد التطوعي لهذه المؤسسات في العمل على تحسين التعليم وتطويره دون الوقوف في وجه الابتكار. لذا يعتبر معيار الاعتماد الأكاديمي من الجوانب المهمة، والأساسية لتطوير المنظمة أياً كان نوعها، واختلاف أنشطتها.

ونظراً لاهتمام كثير من دول العالم بالاعتماد الأكاديمي ونظام الجودة الشاملة، فقد سعت الحكومة اليمنية ممثلة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي إلى الاهتمام بهذا الجانب، وبناء على ذلك فقد تأسس مجلس الاعتماد الكاديمي وضمان الجودة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في سبتمبر 2010م. حيث تم صدور قرار إنشاء مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، بقرار رئيس الوزراء رقم (206) لعام 2010م (جريدة الجمهورية، 2010؛ 15980)، وعلى أن يعنى بإدارة شؤون ضمان الجودة والعمل على تحسين نوعية التعليم ونشر الوعي بثقافة الجودة وتوفير معلومات واضحة ودقيقة للطلبة وأرباب العمل والارتقاء بنوعية التعليم العالي من خلال مراقبة الجودة وتقييم أداء مؤسساته لرفع قدراته التنافسية في ظل المتغيرات العالمية، وكذلك تأكيد الشفافية والمساءلة لجميع المعنيين بإعداد البرامج الأكاديمية وتنفيذها والإشراف عليها إلى جانب تبادل الخبرات مع الهيئات الأكاديمية المماثلة عربياً ودولياً، ومساعدة مؤسسات التعليم العالي لتحقيق معايير الجودة بهدف الارتقاء بجودة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية الأمر الذي سيؤدي عند تبني معايير الاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي إلى تطوير نوعية المناهج وقدرتها على استقطاب الطلاب ومواكبتها للعصر ومستجداته في مختلف العلوم التقنية والمعلوماتية، وفي الدرجات العلمية لأعضاء الهيئة التدريسية وإنتاجهم العلمي والفكري والثقافي ونسبتهم لعدد الطلاب والتجهيزات المكتبية والمعملية وغيرها من المكونات سيكون له الأثر البالغ والإيجابي على مخرجاتها، والتي ستكون ذات كفاءة وقدرات عالية.

مشكلة الدراسة وتساولاتها:

من خلال الاطلاع على العديد من الدراسات والأبحاث والتجارب العالمية وجد الباحث أن هناك قصور كبير في تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية، حيث يرى هولم نيلسون (1، 2001: Holm, Nielson) أن الدول النامية بشكل عام تعاني من نقص الموارد الكافية للمحافظة على مستويات مستمرة من التنمية وتحقيق الجودة في التعليم العالي. كما يرى أيضاً أن السبب يكمن في سلوكيات الإدارة وأساليبها المركزية في اتخاذ القرار والتي تحد من تمكين مؤسسات التعليم العالي في هذه الدول من القيام بعمليات إصلاح وإجراء التغييرات اللازمة، ويضيف أنه مع التوجه العالمي نحو تحقيق اقتصاديات مبنية على المعرفة فإن الدول النامية تواجه أيضاً تحدياً يتمثل بمدى إمكانيتها مواءمة سياساتها في التعليم العالي لمواجهة التحديات المستقبلية إضافة إلى تحدياتها الحالية. ومع زيادة التوجه في اليمن نحو الاستثمار في إنشاء جامعات أهلية وخاصة، إلى جانب الجامعات الحكومية، فقد أصبحت هذه الجامعات تشكل عنصراً مهماً في قطاع التعليم العالي لا يمكن تجاهله بأي

شكل من الأشكال أو التقليل مما تقدمه من مساهمة في تعزيز الاقتصاد اليمني واستقطاب الأعداد الكبيرة من الطلبة الراغبين في إكمال دراستهم الجامعية سواء من داخل أو خارج اليمن. ويؤكد ذلك عبد الغني سعيد في دراسة أجراها على التعليم الجامعي أن الجامعات اليمنية تعاني من عدم وضوح معايير الاعتماد وضمان الجودة في نظامها الإداري والتعليمي، ويرجع ذلك لضعف ثقافتهم بمفهوم الاعتماد وضمان الجودة ولعدم وجود دورات تدريبية وتعريفية بهذا المفهوم (عبد الغني سعيد، 2008، 17). كما بينت دراسة عبد الرقيب السماوي أن الجهود والممارسات التي تبذلها جامعة تعز لتوفير الجودة وتحقيقها في مدخلات نظام ضمان الجودة في تعليمها الجامعي ما تزال دون المستوى المطلوب، وأن الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتطبيق نظام ضمان الجودة في الجامعة غير متوفرة في الجامعة بالشكل المطلوب الذي يمكن الجامعة من تحقيق الجودة في كافة مدخلات نظامها التعليمي (عبد الرقيب السماوي، 2010، 31) من أجل ذلك فقد أخذ موضوع تطوير التعليم العالي وضمان الجودة اهتماماً رسمياً من كافة فئات الشعب قادة ومسؤولين يطالبون بضرورة توافر خريجين ذوي كفاءات ومهارات تتواءم مع متطلبات سوق العمل وقادرة على مواجهة المنافسة الإقليمية والدولية، مما دفع الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي لإنشاء مجلس للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي لأجل مواكبة التطورات الجارية وتطبيق معايير الاعتماد الرسمية أسس ضبط الجودة للجامعات اليمنية الحكومية والخاصة وما في مستواها.

ومن هذا المنطلق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما درجة تطبيق معايير ضمان الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في إدارة كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر عينة الدراسة ؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- 1 - ما درجة تطبيق المعيار الخاص بالمجال الإداري والتنظيمي في كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر عينة الدراسة ؟
- 2 - ما درجة تطبيق المعيار الخاص بالبرنامج التعليمي في كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر عينة الدراسة ؟
- 3 - ما درجة تطبيق المعيار الخاص بالخدمات الطلابية في كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر عينة الدراسة ؟
- 4 - ما درجة تطبيق المعيار الخاص بالهيئة التدريسية في كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر عينة الدراسة ؟
- 5 - ما درجة تطبيق المعيار الخاص بالبحث العلمي في كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر عينة الدراسة ؟
- 6 - ما درجة تطبيق المعيار الخاص بخدمة المجتمع في كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر عينة الدراسة ؟
- 7 - هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط درجات استجابات أفراد عينة الدراسة في تحديد تطبيق معايير الجودة الشاملة والاعتماد في كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية تعزى إلى الكلية، المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية ؟

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

- 1 - التعرف على درجة تطبيق معايير ضمان الجودة الشاملة والاعتماد في إدارة كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر عينة الدراسة والتي تشمل المجالات التالية:
 - المجال الإداري والتنظيمي، البرنامج التعليمي، الخدمات الطلابية، الهيئة التدريسية، البحث العلمي، خدمة المجتمع.
- 2 - معرفة إذا ما كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عينة الدراسة حول تحديد درجة تطبيق معايير ضمان الجودة الشاملة والاعتماد في إدارة كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية وفقاً للمتغيرات التالية: الكلية، المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية.

أهمية الدراسة:

- تستند أهمية الدراسة الحالية إلى أهمية موضوع الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي بشكل عام، وفي مؤسساته التعليمية بشكل خاص، حيث يأخذ هذا الموضوع حيزاً كبيراً من اهتمام جميع القائمين على التعليم العالي ومؤسساته.
- تفيد المسؤولين أصحاب القرار في التعليم الفني بشكل عام وفي كليات المجتمع بشكل خاص عن معرفة نقاط الضعف والقوة عند تطبيق الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي والعمل على تلافيها.
- تفيد في طرح ثقافة الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في تفكير القيادات العليا والهيئة التدريسية بكليات المجتمع وفي سلوكهم التعليمي والإداري العام.
- تكمن أهمية الدراسة في ندرتها حسب علم الباحث أنه من خلال البحث في المكتبات تبين أن الدراسات التي تناولت موضوع الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات بشكل عام وكليات المجتمع بشكل خاص قليلة جداً، بل تكاد تكون نادرة.

حدود الدراسة:

يتحدد مجال الدراسة في الحدود التالية:

- 1 - الحد البشري: تقتصر الدراسة على القيادات الإدارية (رؤساء الأقسام، عمداء الكليات، نواب العمداء) وعلى أعضاء الهيئة التدريسية بكليات المجتمع بالجمهورية اليمنية.
- 2 - الحد الزمني: تم تطبيق الدراسة خلال الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي 2014-2015م.

مصطلحات الدراسة:

تشتمل الدراسة على جملة من المصطلحات الرئيسية والتي تتمثل فيما يلي:

إدارة الكلية : Managing College

تعرف الإدارة بأنها، مجموعة العمليات التي يقوم بها الجهاز المسئول على المستوى القومي أو الإقليمي والمحلي أو المؤسسي والتي تتضمن التخطيط واتخاذ القرارات المنظمة للعمل وتحديد جوانب الإنفاق وتوظيف أوجه النشاط وتوجيه الرؤوسين لتعبئة ما لديهم من إمكانيات وطاقت وتنسيقها في ظل رقابة واتصال ومتابعة وتقويم يسوده الود والعلاقات الإنسانية، (عبد الله عبد الجواد، 2005: 17).

التعريف الإجرائي لإدارة الكلية هو: جميع العمليات والأنشطة الإدارية المتضمنة (التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة والتقويم) التي يقوم بها الجهاز الإداري بالكلية والتي يتم على ضوءها توجيه كافة المدخلات من إمكانيات بشرية (طلبة- هيئة تدريس - موظفين) وإمكانيات مالية ومادية ومناهج تعليمية نحو تحقيق الأهداف المحددة للكلية وصولاً لتحقيق الأهداف المنشودة .

المعيار: Criteria Standard-

يعرف المعيار بأنه ”المواصفات اللازمة للتعليم الذي يمكن قبوله لضمان جودته وزيادة فعاليته وقدرته على المنافسة، ومقياس مرجعي يمكن الاسترشاد به عند تقييم الأداء الجامعي وذلك من خلال مقارنته مع المستويات القياسية المنشودة“ (المركز الوطني لضمان الجودة، طرابلس 2012م: 11).

ويعرف أيضاً بأنه « عبارة عن مستويات تضعها إحدى الجهات الخارجية ، او مستويات انجاز في مؤسسة اخرى يتم اختيارها للمقارنة» (فيصل الحاج وآخرون، 2008: 12).

ويمكن تعريف المعيار إجرائياً بأنه مستوى محدد من الأداء المتوقع والتي يجب تحقيقه في كافة مجالات العمل الإداري والأكاديمي بالكلية يتم اعتماده والاتفاق عليه من قبل جهات معينة ويتم قياس أداء الكلية في ضوءه.

الجودة الشاملة : Total Quality

تعرف الجودة الشاملة بأنها « نموذج إداري متطور وشامل يعتمد على ترسيخ ثقافة التميز في الأداء والتحسين المستمر لدى جميع العاملين في المؤسسة التعليمية والتوظيف الأمثل للموارد المتاحة بهدف الحصول على مخرجات تعليمية مبدعة وذات قدرة عالية على الإنتاج، (محمد مجاهد، 2008: 42).

كما تعرف بأنها « مجموعة من الميزات التي يجب توافرها في جميع عناصر المؤسسة من مدخلات، وعمليات، ومخرجات لتحقيق حاجات العاملين، ورغباتهم، ومتطلباتهم داخل المؤسسة والمجتمع المحلي». (صالح عليما، 2004: - 68 69) وتعرف الجودة الشاملة إجرائياً بأنها مجموعة من الأنشطة والعمليات التي يجب تحقيقها في جميع أبعاد المنظومة التعليمية بالكلية (مدخلات، وعمليات، ومخرجات، تغذية راجعة) وذلك من خلال جميع العاملين وجميع العمليات والموارد المتاحة للوصول إلى مخرجات تعليمية عالية المستوى وقادرة على زيادة الإنتاج.

الإعتماد الأكاديمي : Academic Accreditation

يعرف الإعتماد الأكاديمي بأنه ” المستوى أو الصفة أو المكانة التي تحصل عليها المؤسسة التعليمية أو البرنامج التعليمي مقابل استيفاء الجودة النوعية المعتمدة لدى مؤسسات التقويم التربوي“ (حسن البيلاوي وآخرون، 2005، 19).

كما يعرف بأنه ” مكانة أكاديمية أو وضع أكاديمي علمي يمنح للمؤسسة التعليمية أو البرنامج الأكاديمي مقابل استيفاء المؤسسة لمعايير جودة التعليم المقدم وفق ما يتفق عليه مع مؤسسات التقويم (الإعتماد). (سوسن مجيد، ومحمد الزيادات، 2008، 23).

ومن خلال التعريفات السابقة للإعتماد الأكاديمي فيمكن أن يعرف بأنه إجراء أو معيار أو عملية أو نشاط أو مقياس يهدف تنفيذه والأخذ به في سبيل تطوير برامج المؤسسة المنوطه بها الإعتماد الأكاديمي من أجل التحقق من أن المؤسسة تحقق شروط ومعايير الإعتماد العالمي وتتوافر لها الإمكانيات المادية والبشرية، وبما يتناسب مع أهدافها.

ويمكن تعريفه إجرائياً بأنه عبارة عن عملية تقويم أداء كليات المجتمع إدارياً وأكاديمياً عن طريق جمع المعلومات وتحليلها ومناقشتها للوقوف على نقاط الضعف والقوة بالكليات من أجل الوصول إلى توصيات يعمل بها مستقبلاً لتحسين وتحقيق أهداف الكلية في ضوء معايير الإعتماد الأكاديمي.

الدراسات السابقة:

سوف يتم تناول الدراسات السابقة وفقاً لإجرائها حسب الأحداث:

1 - دراسة محمد حمداتو وآخرون (Mohammed Hamdatu & others 2013)

هدفت هذه الدراسة إلى مسح تطبيقات ضمان الجودة ومبادئ الإعتماد في مؤسسات التعليم العالي في المنطقة العربية. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وكان مجتمع الدراسة مكون من خمس دول عربية هي: الامارات العربية المتحدة - عمان - المملكة العربية السعودية - دولة فلسطين - البحرين. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها ما يلي : أن ضمان الجودة والإعتماد مهمة لمؤسسات التعليم العالي والجامعات، ومن خلال هذه الآلية يمكن تحقيق الأهداف من خلال تلبية المستفيدين (طلاب، وأولياء أمور، ومنظمات). وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق نظام الجودة والإعتماد هو سر وراء نجاح معظم مؤسسات التعليم العالي في جميع أنحاء العالم، كما بينت الدراسة أيضاً أن ضمان الجودة هو آلية مثالية للتنبؤ بالفشل واكتشاف المشكلات قبل وقوعها خلال تنفيذ الخطة في المؤسسة التعليمية.

2 - دراسة رويضة سمam وفاطمة أبو النور (Rowaidah.A. Samman and Fatmah Abualnoor 2013م)

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف متطلبات تنفيذ ضمان الجودة ومتطلبات الإعتماد لكلية العلوم والآداب في ينبع في ضوء معايير الهيئة الوطنية للتقويم والإعتماد الأكاديمي. وتكونت عينة الدراسة من (48) عضو هيئة تدريس. واستخدم الاستبيان كأداة للدراسة والذي من تكون من ثلاثة جوانب: الأول: تحقيق متطلبات ضمان الجودة في خط مع بعض المجالات. الثاني: وعي أعضاء هيئة التدريس لثقافة الجودة. الثالث: الصعوبات وومتطلبات تحقيق الجودة. وتم أيضاً إجراء مقابلات فردية مع أفراد العينة، بكلية المعلمين، بالإضافة إلى ذلك تم استخدام المنهج الوصفي للتعرف على واقع الجودة والإعتماد في الكلية باستخدام حزمة التحليل الاحصائي لاستخلاص نتائج الدراسة والتي من أهمها

ما يلي: أن هناك بعض الصعوبات التي تعوق تحقيق الجودة والاعتماد الأكاديمي في كلية العلوم والآداب في ينبع، منها صعوبة أعضاء هيئة التدريس فهم رؤية ورسالة الكلية وجاوتهم للثقافة في مجال الجودة والاعتماد الأكاديمي، هذا بالإضافة إلى الأدوات والأجهزة ومصادر التعلم التي تتطلب أن تكون معتمدة لتفعيل متطلبات الجودة. في ضوء نتائج الدراسة قدمنا الباحثان تصور مقترح لتحقيق الجودة والاعتماد في الكلية بالإضافة إلى آلية التنفيذ التي تضمن نجاح ما يعطى من خلال التصور المقترح.

3 - دراسة (حسين المشهداني 2012م):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تحديد مسارات إرشادية لضمان جودة التعليم التقني تستهدف الفعاليات التعليمية المختلفة، ومتطلبات تنفيذ ضمان جودة التعليم، وكيفية توثيق إجراءات ضمان جودة التعليم، ومسؤولية عمادة الكلية، ثم مراحل تطبيق الجودة. مجتمع الدراسة الكليات التقنية ولم يذكر عينة الدراسة تحديداً، وقد تضمن البحث مقترحا لبناء ستة مسارات إرشادية مكملتها لبعضها تفرعت منها عدد من المحاور لتكوين هيكلية لضمان جودة التعليم للبرامج الأكاديمية في الكليات التقنية. وقد توصلت الدراسة إلى عدة مناقشات لتطبيق المسارات الإرشادية لضمان جودة التعليم للبرامج التقنية الأكاديمية إلى ما يأتي:

1 - تحويل المسارات إلى معايير أكاديمية مرجعية، كمية، قابلة للقياس.

2 - إشاعة ثقافة الجودة بين العاملين في الكلية وخلق بيئة عمل ملائمة لتطبيق مبادئ جودة التعليم

3 - توفر الرغبة الصادقة لدى جميع العاملين في الكلية التقنية من إدارة ومنتسبين والمستفيدين على تطبيق معايير ضمان جودة التعليم.

4 - انجاز التقييم الذاتي للفعاليات التعليمية والمساندة في الكلية بحيادية تامة وواقعية وشفافية، لضمان الارتكاز الصحيح للحكم على جودة التعليم.

5 - انتقاء لجان الفحص والتحكيم واعتماد ذوي الخبرات للمفتشين عن الأدلة التي تؤكد انجاز المسارات مع توفر الحيادية التامة لتلك اللجان وضمان قدرتها على توجيه الآخرين نحو الانجاز الصحيح.

4 - دراسة نورهدايه علي وآخرون (Norhidayah Ali & Others, 2011):

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة لتقييم جودة الأداء لأساسيات موارد البرامج التعليمية في مجموعة مختارة من الجامعات الحكومية الشمالية في ماليزيا، كما حاولت الدراسة اختبار أي المتغيرات التالية (المرافق العامة، نظام المكتبة وبرنامج التعليم) تساهم في جودة الأداء لموارد البرامج التعليمية. وتم استخدام المنهج الوصفي، واستخدم الاستبيان كأداة للدراسة وتكون من خمسة أقسام و (56) عبارة. وتكونت عينة الدراسة من (367) طالب وطالبة (من الأربع الجامعات هي : (Kedah- UITM-UUM-UNIMAP). وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة قوية بين جودة الأداء والمتغيرات المستقلة للدراسة) في الجامعات الأربع المختارة للدراسة.

5 - دراسة مها بنت قاسم فاضل (2011م):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة معايير الجودة الشاملة والاعتماد بجامعة أم القرى والملك عبدالعزيز، وكذا التعرف على ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات عينة الدراسة حول تحديد درجة تطبيق معايير الجودة الشاملة والاعتماد في إدارة الأقسام الأكاديمية

بجامعتي أم القرى والملك عبد العزيز بشطر الطالبات وفقاً للمتغيرات التالية : الجامعة، التخصص، المسمى الوظيفي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وتم تصميم أداة الدراسة لجمع البيانات وتكونت من (85) عبارة طبقت على عينة من رئيسات ووكيلات الأقسام وعضوات هيئة التدريس في جامعتي أم القرى والملك عبد العزيز، فقد تم أخذ عينة عشوائية من جامعة أم القرى (164) عضوة بنسبة (20%) من المجتمع الأصلي (822) و(275) من جامعة الملك عبد العزيز أي بنسبة (15%) من المجتمع الأصلي (1832). وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها ما يلي : أن درجة تطبيق معايير الجودة الشاملة والاعتماد في الأقسام الأكاديمية تتم بدرجة متوسطة في بعض المجال الإداري والتنظيمي، البرنامج التعليمي، الخدمات الطلابية، الهيئة التدريسية، وأن درجة تطبيق معايير الجودة الشاملة والاعتماد في الأقسام الأكاديمية تتم بدرجة منخفضة في بعض المجالات تتمثل في البحث العلمي وخدمة المجتمع، وبينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة في تحديد درجة تطبيق معايير الجودة الشاملة والاعتماد بإدارة الأقسام الأكاديمية بجامعتي أم القرى والملك عبد العزيز شطر الطالبات وفقاً لمتغير المسمى الوظيفي، كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة في تحديد درجة تطبيق معايير الجودة الشاملة والاعتماد بإدارة الأقسام الأكاديمية بجامعة أم القرى فقط.

6 - دراسة خالد زقزوق (2008م) :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة استخدام مبادئ إدارة الجودة الشاملة لـ (DEMING) وكذا التعرف على درجة أهمية توفرها في البرامج والدورات التي تقدمها كلية خدمة المجتمع والتعليم المستمر بجامعة أم القرى، وقد تم استخدام الاستبانة من إعداد الباحث كأداة لجمع المعلومات، وتكون مجتمع الدراسة من (200) فرداً يمثلون كامل مجتمع الدراسة، وقد تم استخدام المنهج الوصفي باعتباره المنهج المناسب لهذه الدراسة. وبينت نتائج الدراسة أن درجة استخدام مبادئ إدارة الجودة الشاملة لكلية خدمة المجتمع والتعليم المستمر بجامعة أم القرى الواردة في أداة هذه الدراسة كانت متوسطة، وأن درجة أهمية توفر مبادئ إدارة الجودة الشاملة كانت عالية، كما بينت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لدرجة استخدام ودرجة أهمية توفر مبادئ إدارة الجودة الشاملة لـ (Deming) في البرامج والدورات التي تقدمها كلية خدمة المجتمع والتعليم المستمر تعزى للدرجة العلمية وأن هناك وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لدرجة استخدام ودرجة أهمية توفر مبادئ إدارة الجودة الشاملة لـ (Deming) في البرامج والدورات التي تقدمها كلية خدمة المجتمع والتعليم المستمر تعزى لسنوات الخبرة.

7 - دراسة حمدة المالكي (2010) :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة إمكانية تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي، ودرجة أهمية تلك المعايير ودرجة أهمية توفر متطلبات تطبيقها في مدارس التعليم الثانوي العام من وجهة نظر القيادات التربوية بمحافظة جدة، ومعرفة ما إذا كان هناك فروق في درجة أهمية معايير الاعتماد الأكاديمي ودرجة إمكانية تطبيقها ودرجة أهمية توفر متطلبات تطبيقها تعزى لمتغيرات الدراسة (المؤهل، التخصص، سنوات الخبرة، العمل الحالي) والتوصل إلى بناء تصور مقترح

لتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في المدارس الثانوية الحكومية للبنات. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطبيقه على عينة الدراسة التي تكونت من (180) قائدة تربوية من مجتمع الدراسة المكون من (1071) قائدة تربوية بالمدارس الحكومية الثانوية للبنات. وتم استخدام استبانة. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها ما يلي : إن درجة إمكانية تطبيق الاعتماد الأكاديمي في مدارس التعليم الثانوي العام كانت بدرجة عالية، وأن درجة أهمية معايير الاعتماد الأكاديمي، ودرجة توفر متطلبات تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي كانت بدرجة عالية جداً.

التعليق على الدراسات السابقة:

- من خلال العرض السابق للدراسات السابقة العربية والأجنبية يلاحظ أنه بالرغم من تنوع الموضوعات التي تناولتها الدراسات السابقة في مجال الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي سواء في القطاع التعليمي أو غير التعليمي، فإنه لا يوجد من بينها جميعاً دراسات تناولت موضوع الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي بكليات المجتمع، وخلص الباحث بعد عرض الدراسات السابقة الأجنبية والعربية إلى ما يأتي:
- كثرة الدراسات التي اهتمت بتطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي دون الاهتمام بكليات المجتمع.
 - قلة الدراسات التي تناولت الاعتماد الأكاديمي وإدارة الجودة الشاملة معاً في مؤسسات التعليم العالي والتعليم العام.
 - معظم هذه الدراسات توصلت إلى إمكانية تطبيق الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي.
 - أغلب الدراسات أفادت إلى أن تطبيق إدارة الجودة الشاملة والاعتماد كان بدرجة متوسطة، وأكدت معظم هذه الدراسات بالفائدة الكبيرة من تطبيق إدارة الجودة والاعتماد في كل من مؤسسات التعليم العالي والتعليم العام، والنقطة الأساسية التي تلتقي فيها الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة هو الاعتماد.

وتم الاستفادة من الدراسات السابقة فيما يلي:

- إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية، البدء مما انتهت إليه الدراسات السابقة، تحديد المحاور الرئيسية للدراسة، الاستفادة من النتائج التي توصلت لها الدراسات السابقة وما تضمنته من مقترحات وتوصيات.

الإطار النظري:

مفهوم ضمان الجودة والإعتماد في التعليم العالي:

سيتم تناول مفهوم ضمان الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي كما يلي:
مفهوم ضمان الجودة Quality Assurance :

تعد مؤسسات التعليم العالي وما في مستواها مصانع للقوى البشرية ودعامة أي مجتمع في التنمية والازدهار، وطبقاً لنظرية النظم فمدخلات الجامعات مثلاً هي القوى البشرية ومحتوياتها، فإذا كانت النظم الأخرى سواء التجارية والصناعية تقبل الخطأ أو الصواب في الأداء، فإن مؤسسات التعليم العالي ممثلة بالجامعات لا تقبل إلا الجودة الشاملة للعملية التعليمية لتأثيرها على المجتمع ككل. حيث يصف كلاوس الجودة الشاملة بأنها منهج يمكن تمييزه بأساليبه، وممارساته، وبمبادئه الثلاثة التي تتمثل في التركيز على العميل، والتحسين المستمر، وعمل الفريق. ويلاحظ أن معظم ما كتب عن إدارة الجودة الشاملة ضمناً أو تصريحاً مبني على هذه المبادئ، وكل مبدأ يتم تطبيقه من خلال مجموعة من الممارسات يتم دعمه بمجموعة واسعة من الأساليب، وتلك المبادئ الثلاثة ترتبط ببعضها بصورة دائمة، فنجد التحسين المستمر يجري عمله لتحقيق رضا العميل، ويكون أكثر فاعلية عندما يكون مدفوعاً باحتياجات العميل، لأن العمليات المستهدفة للتحسين المستمر تتجاوز الحدود الهرمية، والوظيفية، والتنظيمية، ويصبح عمل الفريق ضرورياً (80؛ Clewes, 2005-82)

ويعتبر مفهوم الجودة في التعليم العالي تأكيد لجودة التعليم العالي أو الجامعي، والذي يستبعد بالدرجة الأولى على ضرورة اختيار معدلات نمطية للأداء وبناء منظومات لإدارة الجودة شاملة في التعليم العالي والتي تتطلب مشاركة الجميع لضمان الجودة والاستمرارية، وهو أسلوب لتحسين الأداء والنتائج الجامعية، إنها فلسفة إدارية لقيادات الجامعة وتركز على إشباع حاجات الطلاب والمستفيدين ويضمن الفعالية العظمى والكفاءة المرتفعة في الحقل العلمي والبحث التي تؤدي في النهاية إلى التفوق والتميز (فريد النجار 2000م : 72) وجودة التعليم تعني تحقيق مجموعة من الاتصالات الفعالة بالطلاب بهدف إكسابهم المعارف والمهارات والاتجاهات التي تمكنهم من تلبية توقعات الأطراف المستفيدة للمنظمات (سلامة حسين، 2005 : 45) ويتضح مما سبق أن الجودة في مجال التعليم تعني مدى الحكم على الانجاز وتحقيق الأهداف وعلى قيمة هذا الإنجاز، ويرتبط هذا الحكم بإنجاز الأنشطة أو المخرجات التي تتسم ببعض الملامح والخصائص في ضوء المعايير والأهداف العالمية للجودة.

مفهوم الإعتماد Accreditation :

لقد حظى مفهوم الإعتماد بالكثير من الآراء التي اختلفت حول مفهوم محدد له. كما أن مفهومه لا زال يختلف من دولة لأخرى، حيث يعتبر الإعتماد فرصة للمؤسسات الجامعية لتحسين موقفيها في سوق العمل على المستوى العالمي، والهدف الرئيس في التعليم العالي الجامعي هو حماية الطالب والمعلم، والمساهمة في العملية المحاسبية التعليمية، وتوفير الدعم والمساندة، والاعتراف بجودة المقررات الدراسية. ولقد تناولت الأدبيات المعاصرة مفهوم الإعتماد في التعليم بشكل كبير ومن زوايا متعددة، خاصة في الأونة

الأخيرة، وفيما يلي عرض لبعض التعاريف التي ذكرت عن هذا المفهوم: الاعتماد في التعليم يعني « الاعتراف بأن برنامج معين أو مؤسسة تعليمية، يصل إلى مستوى معياري محدد، أو هو الاعتراف الذي يتم منحه من الهيئة لمؤسسة ما، والتي تثبت أن برامجها تتفق مع معايير مقبولة ومغترف بها، وأنها تمتلك بالفعل أنظمة فعالة لضمان الجودة والتحسين المستمر في أنشطتها الأكاديمية، وذلك وفقاً للضوابط المعلنة التي تنشرها الهيئة» (عبد العزيز، مصطفى، 2009 : 20) وبذلك يعتبر الاعتماد الأكاديمي برنامج معين يتم الاعتراف به من الجهة المانحة لمؤسسة ما استخدمت كافة معايير الجودة لتحسين أدائها من خلال أنشطتها المختلفة. ويرى البعض أن الاعتماد عبارة عن « عملية قياس وتعزيز للجودة تتم من خلال عملية مراجعة تطوعية يقوم بها فريق من النظراء ويتم بواسطة الاعتراف بمؤسسة تعليمية أو ببرنامج تعليمي، بناءً على معايير معينة متفق عليها مسبقاً» (مشهور طويقات، 2009 : 341)

كما عرفه (عبد الرحمن الطريفي، 1998 : 694) بأنه مجموعة العمليات أو الإجراءات أو المعايير التي تقوم بها الجهة المنوط بها الاعتماد الأكاديمي من أجل التحقق من أن جامعة أو كلية أو مؤسسة من المؤسسات التعليمية تحقق الشروط أو المعايير وتتوافر لها الإمكانيات المادية والبشرية، وبما يتناسب مع الأهداف التي تفي هذه المؤسسة بتحقيقها في طلابها، أو في المتدربين فيها وبالمستوى الجيد الذي يتناسب مع التطلعات الاجتماعية والتحديات العالمية والتطورات في الحقول التي تقوم بتدريسها. والاعتماد كمفهوم يعني "المكانة أو الصفة العلمية التي تحصل عليها المؤسسة التعليمية أو البرنامج الأكاديمي مقابل استيفاء معايير الجودة المعتمدة لدى مؤسسات التقويم التربوي" (سوزان، المهدي، 2009 : 66) يتضح مما سبق أن الاعتماد الأكاديمي عبارة عن مجموعة من المعايير والإجراءات التي يتم تنفيذها والأخذ بها من أجل تحسين نوعية وجود برامج المؤسسات سواء التعليمية وغير التعليمية، حيث لا يعتبر غاية في حد ذاته وإنما هو وسيلة من وسائل الارتقاء بجودة التعليم وتحسين مخرجاته.

أهداف ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي:

- سيتم تناول أهداف ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي، فيما يلي (طعيمة والبندري، 2004 : 449-450)، (البنّا وعمار، 2005 : 276) :
- 1 - الارتقاء بجودة التعليم العالي وضمان وصول مؤسساته إلى مستوى محدد من الجودة لا يقل عنه، حيث يعتبر هذا المستوى هو الحد الأدنى من المتطلبات الضرورية اللازمة لتحقيق الجودة بها.
 - 2 - الاهتمام برفع مستوى جميع عناصر منظومة أي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي، كالاتهام برفع مستوى أهدافها، مناهجها، إدارتها وغيرها.
 - 3 - تدعيم مصداقية مؤسسات التعليم العالي، وذلك من خلال التأكد من تحقيقها لمستويات علمية وتعليمية متميزة، وتتسم بقدر عال من الجودة في ضوء مواصفات ومعايير محددة تضمن لها الحصول على الاعتماد أو الاعتراف.
 - 4 - تحديد مهام ومسئوليات كل فرد داخل مؤسسات التعليم العالي، مع توضيح كيفية أداء أعمالهم بمستوى عال من الجودة والإتقان.

- 5 - القيام بعمليات التقويم الذاتي بشكل دوري ومنظم لجميع عناصر مؤسسات التعليم العالي المادية والمعنوية، مما يضمن فاعليتها بشكل مستمر.
- 6 - تشجيع التحسين والتطوير المستمر للبرامج التعليمية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي، بل وفي جميع مجالاتها وعناصرها.
- 7 - إيجاد وتشجيع المنافسة المشروعة بين مؤسسات التعليم العالي، لتحفيزها على الوصول لمستويات أعلى للجودة، وذلك من خلال منح الاعتماد وإعلان درجة التصنيف في الجودة (ممتاز، جيد جداً، جيد) في وسائل الإعلام المختلفة، لكي يكون لدى أبناء المجتمع وجهاته الرسمية علماً بواقع تلك المؤسسات ودرجة مستواها العلمي والتعليمي.

وتم تحديد أبرز أهداف الاعتماد بما يلي: (جمال الدليمي، وعمار السامرائي، 2011: 16):

- 1 - ضمان جودة البرامج التعليمية.
 - 2 - وجود معايير وضوابط لمؤسسات التعليم العالي بكافة أنواعها يحثها على القيام بالتقييم الذاتي بصورة دورية لبرامجها العلمية وقدراتها المعنوية.
 - 3 - تشجيع التنافس المشروع بين مؤسسات التعليم العالي، مما يسهم في خدمة المجتمع.
 - 4 - إن الاعتماد يعرف أبناء المجتمع ومؤسساته الرسمية بواقع المؤسسات التعليمية ومستواها العلمي؛ مما يطمئن الرأي العام على كفاءة وقدرة المؤسسات التعليمية.
 - 5 - التأكد من دقة المستوى العلمي لمؤسسات التعليم العالي، وذلك بتحقيق مستوى جيد من الأداء الأكاديمي المهني في البرامج المقدمة من قبل المؤسسة، وبالتالي قدرتها على تحقيق رسالتها.
- ويمكن القول: أن الاعتماد يسعى إلى تحقيق ضمان الجودة والحكم على المؤسسة والبرامج التعليمية في ضوء معايير محددة، ومنح الاعتراف بها، ثم المراجعة المستمرة وبشكل دوري ومنظم، حتى تضمن المؤسسة فاعليتها وكفاءتها بشكل دائم ومستمر؛ من أجل مساعدة المؤسسات لتحسين أداؤها، كما يضمن للمجتمع جودة مخرجات نظمها التعليمية، فهي عملية تتضمن كلاً من الفحص والاعتراف، وضمان الجودة.

أنواع الاعتماد في التعليم العالي:

ينقسم الاعتماد في التعليم العالي إلى ثلاثة أنواع متكاملة فيما بينها، كما يلي:

- 1 - الاعتماد المؤسسي Institutional Accreditation : وهو الذي يركز على تقييم الأداء بالمؤسسة التعليمية بصورة شاملة ويسمى أيضاً بالاعتماد العام أو الاعتماد الأولي، وبعد هذا النوع من الاعتماد بمثابة القاعدة الأساسية التي سببني عليها النوع الذي يليه من الاعتماد، فهو يعتبر الخطوة الضرورية للبدء في العمل والتأكد من أن المؤسسة التعليمية قد استوفت الشروط والمعايير العامة المطلوبة، بحيث تشمل تلك المعايير جميع عناصر المؤسسة، بمدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها ذلك لأن هذا النوع من الاعتماد يتضمن اعترافاً بالكيان الشامل للمؤسسة، فإذا ما تم التأكد من توافر هذه المعايير، يتم الانتقال إلى الاعتماد الأكاديمي أو البرنامجي وهو النوع الثاني من أنواع الاعتماد المؤسسي في التنفيذ. (Schade, 2003 : 287)

2 - الاعتماد الأكاديمي Academic Accreditation :

ويسمى أيضا بالاعتماد البرنامجي، ويقصد به، الاعتراف بالكفاءة الأكاديمية لأي مؤسسة أو برنامج تعليمي في ضوء استيفاء معايير الجودة النوعية المعتمدة التي تصدرها هيئات ومؤسسات أكاديمية متخصصة، ويمنح هذا الاعتماد بعد حصول المؤسسة على الاعتماد المؤسسي، كما أنه لا يمنح إلا بعد مرور سنة واحدة من تخريج الدفعة الأولى على الأقل، وذلك لضمان الحصول على تقويم متكامل وفحص دقيق لكل ما يتعلق بالبرامج الدراسية في كافة مراحلها، ولأعضاء هيئة التدريس ومؤهلاتهم ونشاطاتهم البحثية وخبراتهم، والطلاب وأدائهم الشهري والنهائي للامتحانات وسجلاتهم الأكاديمية، وتوفير مصادر التعليم المختلفة وغيرها (Houghton, 1996: 42).

3 - الاعتماد المهني Professional Accreditation :

ويقصد به « الاعتراف بالكفاية لممارسة مهنة معينة في ضوء معايير تصدرها هيئات ومنظمات مهنية متخصصة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، كالاتحادات والروابط والنقابات المهنية الخاصة بكل مهنة»، حيث عادة ما تعقد اتفاقيات خاصة بين المؤسسات المهنية والمؤسسات التعليمية لوضع الضوابط والمستلزمات الأكاديمية والتدريب العملي الكفيل بمنح هذه البرامج الأكاديمية نوعاً من التأهيل، وبناء عليه يتم إعفاء الخريج من عدد من هذه الاختبارات أو جميعها، وقد يعنى هذا أن بعض البرامج الأكاديمية المهنية تحتاج للحصول على اعتمادين، أحدهما من الجهة المسؤولة عن الاعتماد الأكاديمي، والآخر من الجهة المسؤولة عن الاعتماد المهني (Schade, 2003 : 286).

يتضح مما سبق أن أنواع الاعتماد تسعى جميعها لتحقيق الجودة والتميز في مؤسسات التعليم العالي. كما يعتبر أن تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي بكافة أنواعه على مؤسسات التعليم العالي أمر حيوي لما له من دور فاعل في رقي العملية التعليمية وتقدمها وهو ما يتوافق مع الاتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسات التعليمية بوجه عام ومؤسسات التعليم العالي بوجه خاص في الدول المتقدمة التي لها السبق في تبني هذه المعايير والمفاهيم في مؤسساتها التعليمية، وسبق ذلك ترسيخ مفهوم الجودة الشاملة في عملها وعملية التقويم المستمر لمكوناتها بين كل فترة وأخرى وهذا هو المجال الخصب للتنافس في المكانة العلمية في مؤسسات التعليم العالي بين الدول التي تطبق معايير تقودها للحصول على الاعتماد الأكاديمي في مؤسساتها أو برامجها التي تقدمها لطلابها فمن لم يحصل على هذا الاعتماد فإن هناك خللاً ما في مؤسسته التعليمية يجب الوقوف عنده وبالتالي معالجته.

متطلبات ضمان جودة التعليم العالي :

يستلزم تطبيق برنامج إدارة الجودة الشاملة من أي مؤسسة تعليمية لبعض المتطلبات التي تسبق البدء بتطبيق إدارة الجودة الشاملة حتى يمكن إعداد العاملين على تبدل الفكرة، ومن ثم السعي نحو تحقيقها بفاعلية، ومن نتائجها المرغوبة وهذه بعضاً من المتطلبات الرئيسية المطلوبة للتطبيق كما ذكرها (شفيق إبراهيم، 2000 : 65-76) :-

1 - دعم وتأييد الإدارة العليا لنظام إدارة الجودة الشاملة : إن تطبيق إدارة الجودة الشاملة يحتاج قيادة نشطة وحكيمة وواضحة وقوية تعمل على دعم ومساعدة الإدارة العليا لتحقيق الأهداف المرجوة.

- 2 - ترسيخ التعليم العالي لتعزيز الثقة بإدارة الجودة الشاملة، الأمر الذي يسهل عملية تطبيقها والالتزام بها من قبل العاملين.
- 3 - توحيد العمليات؛ إن توحيد العمليات يرفع من مستوى جودة الأداء ويجعله يتم بطريقه أسهل والعمل على تقليل التكاليف، وذلك من خلال توحيد أسلوب العمل، وهذا يرفع من درجة المهارة داخل مؤسسات التعليم العالي.
- 4 - المتابعة: على أن تكون شاملة ومستمرة، وذلك لجميع المعلومات من أجل التقييم ومعالجة الانحرافات عن معايير التطوير.
- 5 - مشاركة جميع العاملين في الجهود المبذولة لتحسين مستوى الأداء: أن منح العاملين الثقة وتشجيعهم بالاشتراك في جميع مجالات العمل، وخاصة في اتخاذ القرارات وحل المشاكل وعمليات التحسين من متطلبات إدارة الجودة الشاملة.
- 6 - تغيير اتجاهات جميع العاملين بما يتلائم مع تطبيق إدارة الجودة الشاملة للوصول إلى ترابط وتكامل عال بين جميع العاملين.
- 7 - المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية: وذلك بالمحافظة على قضايا البيئة والمجتمع، من خلال إنتاج سلع أو تقديم خدمات لا تضر بالبيئة وبالصحة العامة.
- 8 - استخدام وتطوير أساليب ونماذج حل المشكلات وتدريب المديرين والعاملين، والحرص على إعادة

التدريب في ضوء ما تفرغه نتائج تقييم الأداء:

- متطلبات الجودة الشاملة في التعليم العالي أصبح أمراً ملحاً لما لها من أهمية قصوى تخدم الجانب الإداري والجانب التعليمي على حد سواء، كما أن استمرارية التحسين والتطوير المستمرين يقترن بشكل فعال بالتدقيق المعلوماتي لأنظمة الاسترجاع الفاعلة ويمكن النظر إلى إدارة الجودة الشاملة باعتبارها ثورة ثقافية، وذلك بسبب اهتمامها فيما يتعلق بالعمل على تحسين الجودة باستمرار، والتركيز على عمل الفريق وتشجيع مشاركة الفرد بوضع الأهداف وبتخاذ القرارات وأضافت نجاح زكي (2005، 162-172) عدة متطلبات لتطبيق إدارة الجودة الشاملة منها مايلي:
- تحديث الهياكل التنظيمية إحداث التجديد التربوي المطلوب؛ وذلك بتحديد المهام والمسؤوليات الإدارية لكل إدارة أو قسم أو وحدة وتفعيل أداء الإدارات والأقسام والوحدات.
 - تأسيس نظام معلومات دقيق لإدارة الجودة الشاملة.
 - ويمكن القول بأن إدارة الجودة الشاملة تساعد على تطوير نوعية خدمات المؤسسات الإدارية في مواجهة التحديات الصعبة، وكسب رضا المجتمع.
 - وعلى ضوء ذلك يمكن تلخيص متطلبات إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي فيما يلي:
 - وجود نظام يربط الجودة الشاملة بكافة المجالات.
 - إعداد جميع الأنظمة الأكاديمية المتعلقة بجودة التعليم، والتأكد من توفر الموارد المختلفة.
 - الالتزام التام بالمتطلبات القانونية واتخاذ كافة الاجراءات التي تضمن الالتزام بها.
 - توفر نظام توثيقي لضبط وحفظ جميع السجلات الخاصة بالمؤسسة التعليمية.
 - تجهيز برامج لتمكين الطالب من الحصول على المعلومات الضرورية عن سوق العمل.

- إعداد نظام أكاديمي يلبي المتطلبات والأهداف المطلوب تحقيقها لضمان جودة التعليم والادارة في التعليم العالي.
- إعطاء الصلاحية والمسؤولية والسلطة للعاملين بالمؤسسة التعليمية .
- فتح قنوات الاتصال والتواصل داخل المؤسسة التعليمية.

العلاقة بين الإعتداد وضمان الجودة:

توجد علاقة وثيقة بين الإعتداد وضمان الجودة، حيث يعتبر الإعتداد مدخلاً من مداخل ضمان الجودة، وأنه يساعد في التغلب على بعض المشكلات التي ترتبط بالتطبيق، حيث يمكن تعريف ضمان الجودة بأنه « تصميم وتنفيذ نظام يضمن سياسات وإجراءات للتأكد من الوفاء بمتطلبات الجودة، والتي تنظمها المعايير التي تضعها هيئات الإعتداد ويعتبر الإعتداد وسيلة من وسائل ضمان الجودة، حيث إن ضمان الجودة كعملية تقييم تتعدى وتتخطى تحقيق الجودة وتمثل نوعاً من التقييم المؤسسي الشامل، وتؤكد الخبرات أن الإعتداد مدخل تطويري لتحقيق ضمان جودة التعليم، تختلف الدول في إجراءاته، إلا أنه مؤسس على التقويم بنوعيه الذاتي والخارجي ويهدف إلى التحسين المستمر في مخرجات النظام، أي إن ضمان الجودة هو نظام يعتمد على التغذية الأمامية، وهو وسيلة للتأكد من عدم وجود الأخطاء كلما أمكن ذلك (جمال الدليمي، وعمار السامرائي، 2011: 17-18).

وبذلك فإن العلاقة بين الإعتداد وضمان الجودة علاقة وثيقة حيث يعتبر الإعتداد نظاماً لضمان الجودة، فالإعتداد يعتبر وسيلة من وسائل ضمان الجودة، ويلعب الإعتداد دوراً مركزياً ليس فقط لضمان الجودة لكن أيضاً لتعزيز الثقة في نظام التعليم العالي إن أهمية الإعتداد للتعليم العالي، ومبرراته تستند إلى مفهوم جودة الأداء، والجودة لا تعني بالضرورة التميز، بل تحقيق الهدف في الوقت المحدد، وبالتالي فإن ضمان الجودة يتطلب منع حدوث الأخطاء إلى جانب تطبيق أساليب يمكن بواسطتها ضبط الأنشطة والفعاليات المنفذة في جميع مراحل تحقيق المنتج النهائي (جمال الدليمي، وعمار السامرائي، 2011: 18) وهنا يمكن التفريق بين مفهوم مراقبة الجودة وضمان الجودة، فمراقبة الجودة تعني أنها طريقة لفحص واستبعاد الجزء أو العمل المعيب، ويتم ذلك باستخدام العديد من الطرق الإحصائية، أي إننا نختبر مجموعة من الأعمال أو المنتجات؛ لاستبعاد المعيب، أما ضمان الجودة فهو نظام وقائي يعني منع حدوث الأخطاء، أي إن العملية صحيحة.

تجربة التعليم العالي في اليمن في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي:

إن جودة التعليم سواء الجامعي أو قبل الجامعي يعد من الأمور المهمة لأي دولة خاصة بعد أن أصبح التعليم من أهم مجالات الصراع الدولي، فهو يعتبر الركيزة الأساسية لتطور أي مجتمع، لذا وجب على مؤسسات التعليم العالي وضع المعايير والأساليب لضمان جودة التعليم والاعتماد الأكاديمي. كما أن واقع التعليم العالي في الجمهورية اليمنية يشير إلى أن ثقافة الوعي والالتزام بالجودة والتحسين والتخطيط والمتابعة والتقييم وإجراء التصحيح الذي تؤدي إلى ضمان الجودة لم تزرع لحد الآن في كل الجامعات اليمنية.

ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي مولود حديث في نظام التعليم العالي اليمني ويعكس حقيقة أنه ليس هناك ثقافة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي لبرامج ومؤسسات التعليم العالي. فتجربة الجمهورية اليمنية في مجال جودة التعليم العالي بدأت في عام 1998م وذلك بطلب من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من الجامعات اليمنية بمراجعة برامجها التعليمية، وقد عقد المؤتمر الأول حول ضمان جودة التعليم العالي في عاصمة اليمن صنعاء في مارس 1997م، بناء على دعوة من اتحاد الجامعات العربية، ووضعت الاتفاقية الإقليمية الأولى حول ضمان الجودة في التعليم العالي، وقدمت وثيقة في هذا السياق ونوقشت في المؤتمر العلمي. (المكتب الاقليمي للدول العربية 2009: 16).

وفي عام 2002م، نظمت وزارة التعليم العالي ورشة عمل حول ضمان جودة التعليم العالي، وحضر الورشة رؤساء ونواب الجامعات اليمنية ومدراء العموم، ومسؤولوا الوزارة، وتضمنت ورشة العمل مفاهيم تحسين الجودة والمعايير وعملية ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي (World Bank 2002: 7). وبذلك فقد سعدت وزارة التعليم العالي على مساعدة الجامعات من خلال هذه الورشة على كيفية عملية تقييم برامجها الأكاديمية.

وقد بدأ المجلس الأعلى للاعتماد الأكاديمي وجودة التعليم العالي بنشر ثقافة الجودة وذلك عن طريق إقامة العديد من البرامج التدريبية والدورات التأهيلية وورش العمل في مختلف المجالات الأكاديمية، بهدف تعزيز وتطوير القدرات المؤسسية للقيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس ومساعدتهم في الجامعات وورشات تحت مسمى أسابيع الجودة في أغلب الجامعات اليمنية، حيث عقدت ورشة أسابيع الجودة في جامعة صنعاء لجميع كلياتها، وعقد المجلس ورشة بالتعاون مع جامعة الحديدية وحجة، حيث نفذ المجلس على تدريب أكثر من مائة متدرب ومراجع خارجي في الجامعات اليمنية لتطوير البرامج التعليمية في الجامعات (مجلس الاعتماد الأكاديمي، <http://caqaye.org>).

نفذ مجلس الاعتماد الأكاديمي بعض الاتفاقيات بين المجلس وبعض الجامعات الحكومية والخاصة، ومن الجامعات الحكومية التي تم التوقيع على اتفاقية تطبيق معايير الجودة هي جامعة تعز حيث تم الاتفاق على تطبيق معايير الجودة على كليات الطب والعلوم الصحية وكلية الهندسة والعلوم ومركز الدراسات العليا (الجمعية العربية للحريات الأكاديمية <http://www.afwinfo.com>) وتم توقيع الاتفاقية بين

المجلس وجامعة الملكة أروى على تطبيق معايير الجودة على كليتي الهندسة والعلوم الطبية بالجامعة). موقع جامعة أروى (<http://arwauniversity.org>)، كما وقع المجلس على مذكرة تفاهم بينه وبين الجامعة الإماراتية الدولية - اليمن، بشأن تقويم كافة البرامج الدراسية في الجامعة وفقاً لمعايير ومستويات ضمان الجودة (موقع صحافة يمن <http://www.sahafayemen.net/show40607.html>) يلاحظ مما سبق أن تجربة اليمن في ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي ما زالت ضعيفة وليست بالمستوى المطلوب فهي في بدايتها الأولى لتطبيق معايير الجودة والاعتماد في التعليم العالي، وتحتاج إلى سنوات حتى تصبح قادرة للوصول بمؤسسات التعليم العالي إلى صفوف المؤسسات المعاصرة.

إجراءات الدراسة:

تتمثل إجراءات الدراسة فيما يلي

منهج الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي باستخدام الأسلوب المسحي الذي « يعتمد على جمع المعلومات والحقائق ثم القيام بتحليلها وتفسيرها للوصول إلى استنتاجات وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره (Morris.O'sullivan, 2009 : 284).

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع بالجمهورية اليمنية البالغ عددهم (583) عضو هيئة تدريس. (كتاب الاحصاء السنوي، 2013 : 18).

عينة الدراسة:

وقد تكونت عينة الدراسة من (132) عضو هيئة تدريس بكليات المجتمع بالجمهورية اليمنية، أي بنسبة (22.64%) من مجتمع الدراسة، وتم اختيارهم بالطريقة الطبقيّة العشوائية. وبعد تطبيق الاستبانة تم حساب توزيع أفراد عينة الدراسة المستجيبة على متغيرات الدراسة، وذلك طبقاً لعدد الاستبانات المسترجعة، والتي بلغ عددها (127) استبانة، أي بنسبة (21.78) من المجتمع الأصلي كما يبين ذلك الجدول رقم (1).

جدول رقم (1): توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها والنسبة المئوية

المتغير	التصنيف	التكرار	النسبة المئوية %
النوع	ذكور	101	79.53
	إناث	26	20.47
	المجموع	127	100
المؤهل العلمي	ماجستير	41	32.28
	دكتوراه	86	67.71
	المجموع	127	100.0
العمل الحالي	عضو هيئة تدريس	65	51.18
	رئيس قسم	30	23.62
	نائب عميد	14	11.03
	عميد كلية	18	14.17
	المجموع	127	100.0
سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	79	62.21
	من ٥ إلى ١٠ سنوات	23	18.12
	أكثر من ١٠ سنوات	25	19.68
	المجموع	127	100.0
كلية المجتمع	صنعاء	32	25.19
	عدن	35	27.55
	حضر موت	24	18.89
	حجة	28	22.04
	المحويت	8	6.29
	المجموع	127	100.0

أداة الدراسة:

لأغراض الدراسة الحالية تم إعداد استبانة لاستطلاع آراء عينة الدراسة، وذلك بعد الإطلاع على الأدب التربوي، والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة وقد اشتملت الاستبانة في صورتها النهائية على (84) فقرة من نوع مقياس ليكرت ذي التدرج الخماسي وتم الاستجابة عليه بالطريقة التالية: (5) أوافق تماماً، (4) أوافق، (3) أوافق إلى حد ما، (2) لا أوافق (1) لا أوافق تماماً. كما تم تصنيف الاستبيان إلى ثلاثة محاور هي: إدارة وتنظيم الكلية (36) فقرة، البرامج التعليمية في الكلية (23) فقرة، الخدمات الطلابية (10) فقرة، الهيئة التدريسية والإدارية (7) فقرات، البحث العلمي في الكلية (4) فقرات، دور الكلية في خدمة المجتمع (4) فقرات.

ولحساب معامل ثبات المقياس تم تطبيقه على عينة استطلاعية بلغ عددها (30) عضو هيئة تدريس من مجتمع الدراسة (خارج عينة الدراسة)، ثم حسب معامل الثبات باستخدام معادلة كرونباخ ألفا، وبلغت قيمته للمجال الأول (95%)، وللمجال الثاني (97%) وللمجال الثالث (0.91) وللمجال الخامس (0.91)، وللمجال السادس (0.85)، وللمقياس ككل (0.90)، وهي تعتبر قيم عالية ومناسبة لأغراض الدراسة الحالية، وعليه يمكن القول إن المقياس يتمتع بقدر كاف من الثبات لاستخدامه في هذه الدراسة.

نتائج الدراسة :

ومن خلال إجابات عينة الدراسة تم الوصول للنتائج التالية وفق المحاور التي تم تحديدها في الدراسة ، وقد تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وذلك حسب الأوزان التالية للمقياس وهي موضحة في الجدول التالي رقم (2) :

جدول رقم (2) : الحدود الدنيا والعليا لمقياس ليكرت الخماسي

المتوسط الحسابي (حدود فئات المقياس الخماسي)	درجة الموافقة
من 1 إلى أقل من 1.8	لا أوافق تماماً
من 1.8 إلى أقل من 2.6	لا أوافق
من 2.6 إلى أقل من 3.4	أوافق إلى حد ما
من 3.4 إلى أقل من 4.2	أوافق
من 4.2 إلى 5	أوافق بشدة

فيما يلي عرض ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها وفقاً لأسئلة الدراسة :
 إجابة السؤال الأول : تم توجيه سؤال حول درجة تطبيق المعيار الخاص بالمجال الإداري والتنظيمي في كليات المجتمع وكانت إجابات عينة الدراسة كما هو موضح في الجدول التالي رقم (3)

جدول رقم (3) : درجة تطبيق معايير الجودة الشاملة والاعتماد في إدارة وتنظيم الكلية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
١	تتوافق رسالة الكلية مع رسالة وزارة التعليم الفني.	2.70	0.69	أوافق إلى حد ما
٢	تحرص الكلية على أن تكون رسالتها معروفة ومعلنة للجميع .	2.43	0.72	أوافق إلى حد ما
٣	تحدد رسالة الكلية اتجاهات تطويرها لتتلاءم مع احتياجات وتطلعات المستفيدين منها .	2.20	1.00	أوافق إلى حد ما
٤	تستخدم رؤية ورسالة الكلية كأساس في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات الصحيحة .	2.14	0.94	أوافق إلى حد ما
٥	تتوافق أهداف الكلية مع رؤيتها ورسالتها .	2.83	1.06	أوافق إلى حد ما

تابع جدول رقم (٣) :درجة تطبيق معايير الجودة الشاملة والإعتماد في إدارة وتنظيم الكلية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
٦	تدعم أهداف الكلية توجهاتها التطويرية المحددة في رؤيتها ورسالتها.	3.03	1.09	أوافق إلى حد ما
٧	تستند الكلية في وضع خططها التشغيلية على الخطة الإستراتيجية لوزارة التعليم الفني.	2.76	1.10	أوافق إلى حد ما
٨	تشارك الكلية كافة منسوبيها من (هيئة تدريس -موظفين -طلاب عند وضع خطط تطويرها وتحسينها.	2.02	0.54	لا أوافق
٩	ترتبط خطط الكلية بتقديم مخرجات تعليمية تتناسب مع متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل .	2.09	0.83	أوافق إلى حد ما
١٠	يوجد بالكلية آليات لمراجعة التنظيمات لزيادة فعاليتها في ضوء الظروف المتغيرة.	1.97	0.75	لا أوافق
١١	تشارك الكلية منسوبيها عند وضع الميزانية السنوية.	1.88	0.80	لا أوافق
١٢	يشارك الموظفون وهيئة التدريس والطلاب في إبداء الرأي بخصوص سياسات / أنظمة / إجراءات الكلية من خلال اجتماعات مجلس الكلية الدورية .	1.77	0.53	لا اوافق تماماً
١٣	يتوفر وصف واضح وموثق للمسئوليات والصلاحيات لكل فرد من الكادر الإداري والأكاديمي بالكلية .	2.29	0.47	لا أوافق
١٤	يوجد بالكلية آليات للتدقيق الداخلي والمتابعة لوضع تقارير دورية لنتائج الخطط والتحسين المستمر.	2.29	0.6	لا أوافق
١٥	يشارك كل منسوبي الكلية في عمليات التقويم الذاتي لإعداد تقارير تطوير وتحسين الجودة بها.	1.80	0.82	لا أوافق تماماً
١٦	يخصص للكلية الموارد المالية الكافية لتقديم برنامج تعليمي ذو جودة مناسبة يماثل جودة البرامج المقدمة في كليات المجتمع الرائدة .	2.43	0.49	أوافق إلى حد ما
١٧	يتم توثيق جميع البيانات والمعلومات الخاصة بالكلية بنظم تقنية متطورة وتحديثها بصورة دورية.	2.40	0.72	لا أوافق
١٨	يتمكن أعضاء هيئة التدريس بالكلية من الحصول على المعلومات والوثائق الخاصة بالكلية بسهولة عند الحاجة إليها	2.30	0.89	لا أوافق
١٩	تستخدم الكلية قنوات اتصال فعالة متنوعة مع الإدارات والوحدات العليا بوزارة التعليم الفني.	2.91	1.31	أوافق إلى حد ما
٢٠	توفر الكلية لموظفيها بيئة تعليمية ايجابية تسودها قيم الوضوح /الشفافية /المساواة.	2.43	0.90	أوافق إلى حد ما

تابع جدول رقم (٣): درجة تطبيق معايير الجودة الشاملة والإعتماد في إدارة وتنظيم الكلية

م	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
٢١	تستند الكلية في كل قراراتها إلى معلومات وبيانات من مصادر موثوقة .	2.39	0.90	أوافق إلى حد ما
٢٢	يوجد بالكلية نظام داخلي لإدارة عمليات ضمان الجودة بكل مدخلاته وعملياته ومخرجاته	2.36	0.62	أوافق إلى حد ما
٢٣	يتولى إدارة الجودة الداخلية ومساندة عملياتها في الكلية أحد أعضاء هيئة التدريس.	2.11	0.62	لا أوافق
٢٤	يوجد بالكلية فرق عمل متعددة تقوم بعمليات ضمان الجودة والتأكد من وصول مدخلات وعمليات ومخرجات الكلية إلى معايير الجودة المطلوبة.	2.14	0.63	لا أوافق
٢٥	تستند المراجعة والتقييم لجميع العمليات بالكلية على أدلة وبراهين موضوعية ترتبط بمعايير ملائمة للأداء.	2.02	0.93	لا أوافق
٢٦	يوجد بالكلية مؤشرات للأداء تبين النتائج الفعلية للبرامج التعليمية للطلاب.	1.94	0.84	لا أوافق
٢٧	يوجد بالكلية آليات محددة لتحمل المسؤولية وعمليات المساءلة يخضع لها الجميع.	2.16	0.84	لا أوافق
٢٨	يتم تشجيع الابتكار والمبادرات لجميع منسوبي الكلية في إطار إرشادات ولوائح واضحة ومحددة.	2.29	0.45	لا أوافق
٢٩	يوجد بالكلية أساليب وآليات لمقابلة الانجازات البارزة لمنسوبي الكلية وتقدير المتميزين منهم.	2.00	0.75	لا أوافق
٣٠	تشجع الكلية منسوبيها على الاعتراف بنقاط الضعف لديهم.	2.00	0.75	لا أوافق
٣١	تقابل الكلية نقاط الضعف لدى منسوبيها بالتفاهم وتقديم الدعم والعون للتغلب عليها.	1.93	0.89	لا أوافق
٣٢	يوجد بالكلية تنظيمات وصلاحيات واضحة وموثقة للجان الداخلية الخاصة بأعمال الجودة.	2.30	1.04	لا أوافق
٣٣	تقوم الكلية بإدراج عمليات ضمان الجودة في الأعمال الروتينية وسياسات التطوير وفقاً لآلية التحسين المستمر.	2.57	0.73	لا أوافق
٣٤	يوجد لدى الكلية تنظيمات وإجراءات للتحقق من مستوى طلبتها مقارنة بكليات أخرى في جامعات رائدة محلياً وعالمياً.	2.24	1.86	لا أوافق
٣٥	تستخدم الكلية مراجعين مستقلين للتحقق من سلامة الطريقة التي يتم بها تفسير الأدلة الخاصة بجودة الأداء بها .	2.28	0.70	لا أوافق

تابع جدول رقم (٣) :درجة تطبيق معايير الجودة الشاملة والاعتماد في إدارة وتنظيم الكلية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
٣٦	توجد بالكلية أدلة تنظيمية تشمل سياسات الكلية وخططها وإجراءاتها الخاصة بنظم تحسين وتطوير الجودة بكافة جوانب العمل بها.	2.28	0.70	لا وافق
	المتوسط العام	2.26	0.82	لا وافق

يتضح من عبارات الجدول السابق رقم (3) في المجال الإداري والتنظيمي أن المتوسط العام للاستجابات هو (2.26)، وقد جاءت هذه القيمة حسب متوسطها على درجة الموافقة (لا وافق)، حيث كانت الاجابة على العبارات (1، 7، 8، 9، 12، 16، 19، 20، 21، 22) تقع في فئة الاستجابة الثالثة من مقياس ليكرت والتي تشير إلى درجة الاستجابة (أوافق إلى حد ما)، وأما درجة الاستجابة (لا أوافق) فكانت في العبارات (8، 10، 11، 13، 14، 17، 18، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36)، وحصلت عبارة رقم (15) على درجة الاستجابة (لا أوافق تماماً) وهذا يؤكد أن عينة الدراسة ترى أنه لا يوجد لائحة تنظم المجال الإداري والتنظيمي للكلية، ومن ثم فإن تطبيق المعيار الخاص بالمجال الإداري والتنظيمي دون المستوى المطلوب أو بصورة أصح لا يطبق في كليات المجتمع باليمن، وبذلك فهي تمثل نقطة ضعف كبيرة لكليات المجتمع بالجمهورية اليمنية، ويدل على ضعف اهتمام القادة المسؤولين بوزارة التعليم الفني على الاشراف على كليات المجتمع وفهم أهمية تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي، مما يؤثر سلباً على تطبيق المعيار الخاص بالمجال الإداري والتنظيمي بكليات المجتمع اليمني. فوجود رؤية ورسالة وخطة تنظيمية للكلية تتوافق مع الخطة الاستراتيجية لوزارة التعليم الفني تعد من أولويات تطبيق معايير الجودة، ويمكن يرجع السبب إلى ذلك هو حداثة إنشاء مجلس الاعتماد وضمان جودة التعليم العالي في اليمن، والذي ما زال يحاول نشر ثقافة وتطبيق الجودة ومعاييرها على الجامعات وكليات المجتمع اليمني.

وهذا ما تؤكده دراسة حسين المشهداني (2012م) إلى ضرورة إشاعة ثقافة الجودة بين العاملين في الكلية بالإضافة إلى صعوبة فهم أعضاء هيئة التدريس لرؤية ورسالة الكلية، وهذا ما تؤكده دراسة (رويزة سام، وفاطمة أبو النور 2013)، وهنا يتوجب على إدارة كليات المجتمع عند وضع الخطة الاستراتيجية عليها أن تنشر ثقافة الجودة بين جميع العاملين ليفهم ويتفاعل الجميع مع تطبيق معايير الجودة والاعتماد واكتشاف ما يمكن اكتشافه من مشكلات قبل تطبيق الخطة، وهذا ما أكدته دراسة محمد حمداتو وآخرون (2013م) أن ضمان الجودة هو آلية مثالية للتنبؤ بالفشل واكتشاف المشكلات قبل وقوعها خلال تنفيذ الخطة في المؤسسة التعليمية. وتختلف هذه النتيجة مع دراسة مها فاضل (2011)، في درجة الموافقة الخاصة بهذا المجال، حيث حصلت دراسة مها فاضل على درجة متوسطة، في حين حصلت

هذه الدراسة على درجة استجابة (لا أوافق).

إجابة السؤال الثاني: تم توجيه سؤال حول درجة تطبيق المعيار الخاص بالبرامج التعليمية في كليات المجتمع وكانت إجابات عينة الدراسة كما هو موضح في الجدول التالي رقم (4):
جدول رقم (4): البرامج التعليمية في الكلية

م	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
١	توجد بالكلية توصيف محدد للبرامج التعليمية وفق نموذج الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد.	2.87	0.64	أوافق إلى حد ما
٢	توجد بالكلية توصيف محدد وموثق للمقررات الدراسية تستند على التوصيف العام للبرنامج التعليمي.	3.02	1.08	أوافق إلى حد ما
٣	تقوم الكلية بتحديد مخرجات التعليم المطلوبة وفق آراء هيئة التدريس والخبراء والمختصين.	2.57	0.49	أوافق إلى حد ما
٤	تحدد مخرجات التعلم بالكلية لتغطي مجالات التعلم بمستوياته المطلوبة وفقاً للإطار الوطني للمؤهلات.	2.87	0.83	أوافق إلى حد ما
٥	تضع الكلية استراتيجيات تدريس /تقويم /تعلم لتنمية المهارات والخصائص التي يجب أن تتصف بها خريجها.	2.43	0.90	أوافق إلى حد ما
٦	تقوم الكلية بمتابعة ومراجعة المجالات التي تعد الطلاب من أجلها بشكل متواصل.	2.48	0.90	أوافق إلى حد ما
٧	تقوم الكلية بتقديم برامج تدريبية لتحسين وتطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس في الاستراتيجيات الحديثة للتدريس والتقويم.	2.72	1.28	أوافق إلى حد ما
٨	تقدم الكلية برامج تأهليه لإعداد أعضاء هيئة التدريس الجدد والمتعاونين في استراتيجيات التدريس والتقويم.	3.29	0.88	أوافق إلى حد ما
٩	يتم تقييم المقررات بالكلية والبرامج التعليمية بشكل سنوي وتسجيل ذلك في تقارير سنوية دورية.	2.57	0.73	لا أوافق
١٠	تقوم الكلية بالتعديل في مقرراتها الدراسية وبرامجها التعليمية وفق مؤشرات الجودة المحددة للتأكد من فعاليتها..	2.43	0.90	لا أوافق
١١	تقوم الكلية بإجراء تقويم ذاتي لبرامجها مرة كل سبع سنوات.	2.72	0.45	أوافق إلى حد ما
١٢	تتبع الكلية إجراءات ملائمة للتعامل مع المواقف التي يكون أداء الطلاب فيها غير جيد.	2.87	0.64	أوافق إلى حد ما
١٣	يتم بالكلية وضع أوقات مجدولة ملائمة لأعضاء هيئة التدريس للالتقاء بالطلاب وتقديم الدعم والنصح لهم.	2.29	0.88	لا أوافق

تابع جدول رقم (٤): البرامج التعليمية في الكلية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
١٤	تضع الكلية آليات جيدة لتأهيل وإعداد الطلاب للدراسة في البيئة الجامعية.	2.28	0.70	لا أوافق
١٥	تضع الكلية إجراءات واليات فعالة لضمان أن تكون الكتب المستخدمة في تدريس المقررات حديثة ومتطورة.	2.87	1.26	أوافق إلى حد ما
١٦	تعكس أساليب التدريس المستخدمة بالكلية نواتج التعلم التي ترغب وزارة التعليم الفني في تنميتها لدى الطلاب.	2.57	1.05	لا أوافق
١٧	تقوم الكلية بشكل دوري بمراجعة فعالية الأساليب المستخدمة في التدريس وإجراء التعديلات المناسبة بها في ضوء نتائج المراجعة.	2.29	0.45	لا أوافق
١٨	تتيح الكلية الفرصة لأعضاء هيئة التدريس لتطوير أنفسهم مهنياً ويقدم لهم الدعم والعون والمساندة اللازمة لذلك.	2.73	1.17	أوافق إلى حد ما
١٩	تحرص الكلية على أن يكون أعضاء هيئة التدريس لديهم المؤهلات والخبرات اللازمة التي تؤهلهم للقيام بأعباء تدريس مقرراتهم.	2.72	1.28	أوافق إلى حد ما
٢٠	يوجد توصيف دقيق ومحدد للأنشطة الميدانية (إن وجدت) بالبرامج التعليمية للكلية.	2.57	0.90	لا أوافق
٢١	تزود الكلية أعضاء هيئة التدريس والطلاب بالمعلومات التفصيلية عن الأنشطة الميدانية وطبيعة العمل بها وأماكنها وأساليب تقويمها.	2.57	0.72	لا أوافق
٢٢	تحرص الكلية على تقييم الأنشطة الميدانية من قبل الطلاب والمشرفين بموقع التدريب وأعضاء هيئة التدريس بالكلية.	2.86	0.99	أوافق إلى حد ما
٢٣	تحرص الكلية على معرفة آراء منسوبيها للتعرف على جودة المبنى والقاعات والمختبرات الدراسية.	2.43	0.72	لا أوافق
	المتوسط العام	2.65	0.86	أوافق إلى حد ما

يشير الجدول السابق (4) إلى أن المتوسط العام لعبارات مجال البرامج التعليمية في كلية المجتمع يقع في الفئة الثالثة (2.65) أي عند درجة استجابة (أوافق إلى حد ما)، وقد جاءت أغلب عبارات مجال البرامج التعليمية على درجة استجابة (أوافق إلى حد ما) وهي عبارات: (1)، (2)، (3)، (4)، (5)، (6)، (7)، (8)، (11)، (12)، (15).

18، 19، 22) في حين جاءت عبارات: (9، 10، 13، 14، 16، 17، 20، 21، 23) على درجة استجابة (لا أوافق)، ويدل ذلك على أن عينة الدراسة ترى أن كلية المجتمع إلى حد ما تطبق معيار البرامج التعليمية، وربما ترجع هذه النتيجة إلى أن وزارة التعليم الفني تدعم وتعطي استقلالية تامة لكليات المجتمع فيما يخص تطوير وتقييم وتوصيف البرامج التعليمية، وفيما يخص العبارات التي حصلت على درجة استجابة (لا أوافق) فهذه النتيجة طبيعية، حيث تشير إلى وجود القصور الواضح في تقديم الارشادات والدورات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس فيما يخص هذه المعايير، حيث كانت درجة الاستجابة متوسطة (أوافق إلى حد ما) وهذا يتفق مع دراسة مها فاضل (2011م)، ودراسة خالد زقروق (2008).
إجابة السؤال الثالث: حول درجة تطبيق المعيار الخاص بالخدمات الطلابية في كليات المجتمع وكانت إجابات عينة الدراسة كما هو موضح في الجدول التالي رقم (5):

جدول رقم (5): الخدمات الطلابية

م	العبارة	التوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
١	تقوم الكلية بتطبيق متطلبات القبول على جميع الطلاب بصورة عادلة.	3.72	0.88	أوافق إلى حد ما
٢	تحرص الكلية على أن يكون جميع أعضاء هيئة التدريس على علم بتفاصيل متطلبات البرنامج والمقررات لتقديم العون والمشورة.	3.15	0.99	أوافق إلى حد ما
٣	توفر الكلية برنامج شامل لتوجيه وإرشاد الطلاب الجدد لضمان فهمهم التام لجميع الخدمات المقدمة من الجامعة و لواجباتهم ومسئولياتهم.	3.01	1.07	أوافق إلى حد ما
٤	جميع قرارات الكلية واجراءاتها الخاصة بمعادلة الساعات الدراسية السابقه للطلاب الذين يدرسون في برامج سابقه واضحة ومعروفة لمنسوبيها.	2.87	1.25	أوافق إلى حد ما
٥	توفر الكلية إجراءات محددة وموثقة للاهتمام والتظلم للطلاب يتم التعامل معها بعدل وموضوعية.	3.01	1.07	أوافق إلى حد ما
٦	توجد بالكلية سياسات واجراءات ملائمة للتعامل مع السلوكيات الأكاديمية غير السوية للطلاب كالسرقات الأدبية والفسخ.	3.16	1.00	أوافق إلى حد ما
٧	توفر الكلية الإجراءات الالئية لمتابعة تسجيل تقدم الطلاب في كل الفترة الدراسية للبرنامج الملتحقون به.	2.72	0.70	أوافق إلى حد ما
٨	توجد بالكلية آليات واجراءات ملائمة لتنمية ورعاية الطلاب المبدعون.	2.57	0.90	لا أوافق
٩	تقوم الكلية بمسح آراء منسوبيها من أعضاء هيئة التدريس والموظفين والطلاب للتعرف على مدى جودة الخدمات المقدمة لهم.	2.43	0.72	لا أوافق
١٠	تضع الكلية الآليات والإجراءات الكفيلة بضمان استفادة طلابها من خدمات المكتبة ومصادر التعليم المختلفة الموجودة بالكلية.	2.44	0.91	لا أوافق
	المتوسط العام	2.90	0.94	أوافق إلى حد ما

أظهر الجدول رقم (5) والخاص بدرجة تطبيق المعايير بمجال الخدمات الطلابية بكلية المجتمع أن المتوسط العام لاستجابات عينة الدراسة (2.90) أي أنه يقع في فئة التطبيق (أوافق إلى حد ما)، وقد جاءت عبارات: (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7) بالترتيب على درجة استجابة (أوافق إلى حد ما)، وجاءت عبارات: (8، 9، 10) على درجة استجابة (لا أوافق)، مما يبين أن الخدمات الطلابية في كليات المجتمع اليمني تطبق ولكن ليس بالمستوى المطلوب الذي يلبي احتياجات الطلبة في الكلية، وقد يرجع السبب ذلك إلى وجود قصور في إدارة الكلية اتجاه طلابها في توفير جميع متطلبات الطلاب الخدمية، وأن الكلية تكتفي بتقديم إرشادات وتوعية عند بداية العام الدراسي أثناء التسجيل والقبول، وهذا يعتبره الطلاب غير كاف وينتج عنه قصور في تطبيق معايير الخدمات الطلابية، بالرغم من أن معظم الدراسات تؤكد على توفر الأدوات والأجهزة، ومصادر التعلم لتفعيل الجودة كدراسة رويضة سما، وفاطمة أبو النور (2013) وتتنفق هذه النتيجة مع دراسة مها فاضل (2011)، دراسة خالد زقزوق (2008).

إجابة السؤال الرابع: حول درجة تطبيق المعيار الخاص بالهيئة التدريسية في كليات المجتمع وكانت إجابات عينة الدراسة كما هو موضح في الجدول التالي رقم (6):

جدول رقم (6): الهيئة التدريسية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
١	تضع الكلية وصف دقيق ومحدد للإجراءات المتبعة في توظيف أعضاء هيئة التدريس الجدد بها.	2.87	0.83	أوافق إلى حد ما
٢	تحرص الكلية على تحديد الإجراءات المتبعة لمشاركة أعضاء هيئة التدريس في أنشطة جودة البرنامج التعليمي.	3.01	0.76	أوافق إلى حد ما
٣	توجد بالكلية سياسات وإجراءات لتشجيع مشاركة جميع أعضاء هيئة التدريس في جهود تحقيق وتقويم البرامج التعليمية.	2.43	1.05	لا أوافق
٤	تستخدم الكلية معايير لتقويم الأداء واضحة ومعروفة لكافة أعضاء هيئة التدريس والموظفين.	2.71	1.03	أوافق إلى حد ما
٥	تجعل الكلية عملية التقويم ايجابية ليتم في ضوءها تحديد أوجه التحسين والتطوير المطلوب في الأداء.	2.71	0.70	أوافق إلى حد ما
٦	توجد بالكلية آليات للتعرف على أعضاء هيئة التدريس والموظفين الذين يبدو عليهم سمات القيادة واعطائهم الخبرة اللازمة لإعدادهم للتقدم في المستقبل.	2.43	0.90	لا أوافق
٧	يحرص عميد الكلية /ونوابه على مناقشة أعضاء هيئة التدريس في كيفية تطوير أدائهم المهني وفرص الترقى الوظيفي المتاحة لهم.	2.28	1.03	لا أوافق
	المتوسط العام	2.63	0.9	إلى حد ما

يتضح من الجدول السابق رقم (6) أن المتوسط العام لاستجابات عينة الدراسة حول درجة تطبيق المعيار الخاص بالهيئة التدريسية قد بلغ (2.63). أي أنه يقع في الفئة الثالثة لمقياس ليكرت التي تشير إليها درجة استجابة (أوافق إلى حد ما)، وقد جاءت عبارات رقم (1، 2، 4، 5) على درجة استجابة (أوافق إلى حد ما) وجاءت عبارات رقم (3، 6، 7) على درجة استجابة (لا أوافق)، وهذا يعني أن غالبية عينة الدراسة يرون أنه لا يوجد اهتمام لأعضاء الهيئة التدريسية بكليات المجتمع من قبل القيادات الادارية بالكلية، وأنه لا يوجد تشجيع ولا مشاركة ولا تقييم لأعضاء هيئة التدريس بالمستوى المطلوب، وقد ربما يرجع السبب إلى ضعف معرفة قيادات إدارة الكلية بأهمية تقييم أداء عضو هيئة التدريس والتعرف عليه، وكذلك مشاركته في جميع البرامج التعليمية، لأن كل ذلك سوف يؤدي إلى التحسين والتطوير المطلوب في الأداء. وهذا ما أكدته دراسة حسين المشداني (2012م)

إجابة السؤال الخامس: تم توجيه سؤال حول درجة تطبيق المعيار الخاص بمجال البحث العلمي في كليات المجتمع وكانت إجابات عينة الدراسة كما هو موضح في الجدول التالي رقم (7):

جدول رقم (7): البحث العلمي

م	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
١	تحرص الكلية على تقديم النصح والعون لأعضاء هيئة التدريس لتصميم مشروعاتهم البحثية.	2.28	1.03	لا أوافق
٢	توفر الكلية كافة أنواع الدعم والمساندة لأعضاء هيئة التدريس للمشاركة مع زملائهم في كليات أخرى محلية وعالمية في مشاريع بحثية مشتركة.	2.13	1.12	لا أوافق
٣	تشجع الكلية أعضاء هيئة التدريس على إجراء الأبحاث والدراسات التي تنعكس على تدريسهم لمقررات البرنامج التعليمي.	2.28	1.03	لا أوافق
٤	توفر الكلية كافة التسهيلات اللازمة (معامل/ أجهزة . الخ) لمساندة الأنشطة البحثية لأعضاء هيئة. التدريس والطلاب في برنامجها التعليمي.	1.85	0.99	لا أوافق
	المتوسط العام	2.13	1.04	لا أوافق

يتبين من الجدول السابق رقم (7) أن المتوسط العام لاستجابات عينة الدراسة حول درجة تطبيق المعيار الخاص بالبحث العلمي قد بلغ (2.13). أي أنه يقع ضمن الفئة الثانية لمقياس ليكرت الخماسي التي تشير إليها درجة استجابة (لا أوافق)، حيث قد جاءت جميع عبارات المعيار الخاص بالبحث العلمي على درجة استجابة (لا أوافق)، وهذا يدل دليل واضح على أن جميع أفراد العينة غيرراضيين على ما تقدمه إدارة الكلية اتجاههم في مجال البحث العلمي من تشجيع ودعم ومساندة، وتوفير وتسهيل ما يلزم للقيام بإجراء بحوث، وربما قد يرجع عدم الموافقة بالاجماع بين أفراد العينة إلى وعيهم وحرصهم بأهمية

البحث العلمي، من جهة أخرى ربما يحتاج أفراد العينة إلى بذل جهد كبير من قبل إدارة كليات المجتمع للاهتمام بالبحث العلمي، وأنهم يأملون من إدارة الكلية بتوفير وتنظيم أكثر للبحث العلمي يشجع على القيام بالأبحاث بطريقة أفضل. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة مها فاضل (2012م) في أن معايير الجودة والاعتماد في المجال الخاص بالبحث العلمي كانت بدرجة منخفضة حيث حصلت على درجة الاستجابة (لا أوافق).
إجابة السؤال السادس: تم توجيه سؤال حول درجة تطبيق المعيار الخاص بدور الكلية في خدمة المجتمع في كليات المجتمع وكانت إجابات عينة الدراسة كما هو موضح في الجدول التالي رقم (8):

جدول رقم (8): دور الكلية في خدمة المجتمع

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاستجابة
١	تقدم الكلية الكثير من الخدمات والأنشطة المجتمعية التي تتوافق مع حاجات المجتمع وتطلعاته.	2.14	0.83	لا أوافق
٢	تقوم الكلية بتوثيق مساهمات الهيئة التدريسية لخدمة المجتمع سنويا.	2.14	0.83	لا أوافق
٣	تقوم الكلية بالتنسيق مع الكليات المختلفة بالجامعات اليمينية عند تقديم المساهمات لخدمة المجتمع لتجنب التكرار والازدواجية.	1.99	0.93	لا أوافق
٤	تتبنى الكلية آليات للتعاون والشراكة مع مؤسسات المجتمع المختلفة فيما يتعلق بالتدريب الميداني لطلابها أو لتنظيم عمل الطلاب بها لبعض الوقت.	1.85	0.99	لا أوافق
	المتوسط العام	2.03	0.89	لا أوافق

يتبين من الجدول السابق رقم (8) أن المتوسط العام لاستجابات عينة الدراسة حول درجة تطبيق المعيار الخاص بدور الكلية في خدمة المجتمع قد بلغ (2.03) أي أنه يقع ضمن الفئة الثانية لمقياس ليكرت الخماسي التي تشير إليها درجة استجابة (لا أوافق)، وقد جاءت جميع العبارات بدرجة استجابة (لا أوافق) وهذا لا يختلف كثير على رأي عينة أفراد العينة بمعيار البحث العلمي فكلاهما يحتاج إلى اهتمام خاص من قبل إدارة كليات المجتمع، حيث يرى أفراد العينة أن دور الكلية في خدمة المجتمع ضعيف جداً ولا يقوم بالمستوى المطلوب، وهذا قد يؤدي إلى وجود فجوة كبيرة بين مخرجات كليات المجتمع وما يحتاجه سوق العمل من تخصصات مطلوبة، وهنا سيكون التعاون غير قائم بين الكلية ومؤسسات المجتمع المختلفة، وقد ربما يرجع السبب إلى عدم وجود إدارة متخصصة داخل كليات المجتمع تقوم بالتواصل بين كلية المجتمع ومؤسسات المجتمع المختلفة، وقد أوضحت دراسة محمد حمداو وآخرون (2013م) أنه من خلال تلبية خدمة المجتمع يمكن تحقيق الأهداف وأوضحت أيضاً أن تطبيق نظام الجودة والاعتماد هو سر وراء نجاح معظم مؤسسات التعليم العالي في جميع أنحاء العالم، وتتفق هذه الدراسة مع دراسة مها فاضل (2012م) في أن معايير الجودة والاعتماد الخاص بخدمات المجتمع كانت بدرجة منخفضة حيث حصلت

على درجة الاستجابة (لا أوافق) وفي الأخير يمكن القول أنه إذا توفرت الرغبة الصادقة لدى جميع العاملين من إدارة ومنتسبين والمستفيدين، فإنه بالإمكان تطبيق معايير ضمان الجودة الشاملة والاعتماد في كليات المجتمع اليمني، وهذا ما أكدته دراسة حسين المشهداني (2012م) .
 إجابة السؤال السابع: تم توجيه سؤال إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط درجات استجابات أفراد عينة الدراسة في تحديد تطبيق معايير الجودة الشاملة والاعتماد في كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية تعزى إلى متغير (الكلية، المؤهل العلمي، العمل الحالي).
 وتمت الإجابة على هذا السؤال حسب استجابات عينة الدراسة كما يلي:
1 - متغير الكلية :

تم استخدام تحليل التباين الأحادي للمقارنة بين متوسطات استجابات عينة الدراسة، كما هو موضح في الجدول رقم (9).

جدول رقم (9): نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لإيجاد الفروق حول تأثير متغير الكلية على درجة تطبيق معايير الجودة والاعتماد

مستوى الدلالة	قيمة «ف»	مصدر التباين				المحاور
		داخل المجموعات		بين المجموعات		
		متوسط المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	درجة الحرية	
293.	270.	380.20	122	102.55	4	إدارة وتنظيم الكلية
897.	1.09	200.61	122	218.87	4	البرامج التعليمية
037.	2.63	62.13	122	163.82	4	الخدمات الطلابية
000.×	16.42	18.39	122	302.13	4	الهيئة التدريسية والادارية
005.×	3.89	14.96	122	58.32	4	البحث العلمي
000.×	6.20	9.94	122	61.68	4	خدمة المجتمع
293.	1.25	204.65	122	255.04	4	المحاور ككل

× دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) فأقل.

يتضح من الجدول رقم (9) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل في محاور (الهيئة التدريسية، البحث العلمي، خدمة المجتمع) لمتغير الكلية، إذ تراوحت القيمة الفائية بين (2.63) لمحور الخدمات الطلابية و(1.25) لمحور خدمة المجتمع، وهي قيم دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05 ≤ α)، ولتحديد الفروق لصالح أي كلية من كليات المجتمع، تم استخدام اختبار شيفيه Scheffe، كما

هو موضح في الجدول التالي رقم (10).

جدول رقم (10) : نتيجة اختبار شيفيه Scheffee لدلالة الفروق بين متوسطات إجابات المجموعات حول أثر الكلية

المحور	الكلية	العدد	المتوسط	صنعاء	عدن	حضر موت	حجة	المحويت
الهيئة التدريسية	صنعاء	32	27.06		000.×	932.	199.	994.
	عدن	35	32.45			004.×	000.×	007.
	حضر موت	24	29.37				043.	886.
	حجة	28	27					868.
	المحويت	8	28.50					
البحث العلمي	صنعاء	32	8.71		552.	985.	336.	997.
	عدن	35	10.37			296.	006.×	700.×
	حضر موت	24	8.08				741.	1.00
	حجة	28	6.57					909.
	المحويت	8	8.12					
خدمة المجتمع	صنعاء	32	8.31		352.	992.	098.	989.
	عدن	35	9.94			198.	000.×	478.
	حضر موت	24	7.87				340.	1.00
	حجة	28	6					799.
	المحويت	8	7.62					

وتشير نتائج اختبار شيفيه كما يوضحها الجدول (10) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في محور الأول (الهيئة التدريسية)، وفق متغير الكلية، بين كلية المجتمع بصنعاء وكلية المجتمع بعدن، ولصالح كلية عدن، وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين كلية عدن، وكلية حضر موت، وكلية حجة، ولصالح كلية عدن، كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية في محور (البحث العلمي) بين كلية عدن وكلية حجة، ولصالح كلية عدن، وتوجد فروق أيضاً ذات دلالة إحصائية بين كلية عدن وكلية المحويت ولصالح كلية عدن، توجد فروق ذات دلالة إحصائية أيضاً في محور (خدمة المجتمع) بين كلية المجتمع بعدن وكلية المجتمع بحجة ولصالح كلية المجتمع عدن، وقد يعزى سبب الفرق ربما إلى أن كلية المجتمع عدن هي أقدم كلية في اليمن، ولديهم وعي كامل بأهمية الجودة الشاملة والاعتماد، كما أن لديهم اهتمام كبير بالتكنولوجيا واستخدامها وأهميتها أكثر من قرباناتها في كليات المجتمع الأخرى في اليمن.

2 - متغير المؤهل العلمي:

تم استخدام اختبار (ت) T-test لتوضيح دلالة الفروق في متوسطات استجابات عينة الدراسة، كما هو موضح في الجدول رقم (11)

جدول رقم (11): الاختبار التائي لدلالة الفروق لدى أفراد العينة عن المحاور والاستبيان ككل وفقاً للمؤهل

مستوى الدلالة	درجة الحرية	قيمة «ت»	الانحراف المعياري		المتوسط		المحاور
			دكتوراه	ماجستير	دكتوراه	ماجستير	
000.×	125	-5.581-	18.54	14.33	92.60	74.26	إدارة وتنظيم الكلية
.065	75	-4905-	12.82	13.38	64.93	52.63	البرامج التعليمية
000.×	125	-4.589-	8.28	5.49	31.17	24.63	الخدمات الطلابية
076	109	-1.791-	5.71	3.90	18.91	17.36	الهيئة التدريسية والادارية
000.×	125	-5.612-	4.04	2.52	9.79	5.92	البحث العلمي
000.×	125	-7.501	3.21	1.80	9.43	5.39	خدمة المجتمع
000.×	125	-6.510	41.06	35.56	236.42	187.76	المحاور ككل

يتضح من خلال النتائج الموضحة في الجدول (11) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل في أربعة محاور بالإضافة إلى مجموع المحاور وهي: محور إدارة وتنظيم الكلية- الخدمات الطلابية- البحث العلمي- خدمة المجتمع- المحاور ككل، وجميعها لصالح أصحاب مؤهلات الدكتوراه، ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى أن أفراد عينة الدراسة الحاصلين على درجة الدكتوراه لديهم معرفة تامة بدرجة تطبيق معايير الجودة الشاملة والاعتماد بكليتهم ولديهم دراية شاملة بالوضع الراهن لكليتهم، ويرجع ذلك أيضاً إلى خبرتهم بالعمل، وإطلاعهم على التكنولوجيا الحديثة في مجال تخصصاتهم مما أدى إلى وجود فروق بينهم وبين أفراد العينة الحاصلين على شهادة الماجستير في غالبية محاور الاستبيان. كما يتضح من الجدول السابق عدم وجود فروق في محور البرامج التعليمية، والهيئة التدريسية، ويمكن أن يرجع السبب إلى أن أفراد العينة لديهم نفس الدرجة في فهمهم لتطبيق معايير الجودة والاعتماد في هذين المحورين لأن هذين المحورين يهتم بهما بصورة مباشرة كل من أفراد العينة الحاصلين على شهادة الماجستير والحاصلين على درجة الدكتوراه.

ج- الوظيفة الحالية :

لمعرفة إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0,05)$ تعزى لمتغير العمل الحالي، فقد تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لفحص دلالة الفروق في متوسطات الإجابات ويوضح الجدول رقم (12) نتائج التحليل.

جدول رقم (12): تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعاً لمتغير الوظيفة الحالية

مستوى الدلالة	قيمة «ف»	مصدر التباين				المحاور
		داخل المجموعات		بين المجموعات		
		متوسط المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	درجة الحرية	
001.×	6.07	407.41	123	603.98	3	إدارة وتنظيم الكلية
035.	2.96	192.22	123	568.99	3	البرامج التعليمية
000.×	24.31	42.02	123	102.96	3	الخدمات الطلابية
000.×	27.29	16.85	123	459.94	3	الهيئة التدريسية والادارية
000.×	40.70	8.40	123	342.01	3	البحث العلمي
000.×	36.97	6.24	123	342.01	3	خدمة المجتمع
000.×	11.83	163.35	123	193.43	3	المحاور ككل

يبين الجدول السابق رقم (12) أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل في جميع محاور الاستبيان ما عدا محور البرامج التعليمية إذ بلغت القيمة الفائية (2.96) وهي قيمة غير دالة ، حيث بلغت مستوى الدلالة (035.)، ويبين الجدول (13) نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية.

جدول رقم (13): اختبار شيفيه Scheffe للمقارنات البعدية لمتغير الوظيفة الحالية

المحاور	الكلية	العدد	المتوسط	عضو	رئيس قسم	نائب عميد	عميد
إدارة وتنظيم	عضو	65	85.10		973.	006.	531.
	رئيس قسم	30	87.03			35.	421.
	نائب عميد	14	104.57				001.×
	عميد	18	77.88				
الخدمات الطلابية	عضو	65	26.60		000.×	092.	196.
	رئيس قسم	30	37			082.	000.×
	نائب عميد	14	31.50				004.×
	عميد	18	22.83				
الهيئة التدريسية	عضو	65	16.96		000.×	660.	115.
	رئيس قسم	30	24			001.×	000.×
	نائب عميد	14	18.50				044.
	عميد	18	14.27				
البحث العلمي	عضو	65	7.04		000.×	411.	404.
	رئيس قسم	30	13.50			000.	000.
	نائب عميد	14	8.50				070.
	عميد	18	5.72				
خدمة المجتمع	عضو	65	6.90		000.×	049.	163.
	رئيس قسم	30	12			004.×	
	نائب عميد	14	9				001.×
	عميد	18	5.38				
المحاور ككل	عضو	65	209.40		001.×	005.×	483.
	رئيس قسم	30	247.17			979.	000.×
	نائب عميد	14	252.86				001.×
	عميد	18	192.44				

يتضح مما سبق أن نتائج اختبار شيفيه كما يوضحها الجدول (13) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) في المحور الأول (إدارة وتنظيم)، بين وظيفة نائب عميد ووظيفة عميد ولصالح وظيفة نائب عميد. كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية في محور (الخدمات الطلابية) والتي كانت بين وظيفة عضو هيئة تدريس ودرجة رئيس قسم ولصالح وظيفة رئيس قسم، وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين وظيفة رئيس قسم ووظيفة عميد ولصالح وظيفة رئيس قسم، وتوجد أيضاً فروق ذات دلالة إحصائية بين نائب عميد وعميد ولصالح نائب عميد، ويتضح من هذه النتيجة أن أكثر الفروق كانت لصالح وظيفة رئيس قسم ويليه وظيفة نائب عميد ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن رئيس القسم ونائب العميد في كليات المجتمع هم أكثر احتكاكاً ومعرفة بالطلاب من غيرهم ولديهم بالإضافة إلى اهتمامهم بما يحتاجون طلابهم ولديهم دراية كافية بدرجة تطبيق معايير الجودة والاعتماد. وتوجد فروق أيضاً

في محور (الهيئة التدريسية) بين وظيفة عضو هيئة تدريس ووظيفة رئيس قسم ولصالح رئيس قسم، وبين رئيس قسم ونائب عميد ولصالح رئيس قسم، وكذا توجد فروق بين رئيس قسم وعميد ولصالح رئيس قسم، وهذا يؤكد على أن وظيفة رئيس قسم هي أكثر الوظائف الأكاديمية اهتماماً بالتدريس وأكثرها تطلعاً لتطبيق معايير الجودة الشاملة والاعتماد. وتوجد أيضاً فروق في محور (البحث العلمي) بين وظيفة عضو هيئة تدريس ووظيفة رئيس قسم ولصالح وظيفة رئيس قسم، وتوجد فروق بين وظيفة رئيس قسم ونائب عميد ولصالح وظيفة رئيس قسم، كما توجد فروق بين رئيس قسم وعميد ولصالح رئيس قسم، هذا تأكيد آخر بأن رئيس القسم من الوظائف الأكاديمية المهمة التي تهتم ليس بالتدريس فحسب بل وبالبحث العلمي، فهي ترى ضرورة تطبيق معايير الجودة والاعتماد في كلية المجتمع. ويبين الجدول السابق وجود فروق في محور (خدمة المجتمع) بين وظيفة عضو هيئة تدريس ورئيس قسم ولصالح رئيس قسم، وتوجد فروق بين رئيس قسم ونائب عميد ولصالح رئيس قسم، وبين وظيفة نائب ووظيفة عميد ولصالح نائب عميد. وبالنسبة لمحاور الاستبيان ككل فقد وجد فروق بين وظيفة عضو هيئة تدريس ووظيفة رئيس قسم ولصالح رئيس قسم، ووجود فروق بين عضو هيئة تدريس ونائب عميد ولصالح نائب عميد، كما وجدت فروق بين وظيفة نائب عميد ووظيفة عميد ولصالح نائب عميد، يتضح من هذه النتيجة أن وظيفة رئيس قسم ووظيفة نائب عميد هما أكثر الوظائف الأكاديمية معرفة بأهمية تطبيق معايير الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في كليات المجتمع اليمني.

مما سبق عرضه من نتائج وتفسيرها، والتي حاولت الإجابة على سؤال الدراسة الرئيس (ما درجة تطبيق معايير ضمان الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في إدارة كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية من وجهة نظر عينة الدراسة؟)، ومن خلال ما تم عرضه من النتائج يسعى الباحث لوضع توصيات يمكن من خلالها تحقيق الإجابة على السؤال الرئيس للدراسة.

ملخص النتائج والتوصيات:

على ضوء ما قام به الباحث من عرض للنتائج التي أسفرت عنها الدراسة وتفسيرها وتحليلها، فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

فيما يتعلق بدرجة تطبيق المعيار الخاص بالمجال الإداري والتنظيمي في كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية، فقد تبين من إجابات عينة الدراسة أنهم موافقون بدرجة (أوافق إلى حد ما) حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (2.26). وكذا درجة تطبيق المعيار الخاص بالخدمات الطلابية، حصلت على درجة (أوافق إلى حد ما)، حيث بلغ المتوسط العام (2.90).

أما بالنسبة لدرجة تطبيق المعيار الخاص بمجال البرامج التعليمية في كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية، فقد اتضح من بيانات الدراسة أن الموافقة على وجود المعوقات كانت بدرجة (أوافق إلى حد ما) حيث بلغ المتوسط العام (2.65).

وقد حصل المعيار الخاص بمجال الهيئة التدريسية على متوسط عام (2.63) أي بدرجة (أوافق إلى حد ما)، وبلغ المتوسط العام الخاص بمجال البحث العلمي (2.13)، كما بلغ المتوسط العام لمجال خدمة

- المجتمع (2.03 أي أن مجال البحث العلمي، وخدمة المجتمع يقعان عند درجة استجابة (لا أوافق). وبالنسبة للفروق ذات الدلالة الإحصائية بين أفراد عينة الدراسة نحو درجة تطبيق معايير ضمان الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي والتي تعزى لمتغيرات الدراسة التالية: الكلية، المؤهل العلمي الوظيفة الحالية، فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل في محاور (الهيئة التدريسية، البحث العلمي، خدمة المجتمع) لمتغير الكلية، واتضح أن الفروق كانت بين كلية المجتمع بصنعاء وكلية المجتمع بعدن، ولصالح كلية عدن، وبين كلية عدن، وكلية حضرموت، وكلية حجة، ولصالح كلية عدن، كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية في محور (البحث العلمي) بين كلية عدن وكلية حجة، ولصالح كلية عدن، وتوجد فروق أيضاً ذات دلالة إحصائية بين كلية عدن وكلية المحويت ولصالح كلية عدن، وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية أيضاً في محور (خدمة المجتمع) بين كلية المجتمع بعدن وكلية المجتمع بحجة ولصالح كلية المجتمع عدن.
 - وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل في أربعة محاور بالإضافة إلى مجموع المحاور، لمتغير المؤهل العلمي وهي: محور إدارة وتنظيم الكلية- الخدمات الطلابية- البحث العلمي- خدمة المجتمع- المحاور ككل، وجميعها لصالح أصحاب مؤهلات الدكتوراه، وعدم وجود فروق في محور البرامج التعليمية، والهيئة التدريسية.
 - وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 فأقل في جميع محاور الاستبيان ما عدا محور البرامج التعليمية لمتغير الوظيفة الحالية، وقد تم استخدام اختبار شيفية للمقارنة البعدية، لمعرفة مصدر التباين، وكانت الفروق بين (عضو هيئة تدريس- رئيس قسم- نائب عميد - عميد) وكانت معظمها لصالح وظيفة رئيس القسم ونائب العميد.

التوصيات:

- بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة وفي حدود مجتمعها يمكن اقتراح التوصيات التالية:
- وضع معايير جودة محددة لجميع مجالات العمل في كلية المجتمع.
- أهمية إتاحة المزيد من الفرص لمشاركة جميع أعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات والتعبير عن آرائهم وتقديم مقترحاتهم مما يساعد على تحسين الأداء، وكذا إشراكهم عند وضع الميزانية السنوية للكلية.
- تدريب أعضاء هيئة التدريس وجميع العاملين بالكلية على تطبيق إدارة الجودة.
- إنشاء قاعدة إلكترونية حديثة ومطورة لتمكين منسوبي الكلية من الاستفادة منها.
- إجراء التقويم المستمر لجميع أعضاء هيئة التدريس والإداريين في الكلية.
- ضمان أن الأنشطة العلمية والبرامج الدراسية المعتمدة تلبى متطلبات الجودة والاعتماد الأكاديمي وتتفق مع المعايير العالمية في التعليم العالي ومتطلبات التخصص في مجالات التعلم المختلفة وكذلك حاجات الكلية، والطلبة، والدولة، والمجتمع.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على إجراء البحوث البيئية التي تواجه تطبيق إدارة الجودة الشاملة والاعتماد من خلال مهارات عمل الفريق.

- تقديم برامج مكثفة لتوجيه وإرشاد الطلاب المستجدين لتعريفهم بالكلية وبمواجباتهم وحقوقهم ومسئولياتهم.
- الحرص على عقد ندوات حوارية بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب، للإجابة عن استفساراتهم وتنمية روح المشاركة.
- وضع استراتيجية مناسبة للتعرف على السمات القيادية لدى الهيئة التدريسية بالكلية وتأهيلهم من خلال برامج خاصة بالتعاون مع الجهات المختصة.
- تشجيع الهيئة التدريسية على الأبحاث المشتركة المرتبطة بالبرامج التعليمية.
- العمل على المشاركة بين مؤسسات المجتمع المختلفة لتوفير الدعم المالي لأغراض الأبحاث الخدمية، وتقديم الخدمات والأنشطة المجتمعية.

المقترحات:

- إجراء المزيد من الدراسات المستقبلية حول إدارة الجودة في التعليم العالي وعلى سبيل المثال:
 - مزايا الحصول على الاعتمادية في مؤسسات التعليم العالي.
 - تطوير المناهج الدراسية وفقاً لمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي.
 - تطبيق الدراسة الحالية على كليات أخرى في الجامعات اليمنية.
 - تدريب أعضاء هيئة التدريس لترقية الأداء وفقاً لمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي.
 - تبني تدريب موظفي كليات المجتمع على تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وتقديم الخدمات الإرشادية اللازمة لهم من خلال إقامة مشاريع تدريبية وورش عمل تطبيقية حول الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة الشاملة.

Managing Community Colleges in Republic of Yemen in the light of Total Quality Assurance standards and accreditation

Abstract

- Objectives of the study: to identify the degree of implementation of comprehensive quality assurance standards and accreditation in the management of community colleges Republic of Yemen from the viewpoint of the study sample, which include the following areas: (administrative area and organizational- students programs – students Services - Faculty- Scientific Research- community service), as well as find out if there were statistically significant differences attributable to the variables, college, academic qualification, current job.
- Curriculum and the study sample and study tool: been using the descriptive approach, and the study sample consisted of (132) faculty colleges Yemeni society member any rate (22.64%) of the study population, were chosen randomly stratified, and applied the tool study of the questionnaire have been built, and employment for the environment Yemeni and make sure indicators of validity and reliability.

The most important results:

- The degree of application of the criterion for the domain of administrative and regulatory community colleges in the Republic of Yemen was moderately, with an overall average of the responses of the study sample was (2.26), ie, when the degree of response (do not agree).
- The degree of application of the standard in the field of special education programs in community colleges in Yemen were moderately, with an overall average of the responses of the study sample was (2.65), ie, when the degree of response (Somewhat agree). As well as the degree of implementation of the standard on the average student services (2.90).
- Overall average private area of faculty (2.63), and the average year>s field of scientific research (2.13), as the overall average for the area of

- community service (2.03)(means that all of these areas are located at the degree of response (do not agree).
- The presence of statistically significant differences at the 0.05 level or less in the Paragraph (faculty, scientific research, community service) to the variable college.
 - The presence of statistically significant differences at the 0.05 level or less in areas: management and organization-students services - Scientific Research- society Service for scientific qualification variable, all for the benefit of the owners of doctoral qualifications.
 - The presence of statistically significant differences at the 0.05 level or less in all Paragraph of the questionnaire to the variable Current job except the Paragraph of educational programs, and were mostly in favor of the function of the department head and Vice Dean.

Recommendations of the study:

- Develop specific quality standards for all areas of work in the community college.
- Training of faculty members and all employees of the college on the application of quality management.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- ابراهيم شفيق، (1996). الجودة الشاملة إمكانية تطبيقها في مؤسسات التعليم الجامعي، القاهرة، دار الكتاب.
- البنا، عادل السعيد وعمار، سامي فتحي (2005). . " إدراك أعضاء هيئة التدريس لمتطلبات الاعتماد وضمان الجودة، والصعوبات التي تواجه تطبيقه بمؤسسات التعليم العالي في مصر - دراسة ميدانية." من بحوث المؤتمر القومي السنوي الثاني عشر (العربي الرابع) : تطوير أداء الجامعات العربية في ضوء معايير الجودة الشاملة ونظم الاعتماد، الجزء الثاني، القاهرة، مركز تطوير التعليم الجامعي - كلية التربية جامعة عين شمس، 18-19 ديسمبر 2005 م.
- البيلاوي حسن، حسين وآخرون(2005). الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد، الأسس والتطبيقات: دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- جريدة الجمهورية، العدد 15980 بتاريخ 18 سبتمبر 2013م، صنعا، قرار رئيس مجلس الوزراء برقم (206) لسنة 2010.
- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الاحصاء السنوي (نسخة الكترونية) 2013م، موقع الجهاز المركزي

للاحصاء، ص، 18.

- الحاج فيصل ، وآخرون (2008)، دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية، اتحاد الجامعات العربية، مجلس ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية، عمان.
- الدليمي جمال داود، و السامرائي عمار عصام، (2011). «التحديات التي تواجه متطلبات الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم الجامعي في الجامعات الخاصة»، بحث مقدم إلى المؤتمر العربي الدولي لجودة التعليم العالي، المنعقد في الجامعة الخليجية من 10-12 / مايو 2011م، البحرين.
- زقروق خالد بن جميل، (2008). «تطبيق إدارة الجودة الشاملة لتحسين أداء كلية خدمة المجتمع والتعليم المستمر بجامعة أم القرى»، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم الإدارة التربوية والتخطيط بكلية التربية، جامعة أم القرى.
- سعيد، عبد الغني محمد عبده، (2008) «معايير اعتماد وضمان جودة التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية في ضوء بعض التجارب التربوية المعاصرة»، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة أسيوط.
- سلامة رمزي والنهار، تيسير (1997). «ضمان النوعية في التعليم العالي : المفهوم والدواعي والآليات» ، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي المصاحب للدورة الثلاثين لمجلس اتحاد الجامعات العربية المنعقد في صنعاء في الفترة الواقعة ما بين 1-3 آذار.
- السماوي، عبد الرقيب علي، (2010). «تقويم نظام ضمان الجودة بجامعة تعز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس» دراسة تحليلية» ، من بحوث المؤتمر العلمي لجامعة عدن حول جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة، والمنعقدة في الفترة من 11-13 أكتوبر، 2010، بجامعة عدن، عدن.
- السيد عبد الجواد، عبد الله، (2005) الإدارة التربوية والتخطيط التربوي، ط1، دار النشر الدولي للنشر والتوزيع، الرياض، م.
- الطريري، عبد الرحمن سليمان . (1998). الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، الرياض : وزارة التعليم العالي.
- طعيمة، رشدي أحمد والبندري، محمد بن سليمان (2004) . التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير. القاهرة، دار الفكر العربي.
- طويقات مشهور محمد عبد ربه (2009). «تطوير المعايير الأكاديمية كأحد ركائز نظم ضمان الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم الجامعي النوعي في الأردن». المؤتمر العلمي السنوي (العربي الرابع / الدولي الأول)، بعنوان الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي (الواقع والمأمول) 8-9 ابريل، جامعة المنصورة: كلية التربية النوعية.
- عبد الرحيم نجاح زكي، (2005). الجودة الشاملة في التعليم، دار البداية، عمان الطبعة الأولى،.
- عبد العظيم حسين، سلامة (2005) ، ضمان الجودة والاعتماد في التعليم، الرياض الدار الصوتية .1421.
- عطوة مجاهد محمد، (2008). ثقافة المعايير والجودة في التعليم، دار الجامعة الجديدة و الأزاربطة، مصر.
- عليمات صالح ناصر(2004). إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التربوية- التطبيق ومقترحات

- التطوير، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع.
- فاضل مها بنت قاسم أحمد، (2011). «إدارة الأقسام الأكاديمية في ضوء معايير الجودة الشاملة والاعتماد بجامعة أم القرى والملك عبد العزيز: دراسة ميدانية على شطر الطالبات»، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم الإدارة التربوية والتخطيط بكلية التربية، جامعة أم القرى.
 - المالكي حمدة بنت محمد، (2010) «تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في مدارس التعليم الثانوي العام من وجهة نظر القيادات التربوية بمحافظة جدة»، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم الإدارة التربوية والتخطيط، كلية التربية، جامعة أم القرى.
 - مجيد، سوسن، شاكر، والزيادات محمد عواد، (2008). الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام والعالي، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان.
 - محفوظ، احمد فاروق، (٢٠٠٤ م). «إدارة لجودة الشاملة والاعتماد للجامعة ومؤسسات التعليم العالي»، المؤتمر السنوي الحادي عشر (العربي الثالث)، آفاق الإصلاح والتطوير بمركز تطوير التعليم الجامعي، بجامعة عين شمس، ص: ١٧ - ٤٩.
 - المركز الوطني لضمان واعتماد المؤسسات التعليمية والتدريبية، (2012) دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، طرابلس.
 - المشهداني حسين محمد (2012). «بناء مسارات ارشادية لضمان جودة البرامج الأكاديمية التقنية»، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد (10)، 2012م، ص ص 101-124.
 - مصطفى عبد العزيز السعيد، (2007). «معايير الجودة والاعتماد في التعليم العالي المصري في ضوء خبرات بعض الدول (تصور مقترح)» المؤتمر القومي السنوي الرابع عشر (العربي السادس)، بعنوان: آفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي: 25-26 نوفمبر، جامعة عين شمس: مركز تطوير التعليم الجامعي.
 - المكتب الاقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الامم المتحدة الانمائي. (2009). مشروع تطوير الاداء النوعي ورفع كفاءة التخطيط المؤسسي في الجامعات العربية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نيويورك: أمريكا.
 - المهدي سوزان، محمد، (2009). «التجارب العالمية والعربية في إدارة نظم الاعتماد الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي وإمكانية الاستفادة منها في مصر». المؤتمر العلمي السنوي (العربي الرابع/ الدولي الأول)، بعنوان الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي (الواقع والمأمول) 8-9 ابريل، جامعة المنصورة: كلية التربية النوعية.
 - النجار، فريد، (2000). إدارة الجامعات ة الجودة الشاملة، ايزاك للنشر.

ثانياً: المراجع الإنجليزية :

1. -Clewes, D. (2005). A student-centred conceptual model of service quality in higher education. *Quality in higher Education*, 9(1), 69504-.
2. -Hamdatu Mohammed and Others (2013), Application of Quality Assurance & Accreditation in the Institutes of Higher Education in the Arab World (Descriptive & Analytical Survey), *American International Journal of Contemporary Research*, Vol. 3 No. 4; April 2013.
3. -Holm-Nielson, L.B,(2001). 'Challenges for Higher Education Systems', Paper Presented at the International Conference on Higher Education, Jakarta, August.
4. -Houghton, J.(1996).Academic Accreditation : Who, What, When, and Why?”, In (*Parks and Recreation*), Vol.(31), No.(2), 1996, P.42.
5. -Norhidayah Ali and Others.(2011) Malaysian Education on Implementation of Quality Assurance.Standard, International Conference on Sociality and Economics Development, IPEDR vol.10 (2011) © IACSIT Press, Singapore.
6. -O’Sullivan, Morris. (2009). Failing gym is like failing lunch or recess: two beginning teachers’ struggle for legitimacy. *Journal of Teaching Physical Education*, 8, 42227-.
7. -Samman Rowaidah.A. and Abualnoor Fatmah(2013). Quality Assurance and Accreditation Requirments OF The College Of Scince and Arts in Yanbu’ in Light of The Standards of The National Commission for Academic Accreditation and Assessment, 1st Annual International Interdisciplinary Conference, AIIC 2013, 2426- April, Azores, Portugal. Proceedings.
8. -Schade, A(2003).Recent Quality Assurance Activities in Germany. In(*European Journal of Education*), Vol.(38), No.(3),2003,P.287.
9. -World Bank (2002). Project Appraisal Document On a Proposed Credit to the Republic Of Yemen For A Higher Education Learning And Innovation Project , 2002. NY: U.S.A

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

1. <http://caqaye.org>.252014-8-.
2. <http://arwauniversity.org>.262014-8-.
3. <http://www.sahafahyemen.net/show40607.html>-272014-9-.
4. <http://www.cso-yemen.org/content.php?lng=arabic&id=661> -
م2014/8/26.

جامعة العلوم الحديثة
University of Modern Sciences



**دراسة الجدوى المائية لزراعة وإنتاج القمح
في ظل ندرة المياه باليمن**

د/ خالد قاسم قائد صالح

دراسة الجدوى المائية لزراعة وإنتاج القمح في ظل ندرة المياه باليمن

د/ خالد قاسم قائد صالح^١

study of feasibility of Wheat agriculture and Production in the Presence of Water Scarcity in Yemen

Abstract

Facing the increase in wheat prices in recent years, Yemen has initiated a policy towards the expansion of wheat agricultural areas and production. In the main time, Yemen annual needs for wheat has risen to two million tons while it produces only 10% of these needs. In the years 2010, 2011, and 2012 Yemen produced 236000, 232000, and 250000 tons of wheat respectively. The total area used for wheat is of no more than 150,000 ha which depends mainly on rainfall. This resulted in a low production about 2000 kg/ha as an average for the years 1995-2012. Yemen has been categorized as one amongst the ten poorest countries in the world with an average of 125m³ of water per person annually. Agriculture consumes about 90% annually of water but the economic return of such use is very low.

This study attempts to recognize the possibility of expansion in the agriculture and production of wheat in the presence of water scarcity addressing the fact that water conservation is far more important than irrigating wheat which could be possibly imported. Adding to that the cost of production of wheat is in increase due to the limited agricultural land that could possibly be irrigated and the limited quantities produced.

One of the most important results of this study is that if wheat agricultural land has been doubled and has been produces in better agricultural conditions, it will not cover more than 20% of the local wheat consumption.

^١ (أستاذ الاقتصاد الزراعي المساعد - كلية الزراعة - جامعة صنعاء) Email: dralodyni@yahoo.com

The study has also found that the price of one m³ of domestic water ranges between 50200- YR, whilst the economic return of one m³ of water used for wheat production dos not go beyond 5 YR. It also indicates that the economic rate of return of Qat production is five times more than that of wheat. Since the policy in Yemen is to encourage free markets, it is very difficult for the farmer to substitute the irrigation of Qat with wheat resulting in a difficulty in expansion of wheat in agriculture in Yemen especially that Yemen through the National Water Strategy and Investment Program (20052015-) states the need to provide water for human needs.

Key words: Wheat, Water, Scarcity, Efficiency.

ملخص الدراسة :

لمواجهة أزمة ارتفاع أسعار القمح اتجهت اليمن في السنوات الأخيرة نحو التوسع في زراعته وإنتاجه. وفي الوقت الذي يُقدر فيه الاحتياج السنوي لليمن من القمح بحوالي 2 مليون طن فإن الإنتاج المحلي لا يغطي 10% من ذلك الاحتياج. فقد بلغ إنتاج اليمن من القمح للأعوام 2010، 2011، 2012 (بآلاف الأطنان) 236، 232، 250، على التوالي. وإجمالي ما يزرع من القمح في اليمن لا يتعدى 150 ألف هكتار، ولأن معظم هذه المساحة معتمدة على الأمطار فالإنتاجية متدنية ولم تتجاوز 2000 كجم/هكتار، فمتوسط حصة الفرد من المياه (1995-2012م) اليمن تُعتبر من بين أفقر عشر بلدان في العالم في المياه، فمتوسط حصة الفرد من المياه المتجددة لا يتجاوز 150م³ في السنة. وتستهلك الزراعة نحو 90% تقريبا من استهلاك اليمن السنوي من المياه، لكن العائد الاقتصادي من استخدام المياه في الزراعة يُعتبر بشكل عام متدني وفي القمح بشكل خاص. تتضمن هذه الدراسة محاولة للتعرف على مدى إمكانية التوسع في زراعة وإنتاج القمح في ظل ندرة المياه باليمن، باعتبار أن الحفاظ على المياه المهددة بالنضوب أهم من زراعة القمح الذي يُمكن استيراده، وعلى اعتبار إن تكلفة إنتاج القمح في اليمن ستظل مرتفعة بسبب محدودية الأرض التي يمكن زراعتها، ومحدودية الكميات التي يمكن إنتاجها.

ومن أهم نتائج هذه الدراسة انه لو تضاعفت مساحة القمح وتم إنتاجه في أحسن الظروف فلن يغطي الإنتاج المحلي أكثر من 20% من الاستهلاك الكلي للقمح. ووجدت الدراسة أن عائد المتر المكعب المستخدم في ري القات يفوق مثيله المستخدم لإنتاج القمح بأكثر من 5 أضعاف، وبما أن النظام المتبع في اليمن هو تشجيع حرية السوق فإنه يصعب على المزارع التضحية بزراعة القات في مقابل إنتاج القمح، وبالتالي يصعب التوسع في زراعة وإنتاج القمح في اليمن، خاصة وأن اليمن تستهدف من خلال الإستراتيجية الوطنية للمياه (2005-2015) إعادة تخصيص المياه لصالح الشرب وتلبية حاجة الناس الملحة. كلمات مفتاحيه : قمح، مياه، ندرة، كفاءة.

مقدمة:

من المؤكد أن ندرة المياه ومحدودية الحيازات الزراعية في اليمن تشكل أهم المعوقات التي تواجه زيادة الإنتاج من محاصيل الحبوب بصفة عامة والقمح بصفة خاصة، وفي السنوات الأخيرة تناقصت إنتاجية وحدة المساحة من القمح وبالتالي قل الإنتاج بحيث لا يغطي 10% من إجمالي الاستهلاك السنوي من القمح ودقيقه. ويعتمد القمح على الري من مياه الأمطار بشكل رئيسي، وفي حالة التوسع بزراعة القمح المروي، فإنه لابد من الأخذ في الاعتبار الجدوى الاقتصادية لزراعته وإنتاجه في ظل ندرة المياه.

تتناول هذه الدراسة مدى إمكانية التوسع في زراعة القمح في ظل ندرة المياه باليمن، على اعتبار أن الحفاظ على المياه أهم من زراعة القمح الذي يمكن استيراده بتكلفة أقل. وقد تمت مناقشة جدوى زراعة القمح في اليمن من خلال محورين رئيسيين، تطرق المحور الأول لتطور زراعة وإنتاج القمح باليمن خلال الفترة 1995-2012م. في حين تضمن المحور الثاني قياس الكفاءة الاقتصادية لزراعة وإنتاج القمح مقارنة ببقية المحاصيل. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه لوتتم مضاعفة المساحة المزروعة بالقمح فإنه لن يلبي 20% من احتياجات اليمنيين السنوية منه في أفضل الأحوال.

خلفية مختصرة حول موضوع الدراسة:

- اليمن حالياً يعاني من حالة عجز في إنتاج الحبوب بعد أن تميز بوفرة إنتاجه في منتصف السبعينيات والثمانينيات مما كان يوفر لليمنيين منتهى الاستقرار ويشكل عماداً للاقتصاد الوطني، لا سيما وأن اليمن كان يصدر ما يفوق حاجته من الحبوب إلى الدول المجاورة، وكان القطاع الزراعي يسهم بأعلى نسبة من الناتج المحلي الإجمالي. لكن الصورة الآن تغيرت بعد ما أصاب القطاع الزراعي من أضرار بالغة بفعل السياسات الزراعية التي تم اعتمادها في الآونة الأخيرة فتحول اليمن من مصدر للحبوب إلى مستورد له.
- في الوقت الذي يُقدر فيه الاحتياج السنوي للبلاد من الحبوب بأكثر من 2.5 مليون طن فإن الإنتاج المحلي يُغطي نسبة تُقدر بأقل من 20%. وتشير البيانات الرسمية إلى أن إنتاج اليمن من الحبوب قد ارتفع من 672 ألف طن في عام 2000 إلى نحو 910 ألف طن في عام 2012م. وبلغ إنتاج القمح للأعوام 2010، 2011، 2012 (بالآلاف الأطنان) 232، 266، و 250 على التوالي.
- وفقاً للبيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، فإن القمح قد احتل المرتبة الأولى بين أهم 30 سلعة مستوردة في عام 2001 والمرتبة الثانية في عام 2012م، حيث تم استيراد ما يقارب الثلاثة مليون طن في عام 2012م، وبثمن بلغ حوالي 207 مليار ريال وهو ما يمثل نسبة 8.5% من إجمالي ثمن الواردات في نفس العام (كتاب الإحصاء السنوي، 2012م).
- إجمالي ما يُزرع من القمح في اليمن لا يتعدى (150 ألف هكتار) ولأن هذه المساحة معتمدة على الأمطار فالإنتاجية متدنية جداً، لا تتجاوز 2 طن/هكتار، أو ترتفع قليلاً عن الطن في بعض السنوات، وأن إجمالي ما تنتجه اليمن من القمح لا يتعدى 250 ألف طن، في حين أن حبوب القمح تستهلك كميات كبيرة من المياه، مقابل كل كيلو جرام يغل عند الحصاد، فإنتاج كيلو غرام واحد من القمح يكلف 750 لتر من المياه، وأن إنتاج طن واحد من القمح يتطلب ضرورة تأمين (1500-3000) طن من المياه.

- تتأثر اليمن بارتفاع أسعار القمح، حيث زاد سعر كيس القمح الذي يزن 50 كيلو جرام بين مايو 2006 و مايو 2012 من حوالي 2000 ريال للكيس إلى حوالي 6000 ريال (أي من 10 دولار إلى 30 دولار)، ونسبة تقارب الـ 200%. وارتفعت أسعار الخبز بنوعية المسطح والروتني من 10 إلى 20 ريالاً.
- والثابت أن مشكلة المياه باتت تمثل مشكلة مزعجة لليمن التي لا تملك أنهاراً ولا بحيرات وفي ظل ندرة الأمطار وارتفاع درجة حرارة الكون وانتشار الجفاف تصبح قضية المياه العذبة قضية أمن قومي وتبقى المفاضلة أمراً لا مفر منه بين زراعة القمح من جهة أو الحفاظ على القدر اليسير من الماء المتوافر من جهة أخرى.
- فاليمن تُعتبر من بين أفقر أربع بلدان في العالم من نصيب الفرد من المياه، فمتوسط حصة الفرد من المياه السنوية المتجددة لا يتجاوز 125م³ في السنة، هذه الحصة لا تمثل سوى 10% مما يحصل عليه الفرد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (3م³ 1250)، ونحو 2% من المعدل العالمي لحصة الفرد والبالغة 7500م³ (الاستراتيجية الوطنية والبرنامج الاستثماري لقطاع المياه 2005-2015).
- في عام 2000م قدر الاستهلاك السنوي من المياه في اليمن بنحو 3.4 مليار متر مكعب، متجاوزاً بأكثر من 75% الموارد السنوية من المياه العذبة المتجددة والمقدرة بحوالي 2.1 مليار متر مكعب، بمعنى أن هناك عجز مائي سنوي يزيد عن مليار متر مكعب (الاستراتيجية الوطنية والبرنامج الاستثماري لقطاع المياه 2005-2015).
- تستهلك الزراعة أكثر من 85% تقريباً من المياه المتاحة سنوياً من المياه، لكن العائد الاقتصادي من استخدام المياه في الزراعة يُعتبر بشكل عام متدني جداً باستثناء بعض المحاصيل عالية القيمة مثل القات وبعض محاصيل الخضار والفاكهة.
- التوسع في زراعة القمح يتطلب مساحات شاسعة جداً، وهي لا تتوفر في اليمن، والأمن الغذائي حالياً يركز على أن البلد يستورد نحو 90%، وينتج 10%، وفي حالة إنتاج 30% من احتياجات اليمن من القمح فإن 70% من الاحتياجات سيتم تغطيتها من خلال الاستيراد.
- اعتماداً على ما سبق تتمثل المشكلة بالنسبة لليمن في حقيقة أن إنتاج القمح يتطلب معدلات عالية من المياه في بلد يعاني ندرة المياه. وإن تكلفة إنتاج القمح في اليمن ستظل دائماً مرتفعة بسبب محدودية الأرض التي يمكن زراعتها، ومحدودية الكميات التي يمكن إنتاجها، وكميات المياه المطلوبة لإنتاج القمح في بلد يعتبر نفاذ الماء من أخطر التحديات التي تواجهه.
- الإشكالية الأكبر التي تواجه اليمن هي أن حجم الاستهلاك من المياه يتزايد نتيجة النمو الطبيعي للسكان، وبالتالي فإن معدل نمو الطلب الكلي على المياه لجميع الاستخدامات يفوق بكثير معدل النمو الطبيعي للزيادة في السكان بالإضافة إلى أنه يفوق معدل نمو التزويد المائي المتاح.

مشكلة الدراسة

يُعتبر تحقيق الكفاءة من استخدام الموارد المائية المتاحة في القطاع الزراعي هدفاً رئيسياً للسياسة الزراعية، حيث يؤدي تحقيق الكفاءة في استخدام تلك الموارد إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ونظراً لمحدودية موارد المياه من ناحية، وتنافس المحاصيل الزراعية فيما بينها في استخدام تلك الموارد من ناحية أخرى، فإن مشكلة الدراسة تتبلور في صعوبة التوسع في زراعة وإنتاج القمح في اليمن نتيجة لندرة المياه وبالتالي تدني الكفاءة الاقتصادية لاستخدام هذا المورد في إنتاج القمح مقارنة ببعض المحاصيل الأخرى.

هدف الدراسة:

- الدراسة تهدف بصفة أساسية إلى دراسة إمكانية استخدام المياه في إنتاج القمح من خلال الهدفين التاليين:
- التعرف على مدى تحقق كفاءة مختلف مدخلات العملية الإنتاجية وذلك من خلال التقديرات الإحصائية لدالة إنتاج القمح والتي هي بمثابة مؤشر لمدى تحقيق الكفاءة الاقتصادية.
- تحديد الكفاءة الاقتصادية الحالية لاستخدام المياه في إنتاج القمح مقارنة بأهم المحاصيل المزروعة باليمن.

حدود الدراسة:

تتعدد مقاييس الكفاءة الاقتصادية المستخدمة في النشاط الإنتاجي الزراعي، وقد تم التركيز في هذا البحث على العلاقة بين متوسط صافي العائد الهكتاري ومتوسط التكلفة الهكتارية للحصول على عائد كل وحدة نقدية (ريال) من متوسط التكلفة الهكتارية، وقامت الدراسة كذلك بدراسة العلاقة بين متوسط الإيراد الهكتاري ومتوسط الاحتياج المائي للهكتار، على اعتبار أن الماء يُعتبر من أهم الموارد الإنتاجية الزراعية في اليمن. وخلصت الدراسة إلى تقدير الكفاءة الاقتصادية للقمح ومقارنتها بالكفاءة لأهم المحاصيل المزروعة في اليمن، وذلك خلال الفترة (1990-2012م).

المنهجية:

استعان الباحث ببعض المناهج والطرق المتبعة في الإحصاء الوصفي، وذلك لتقدير الكفاءة الاقتصادية للقمح خلال الفترة (1990-2012). ولتحديد مدى تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي على مؤشرات الكفاءة الاقتصادية للقمح من عددها تم تقسيم السلسلة الزمنية في البحث إلى فترتين زمنيتين، فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي (1990-1995)، وفترة ما بعد تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي (-1996 2012). واستخدم الباحث برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) لتقدير معادلات الاتجاه العام لمتغيرات الكفاءة خلال الفترات الثلاث.

مصادر البيانات:

اعتمد الباحث على البيانات المتاحة في كتب الإحصاء السنوي، سواء الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء، أو من وزارة الزراعة والري، كما استعان الباحث بالتقارير الرسمية وغيرها الدراسات والأبحاث ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

هيكل البحث:

تمت دراسة الجدوى المائية لزراعة وإنتاج القمح في ظل ندرة المياه باليمن من خلال محورين أساسيين، بالإضافة إلى المقدمة والاستنتاجات وأهم التوصيات وكذا قائمة المراجع، وقد تناول المحور الأول تطور زراعة وإنتاج القمح باليمن خلال الفترة (1995-2012)، في حين تطرق المحور الثاني لدراسة وقياس الكفاءة الاقتصادية لزراعة وإنتاج القمح خلال الفترة (1990-2012).

1. بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث:

استعراض نتائج الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع هذا البحث يُساعد في التعرف على جوانب المشكلة البحثية، وتأكيداً لقاعدة « البدء من حيث انتهى الآخرون» أكدت دراسة حول « القمح - الواقع والطموح في اليمن»⁴ على أن موضوع المياه يشكل أهمية بالغة عند اتخاذ قرار بشأن التوسع بزراعة القمح في المناطق المروية باليمن. وفي دراسة حول « واقع إنتاج الحبوب في اليمن 5 » كانت أهم نتائجها أن أي توسع مستقبلي في الرقعة الزراعية للقمح تحكمه محددات كثيرة أهمها شح المياه وتدهور الأراضي. وفي دراسة بعنوان «اقتصاديات إنتاج الذرة الرفيعة بمنطقة تهامة 6» بينت مدى التفاوت في تكاليف وإنتاج وحدة المساحة باختلاف مصادر الري وفي دراسة حول « تقويم الوضع الحالي لصناعة الخبز في اليمن والأفاق المستقبلية للتطوير 7» بينت أن تدني الإنتاج المحلي من القمح دفع اليمن إلي القيام باستيراد كميات هائلة سنويا من القمح لتأمين احتياجات الاستهلاك السنوي الذي فاق 90%.

يؤكد التقييم البيئي الاجتماعي لقطاع المياه في اليمن⁸ أن زراعة القمح أدت إلى تفاقم المشاكل البيئية المتعلقة بوفرة المياه؛ كما أنها تُضر بالتربة لأنها تستنزف كميات كبيرة من المغذيات النباتية فيها. ويستمر استهلاك المياه في قطاع الزراعة بشكل متزايد بمعدل 30 مليون متر مكعب في السنة (أو 5% في السنة) تقريبا. وإذا ما استمر هذا التوسع في الاستهلاك المفرط للمياه، فإن هذه النسبة ستصل إلى 200% بحلول عام 2025، بالرغم من أن معظم الأحواض ستكون قد جفت بحلول ذلك التاريخ. ويبين التقييم أن زراعة نبات القمح أدت إلى تعقيد مشاكل المياه في اليمن. ويغطي القمح 38 في المائة من مناطق اليمن المروية، ويتم في بعض المناطق اقتلاع المحاصيل الغذائية واستبدالها بالقمح. ومنذ عام 1970، زادت كميات المياه المستخدمة في الري بمقدار 15 مرة، بينما تقلصت الزراعة البعلية (التي تعتمد على المطر) بنحو 30 في المائة. وبسبب نقص المياه، فإن أكثر من نصف الاستثمارات التي تقام في المناطق الريفية باليمن لا تصمد أكثر من خمس سنوات.

وفي دراسة قام بها با سنبل⁹ بينت أن وضعية زراعة القمح وأشارت إلى التدني في إنتاجه وإنتاجيته، وأكدت الدراسة أن أزمة المياه الحادة التي تعاني منها اليمن أثرت سلبا على إنتاج المحصول مما يجعل تحديد الاحتياجات المائية لرفع كفاءة الري أمرا ملحا.

ونظرا لأهمية المياه والأمن المائي في الوطن العربي، فقد كثرت الدراسات الخاصة بهذا المورد على المستويات المختلفة¹⁰ وملخص هذه الدراسات أن نصيب الفرد العربي من المياه ينخفض عبر الزمن، وأنه سيصل إلى مستويات مدنية جدا مع حلول العام 2025م. ما لم يتم الاستغلال الاقتصادي الأمثل للمياه في الزراعة.

٤ عبد الحميد أحمد اليونس (د)، حامد جعفر الجامد (د)، « القمح - الواقع والطموح في اليمن»، ورقة عمل مقدمة للندوة العلمية حول الزراعة بين الاكتفاء الذاتي

وطموح الأمن الغذائي في اليمن بكلية ناصر للعلوم الزراعية جامعة عدن، مارس، ٢٠٠٨م.

٥ إسماعيل عبدالله محرم (د)، واقع إنتاج الحبوب باليمن، ورقة مقدمة لندوة حاضر ومستقبل صناعة الخبز في اليمن، هيئة البحوث والإرشاد الزراعي، وزارة الزراعة، صنعاء، ٢٠٠٤م.

٦ محمد شودي وآخرون، اقتصاديات إنتاج وتسويق الذرة الرفيعة في إقليم تهامة، دراسة للهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي، ١٩٨٢

٧ محمد سالم الصلي (د)، تقويم الوضع الحالي لصناعة الخبز في اليمن والأفاق المستقبلية للتطوير، ورقة مقدمة لندوة حاضر ومستقبل صناعة الخبز في اليمن، هيئة البحوث والإرشاد الزراعي، وزارة الزراعة، صنعاء، ٢٠٠٤م.

٨ شركة الخدمات الاستشارية الهندسية (الهند) الخاصة المحدودة، «تقييم بيئي واجتماعي واسع على مستوى القطاع لبرنامج دعم قطاع المياه»، التقرير النهائي، ٢٠٠٨م

٩ فيصل عبدالله باسنبل، تطوير زراعة القمح في الجمهورية اليمنية، مركز بحوث الأغذية وتقانات ما بعد الحصاد، عدن، ديسمبر ٢٠٠٤م.

١٠ محمود الاشرم (د)، اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١م.

2. تطور زراعة وإنتاج القمح:

- عند الاستعانة ببيانات الجدول رقم (1) والجدول رقم (2) يُمكن استخلاص الحقائق والنتائج التالية:
- اتصفت المساحة المزروعة بالقمح خلال الفترة (1995-2012م) بالتذبذب، بحيث بلغ أقصى مستوى (149 ألف هكتار) عام 2010م وأدنى مستوى (84 ألف هكتار) عام 2004م، بمتوسط 108 ألف هكتار).
 - هناك اتجاه عام متزايد غير معنوي إحصائياً لمساحة القمح بلغ نحو 2.5 ألف هكتار، بمعدل زيادة سنوية بلغت 13.6%. ومن المتوقع أن تصل إلى نحو 148 ألف هكتار عام 2020م.
 - بشكل عام حدث تزايد في إنتاج القمح خلال نفس الفترة، حيث بلغ أقصى مستوى (266 ألف طن) عام 2010 وأدنى مستوى (103 ألف طن) عام 2004م، وبمتوسط 167 ألف طن.
 - هناك اتجاه عام متزايد (غير معنوي إحصائياً) للكمية المنتجة من القمح بمعدل سنوي يبلغ 5.89 ألف طن، بمعدل سنوي بلغ 32.71%. ومن المتوقع أن تصل كمية الإنتاج من القمح عام 2020م إلى نحو 264 ألف طن.
 - بلغ متوسط حجم الواردات من القمح خلال الفترة 1995-2012 حوالي 1827 ألف طن وبما قيمته 417 مليون دولار.
 - يمثل الإنتاج المحلي من القمح بالمتوسط نحو 8.4% من الكمية المتاحة للاستهلاك (كمية الإنتاج المحلي + كمية الواردات).
 - تذبذب مساحة القمح وبالتالي الكميات المنتجة منه يرجع بدرجة رئيسية إلى تذبذب وانخفاض معدل سقوط الأمطار، إضافة إلى اتجاه بعض المزارعين نحو زراعة المحاصيل التي تدر دخل أكبر من دخل محصول القمح مثل محاصيل الخضار والقات.
 - يظل متوسط إنتاجية الهكتار من القمح في اليمن متدنياً بالمقارنة مع متوسط الإنتاجية العالمية (2.71 ط/ه) وكذلك إنتاجة كل من مصر، السعودية، التي وصلت إلى 6.5، 6.1 طن/هكتار، على التوالي

جدول رقم (1) : تطور مساحة وإنتاج القمح، وكمية وقيمة الواردات منه،
خلال الفترة -1995 2012 م

الواردات		الإنتاجية (طن / هكتار)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المتغيرات السنوات
قيمة (مليون دولار)	كمية (ألف طن)				
288	1496	1.68	102	171	1995
121	1625	1.45	103	149	1996
143	1796	1.24	104	129	1997
182	1263	1.50	111	167	1998
151	1187	1.63	86	140	1999
146	1126	1.63	87	142	2000
188	1468	1.63	94	153	2001
156	1266	1.48	89	132	2002
179	1998	1.20	87	104	2003
121	1776	1.23	84	103	2004
207	1303	1.31	86	113	2005
277	953	1.34	111	149	2006
729	2579	1.55	141	219	2007
900	1996	1.38	123	170	2008
731	2789	1.88	118	222	2009
705	2655	1.79	149	266	2010
962	2686	1.86	125	232	2011
1323	2928	1.81	138	250	2012
417	1827	1.55	108	167	المتوسط

المصدر

- 1 . الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والري، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، «كتاب الإحصاء الزراعي لأعوام مختلفة».
- 2 . الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، «كتاب الإحصاء السنوي» أعوام مختلفة.
- 3 . الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، «إحصاءات التجارة الخارجية».

جدول رقم (2) : معادلات الاتجاه الزمني لمساحة وإنتاج القمح خلال الفترة -1995 2012

F	R ₂	R	معدل الزيادة السنوية	T	بيتا	الفا	متوسط الفترة	المقاييس المتغير
10.66	0.36	0.40	1.96	3.26	2.46	84.25	108	المساحة
10.45	0.36	0.40	2.57	3.23	5.89	111.35	167	الإنتاج

المصدر: جمعت وحسبت بواسطة الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (1)

3. قياس الكفاءة الاقتصادية لزراعة وإنتاج القمح :

3-1. الكفاءة الاقتصادية للقمح بنسبة متوسطة صافي العائد الهكتاري إلى متوسط التكاليف الكلية للهكتار يستعرض الجدول رقم (3) تطور الكفاءة الاقتصادية لمحصول القمح في اليمن خلال الفترة (1990-2012)، ويوضح الجدول تصاعد التكلفة الهكتارية عبر الزمن حتى وصلت في عام 2012م إلى نحو 7.5 أضعاف عن سنة الأساس 1990، كما يوضح الجدول أن متوسط فترة ما بعد الإصلاح الاقتصادي وصل إلى نحو 3.3 أضعاف متوسط فترة ما قبل سياسة الإصلاح، لمتوسط التكلفة الهكتارية تقريباً، وهذا يعكس سياسة الإصلاح في إطلاق أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعية، وإلغاء الدعم عليها. أما متوسط صافي العائد الهكتاري خلال فترة الدراسة فقد حدث له ارتفاع عبر الزمن، ووصل في نهاية الفترة إلى نحو 25.3 ضعف عن سنة الأساس، ووصل متوسط الفترة لما بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي إلى أكثر من 6.3 أضعاف متوسط الفترة ما قبل الإصلاح، وارتفاع متوسط صافي العائد الهكتاري يرجع إلى اتباع سياسة الإصلاح المتمثلة في إلغاء الدعم عن القمح المستورد، وإطلاق أسعار الحاصلات الزراعية دون تسعيرها إجبارياً.

جدول رقم (3): تطور الكفاءة الاقتصادية لمحصول القمح في الجمهورية اليمنية خلال الفترة 1990-2012م

الكفاءة الاقتصادية (ريال)	متوسط التكاليف (ريال)	متوسط صافي العائد (ريال)	البيان السنوات
1.03	8485	8729	1990
0.84	10476	8804	1991
1.16	11771	13633	1992
1.02	13376	13684	1993
1.80	15553	28047	1994
1.54	19940	30796	1995
1.30	13267	17282	المتوسط 1
1.43	22353	31874	1996
1.50	25519	38210	1997
1.42	29097	41460	1998
1.47	30341	44591	1999
1.25	33898	42503	2000
1.31	38206	50001	2001
1.32	43031	56769	2002
1.41	44321	62679	2003
1.67	44321	74135	2004
2.22	43212	95878	2005
2.74	45432	124591	2006
3.43	56900	195267	2007
3.38	53278	179939	2008
3.41	55809	190120	2009
3.43	58340	200301	2010
3.46	60871	210482	2011
3.48	63402	220663	2012
2.48	44019	109380	المتوسط 2

المصدر: جمعت وحسبت عن طريق الباحث بالاعتماد على الجداول (6-1)، (6-2) في الملحق.

وبقياس الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الموارد الزراعية في إنتاج القمح، وذلك بقسمة متوسط صافي العائد الهكتاري على متوسط التكلفة الهكتارية للحصول على عائد كل وحدة نقدية (ريال) من متوسط التكلفة الهكتارية، يتبين أن محصول القمح قد تذبذبت الكفاءة الاقتصادية له خلال فترة الدراسة، وبلغ متوسط الفترة ما قبل الإصلاح 1.30 ريال لكل وحدة نقدية (ريال) من التكاليف، ومتوسط فترة ما بعد الإصلاح وصلت إلى نحو 2.48 لكل ريال منفق، وبلغت الكفاءة الاقتصادية عن متوسط الفترة ما بعد الإصلاح أكثر من ضعف متوسط فترة ما قبل الإصلاح، مما يشير إلى ارتفاع الكفاءة الاقتصادية خلال فترة ما بعد الإصلاح عنه في فترة قبل الإصلاح.

يمكن الحصول على الكفاءة الاقتصادية الشهرية، وذلك بقسمة معدل الكفاءة الاقتصادية على عمر المحصول، حيث أن الكفاءة الشهرية في فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي تساوي $1.30 \div 5.5$ شهر (عمر المحصول) فنحصل على الكفاءة الاقتصادية الشهرية، وهي نحو 24 فلس شهرياً، وكذلك عن فترة ما بعد الإصلاح الاقتصادي بنحو 45 فلس شهرياً والجدول رقم (4) يتضمن معادلات الاتجاه الزمني العام للكفاءة الاقتصادية لمحصول القمح للفترات الثلاث، فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي (1990-1995)، فترة ما بعد تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي (1996-2012)، وللفترة كلها (1990-2012)، وقد تم الاستعانة باستخدام متغير انتقالي صوري وهمي، ليعكس الاختلاف بين الفترتين السابق ذكرهما . حيث يتضح من تلك الدوال أن فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي كانت الكفاءة الاقتصادية تتزايد بمعدل سنوي قدره 0.15 ريال سنوياً . أما فترة ما بعد الإصلاح الاقتصادي كانت تتزايد بمعدل حوالي 0.14 ريال سنوياً . أما خلال الفترة كلها والتي تمثل حوالي 18 سنة فكانت تتزايد بمعدل نحو 0.14 ريال سنوياً . ويتبين من ذلك أن الكفاءة الاقتصادية كانت تتزايد بمعدل خلال فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي يعادل أكثر من 1.07 أضعاف فترة الإصلاح الاقتصادي .

يشير معامل التحديد إلى أن حوالي 63% من التغيرات التي تؤثر على قيمة الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الموارد الزراعية في إنتاج محصول القمح يمكن إرجاعها إلى العوامل الاقتصادية التي يعكسها عنصر الزمن، بينما ترجع النسبة الباقية إلى عوامل أخرى غير مقاسه، وذلك خلال الفترة الكلية . وقد حدث ارتفاع معنوي إحصائياً في ثابت الدالة إلى أعلى وذلك من حوالي 0.70 ريال في فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي إلى حوالي 0.85 ريال في فترة ما بعد الإصلاح الاقتصادي. أي أن لتطبيق سياسة الإصلاح اثر على كفاءة استخدام الموارد في إنتاج القمح محلياً.

جدول رقم (4): معادلات الاتجاه الزمني العام للكفاءة الاقتصادية لمحصول القمح في اليمن خلال الفترة 1990-2012م

رقم المعادلة	المعادلة	R	R ²	(F) المحسوبة	معنوية النموذج
١	$Y_t = 0.73 + 0.14X - 0.07D$ $\times \times (2,08) \times \times (4,36) \times \times (3,61)$	0.79	0.63	12.8	معنوي
٢	$Y_1 = 0.50 + 0.12X$ $\times \times (8,27) \times \times (2,45)$	78.0	0.60	6.1	معنوي
٣	$Y_2 = 0.85 + 0.14X$ $\times \times (3,52) \times \times (88.2)$	0.74	0.55	12.36	معنوي

المصدر: حسب من الجدول رقم (3).

(×) تشير إلى معنوية المعلمات المقدرة عند مستوى المعنوية 0.05 .
 (××) تشير إلى معنوية المعلمات المقدرة عند مستوى المعنوية 0.01، 0.05، (ns) تشير إلى عدم المعنوية.
 Yt - تشير إلى الكفاءة الاقتصادية عن الفترة كلها، Y1 تشير إلى الكفاءة الاقتصادية عن فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي، Y2 تشير إلى الكفاءة الاقتصادية عن فترة ما بعد الإصلاح الاقتصادي، X يشير إلى متغير الزمن. D يشير إلى المتغير الصوري.
 2.3 الكفاءة الاقتصادية للمعجم باستخدام نسبة متوسط الإيراد الهكتاري على متوسط الاحتياج المائي للهكتار يوضح الجدول رقم (5) تطور الكفاءة الاقتصادية لمحصول القمح الشتوي في اليمن خلال الفترة (1990-2012)، ويلاحظ من الجدول تذبذب الاحتياج المائي خلال فترة الدراسة، وكان أدنى مستوى له عام 2003 وفي أعلى مستوى له عام 1997، وبلغ متوسط ما بعد الإصلاح الاقتصادي حوالي ضعف الفترة ما قبل الإصلاح وفيما يتعلق بالكفاءة الاقتصادية لمورد المياه خلال فترة الدراسة فقد حدث لها تذبذب، وكانت في أدنى مستوى لها عام 1991، وفي أعلى مستوى لها عام 2012، وبلغ متوسط ما بعد الإصلاح الاقتصادي أكثر من أربعة أضعاف فترة ما قبل الإصلاح، كما بلغت الكفاءة الاقتصادية الشهرية لمورد المياه لفترة ما قبل الإصلاح 0.9 ريال شهرياً، ولفترة ما بعد الإصلاح بنحو 3.8 ريال شهرياً.

والجدول رقم (6) يتضمن معادلات الاتجاه الزمني العام للكفاءة الاقتصادية لمحصول القمح للفترات الثلاث، وتشير الدالة الخطية في فترة ما بعد الإصلاح الاقتصادي إلى زيادة معنوية لمعدل الكفاءة الاقتصادية سنوياً بمعدل 3.72 ريال في المتوسط، بينما زادت زيادة معنوية بمعدل أقل في فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي بنحو 1.44 ريال في المتوسط سنوياً، أما خلال الفترة كلها فقد زادت الكفاءة الاقتصادية بمعدل سنوي معنوي إحصائياً حوالي 3.47 ريال . ويشير معامل التحديد إلى أن حوالي 86% من التغيرات التي تؤثر على قيمة الكفاءة الاقتصادية لاستخدام مورد المياه في إنتاج محصول القمح خلال الفترة كلها يمكن إرجاعها إلى العوامل الاقتصادية التي يعكسها عنصر الزمن، بينما ترجع النسبة الباقية إلى عوامل أخرى غير مقاسه . وقد حدث انتقال معنوي إحصائياً في ثابت الدالة إلى أعلى وذلك من حوالي 0.04 ريال لفترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي إلى حوالي 2.53 ريال في فترة ما بعد الإصلاح الاقتصادي . أي أن استخدام مورد المياه في الفترة الثانية حقق كفاءة تزيد عن نظيرتها في الفترة الأولى بنحو 2.49 ريال /سنة .

جدول رقم (5): تطور الكفاءة الاقتصادية لاستخدام مورد المياه في إنتاج محصول القمح في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (1990-2012)

الكفاءة الاقتصادية (ريال / متر مكعب)	متوسط الاحتياج المائي (متر مكعب)	متوسط صافي العائد (ريال)	البيان السنوات
2.49	3503	8729	1990
2.48	3533	8804	1991
3.88	3516	13633	1992
3.87	3533	13684	1993
8.08	3472	28047	1994
9.21	3343	30796	1995
4.96	3483	17282	المتوسط 1
9.99	3189	31874	1996
9.29	4113	38210	1997
13.41	3092	41460	1998
12.21	3652	44591	1999
10.43	4075	42503	2000
12.60	3969	50001	2001
14.54	3905	56769	2002
20.90	2999	62679	2003
24.71	3000	74135	2004
29.96	3200	95878	2005
36.64	3400	124591	2006
65.09	3000	195267	2007
58.04	3100	179939	2008
62.95	3020	190120	2009
66.77	3000	200301	2010
65.78	3200	210482	2011
71.18	3100	220663	2012
34.38	3354	109380	المتوسط

المصدر: جمعت وحسبت عن طريق الباحث بالاعتماد على الجداول (2-6)، (3-6) بالمالحق.

جدول رقم (6): معادلات الاتجاه الزمني العام للكفاءة الاقتصادية لمحصول القمح لمورد المياه في الجمهورية اليمنية خلال الفترة 1990-2007م

معنوية النموذج	(F) المحسوبة	R ²	R	المعادلة	رقم المعادلة
معنوي	22.75	0.75	0.86	$- 3,47X + 10.7 = Yt$ $14,60D$ $\times (2,06-) \times (38.05) \times (1,77-)$	1
معنوي	23.71	0.85	0.93	$1,44X + 0,04 = Y1$ $\times (4,87) n(0,32-)$	2
معنوي	21.61	0.68	0.83	$3,72X + 03.2 = Y2$ $\times (60.4) ns(0,43-)$	3

المصدر: حسبت من الجدول رقم (5).

(×) تشير إلى معنوية المعلمات المقدرة عند مستوى المعنوية 0.05 .

($\times \times$) تشير إلى معنوية العلامات المقدرة عند مستوى المعنوية 0.05, 0.01 (ns) تشير إلى عدم المعنوية. (Y_t) تشير إلى الكفاءة الإقتصادية عن الفترة كلها ، (Y_1) تشير إلى الكفاءة الإقتصادية عن فترة ما قبل الإصلاح الإقتصادي ، (Y_2) تشير إلى الكفاءة الإقتصادية عن فترة ما بعد الإصلاح الإقتصادي ، (X) يشير إلى متغير الزمن . D يشير إلى المتغير الصوري.

3.3. قياس الكفاءة باستخدام المتوسط الهندسي:

يمكن الحصول على الكفاءة الإقتصادية لاستخدام أكثر من مورد إنتاجي في إنتاج محاصيل معينة من خلال المتوسط الهندسي، حيث يتم الحصول على الكفاءة الإقتصادية لكل مورد بإحدى طرق قياس الكفاءة السابق ذكرها، ثم الحصول على المتوسط الهندسي لمعدلات الكفاءة الإقتصادية للموارد المستخدمة في إنتاج تلك المحاصيل، ومن خلال قيم المتوسط الهندسي يمكن المقارنة بين المحاصيل المختلفة، من حيث الكفاءة الإقتصادية في استخدام الموارد الإنتاجية الزراعية، أو المفاضلة بين أفضل المناطق الإنتاجية لمحصول ما، أو بين أصناف المحصول الواحد في المواسم المختلفة^(١١). واعتماداً على ما سبق قامت الدراسة باستخدام المتوسط الهندسي لتقدير الكفاءة الإقتصادية لموردي رأس المال ومياه الري، على نفس أهم المحاصيل المزروعة باليمن، وذلك باستخدام متوسطات الكفاءة لكل فترة.

والجدول رقم (7) يوضح الكفاءة الإقتصادية الإنتاجية لاستخدام موردي رأس المال والمياه في إنتاج أهم المحاصيل المزروعة في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (1990-2012). وقد كان ترتيب المحاصيل المزروعة خلال الفترة الأولى (1990-1995) تصاعدياً من حيث قيم المتوسط الهندسي للكفاءة الإقتصادية لاستخدام الموردين على النحو التالي: القات، البرسيم، العنب، الطماطم، البطاطس، الفول، العدس، البن، اللوبيا، القمح، القطن، الذرة الشامية، الذرة الرفيعة والدخن، بنحو: 7.014، 11.581، 1.042، 1.251، 1.384، 2.243، 2.372، 2.523، 2.591، 3.322، 3.745، 4.807، 5.636 سنة ، على الترتيب في حين كان الترتيب خلال الفترة الثانية (1996-2007) تصاعدياً على النحو التالي: القات، البرسيم، العنب، البطاطس، القمح، اللوبيا، البن، الذرة الشامية، القطن، الطماطم، الذرة الرفيعة، الفول العدس، بنحو: 22.38، 6.95، 8.70، 6.81، 6.23، 5.99، 5.52، 4.53، 4.36، 3.52، 2.93، 1.95، 1.25 ريال / سنة تقريبا على الترتيب ويمكن استخدام هذا المؤشر عند إنتاج المحاصيل المختلفة، إذا لم توجد محددات معينة على الإنتاج الزراعي سواء كان هذا الإنتاج لمحصول منفرد أو لمحاصيل مختلفة، فيتم تحديد المساحات بنسب المتوسط الهندسي للكفاءة الإقتصادية لاستخدام الموارد الإنتاجية الزراعية.

١١) في هذه الحالة سيعرف المتوسط الهندسي (G.M) لمجموعة (n) من معدلات الكفاءة الإقتصادية الإنتاجية لاستخدام الموارد الإنتاجية الزراعية في إنتاج أهم المحاصيل بأنه الجذر النوني n في root لها ضريبها،

$$\sqrt[n]{X_1 * X_2 * \dots * X_n} = G.M$$

جدول رقم (7): تقدير الكفاءة الاقتصادية الإنتاجية لاستخدام موردي رأس المال والمياه في إنتاج أهم المحاصيل المزروعة في الجمهورية اليمنية خلال الفترة 1990-2012

المتوسط الهندسي				كفاءة مورد مياه الري		كفاءة مورد رأس المال		البيان المحصول
الفترة الثانية		الفترة الأولى		الفترة الثانية	الفترة الأولى	الفترة الثانية	الفترة الأولى	
6.228	5	2.243	10	20.63	3.87	1.88	1.30	القمح
2.926	11	1.042	13	6.07	0.92	1.41	1.18	الذرة الرفيعة والدخن
4.525	8	1.251	12	11.44	1.72	1.79	0.91	الذرة الشامية
6.812	4	3.745	5	27.79	12.09	1.67	1.16	البطاطس
3.524	10	4.807	4	9.00	6.62	1.38	3.49	الطماطم
6.954	3	5.636	3	39.64	26.92	1.22	1.18	العنب
5.987	6	2.372	9	21.59	4.20	1.66	1.34	اللوبياء
1.265	13	2.591	7	6.15	8.50	0.26	0.79	العدس
1.948	12	3.322	6	9.49	10.41	0.40	1.06	الفاول
5.518	7	2.523	8	21.00	6.56	1.45	0.97	البن
4.360	9	1.384	11	12.76	2.28	1.49	0.84	القطن
22.380	1	11.581	1	207.83	80.80	2.41	1.66	القات
8.700	2	7.014	2	28.56	19.22	2.65	2.56	البرسيم المستديم

المصدر: جمعت وحسبت عن طريق الباحث بالاعتماد على الجداول (1-6)، (2-6)، (3-6) بالملحق.

4. الاستنتاجات:

- نتيجة لمحدودية المساحة الصالحة للزراعة في اليمن (3% من إجمالي المساحة) فإنه لو تضاعفت مساحة القمح وتم انتاجه في أحسن الظروف لن يغطي الإنتاج المحلي أكثر من 20% من الاستهلاك الكلي للقمح.
- متوسط سعر المتر المكعب من المياه المخصصة للشرب والاستخدام المنزلي بين 50 إلى 200 ريال. في حين لا يتجاوز عائد المتر المكعب في إنتاج القمح 5 ريال.
- عائد المتر المكعب المستخدم في ري القات يفوق مثيله المستخدم لإنتاج القمح بأكثر من 5 أضعاف، وبما أن النظام المتبع في اليمن هو تشجيع حرية السوق فإنه يصعب على المزارع التضحية بزراعة القات في مقابل إنتاج القمح.

5. التوصيات:

- تحسين إنتاجية القمح من خلال التوسع في مجال البذور المحسنة وإجراء البحوث الزراعية وتحديد المناطق والمناخات الزراعية المناسبة لزراعته والتوسع فقط في الأصناف التي تتميز بالإنتاجية العالية منه.
- زيادة الإنتاج الزراعي من محاصيل الحبوب الأخرى ذات الاحتياجات المائية القليلة والإنتاجية العالية لتحقيق مستويات عالية من الأمن الغذائي البديل للقمح أو المكمل له. وتعتبر الذرة الرفيعة من الحبوب الأكثر أهمية مقارنة بالقمح.
- الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية المتاحة لزراعة سلع زراعية عالية الكفاءة لزيادة قيمة الصادرات منها من أجل توفير العملات الصعبة لمواجهة فاتورة استيراد القمح.

6. قائمة المراجع:

1. الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والري، "الزراعة قطاع واعد لاقتصاد متنوع في اليمن - الإستراتيجية الوطنية لقطاع الزراعة (-2012 2016م)", مارس 2012م.
2. الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، "كتاب الإحصاء السنوي للسنوات 1990-2014".
3. الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والري، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي والتوثيق، «كتاب الإحصاء السنوي للسنوات 1990-2014».
4. الجمهورية اليمنية، وزارة المياه والبيئة، «الاستراتيجية الوطنية والبرنامج الاستثماري لقطاع المياه 2005-2009»، الطبعة الثانية، مايو 2005.
5. الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، «الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية وللتخفيف من الفقر (2006-2010)» أغسطس.
6. الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والري، الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة، «التقرير السنوي لقطاع الزراعي لعام 2007»، سبتمبر، 2008م.
7. جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، «الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية»، المجلد (23)، الخرطوم 2012.
8. عبد الحميد احمد اليونس (د)، حامد جعفر الحامد (د)، «القمح- الواقع والطموح في اليمن»، ورقة عمل مقدمة للندوة العلمية حول الزراعة بين الاكتفاء الذاتي وطموح الأمن الغذائي في اليمن بكلية ناصر للعلوم الزراعية جامعة عدن، مارس، 2008م.
9. إسماعيل عبد الله محرم (د)، واقع إنتاج الحبوب باليمن، ورقة مقدمة لندوة حاضر ومستقبل صناعة الخبز في اليمن، هيئة البحوث والإرشاد الزراعي، وزارة الزراعة، صنعاء، 2004م.
10. محمد شودري وآخرون، اقتصاديات إنتاج وتسويق الذرة الرفيعة في إقليم تهامة، دراسة للهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي، 1982م.
11. محمد سالم المصلي (د)، تقويم الوضع الحالي لصناعة الخبز في اليمن والأفاق المستقبلية للتطوير، ورقة مقدمة لندوة حاضر ومستقبل صناعة الخبز في اليمن، هيئة البحوث والإرشاد الزراعي، وزارة الزراعة، صنعاء، 2004م.

12. شركة الخدمات الاستشارية الهندسية (الهند) الخاصة المحدودة، «تقييم بيئي واجتماعي واسع على مستوى القطاع لبرنامج دعم قطاع المياه»، التقرير النهائي، 2008م.
13. فيصل عبدالله باسنبل، «تطوير زراعة القمح في الجمهورية اليمنية»، مركز بحوث الأغذية وتقانات ما بعد الحصاد، عدن، ديسمبر 2004م.
1. محمود الاشرم (د)، «اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001م.
2. الابراهيم، سالم نائف، «إدارة الطلب على المياه ترشيد الاستهلاك وتقليل الفاقد»، مؤسسة المرشد للإعلانات والنشر، 2003.
3. مكتب الأمم المتحدة باليمن، «التقييم القطري المشترك لليمن عام 2005».

جدول الملاحق رقم (1): متوسط العائد أهكتاري (ريال/هكتار) لأهم المحاصيل المزروعة باليمن خلال الفترة 1990-2012

(الأرقام: الف ريال يمني)

المنحصول السنوات	القمح	البطاطس	الطماطم	العدس	الذول	البرسيم	الذرة الرفيعة	الذرة الشامية	اللوبياء	البن	القطن	العنب	الفاقات
1990	17	128	46	43	44	151	16	23	22	107	32	650	1035
1991	19	137	50	46	48	166	18	25	23	115	35	598	1163
1992	25	151	55	50	53	744	19	27	25	126	38	595	1251
1993	27	166	60	55	58	195	21	30	28	139	42	650	1375
1994	44	195	73	65	68	139	25	35	33	163	50	833	1544
1995	51	239	78	79	83	246	39	51	48	199	90	1124	1714
المتوسط	31	169	60	56	59	273	23	32	30	141	48	742	1347
1996	54	246	84	80	84	271	41	57	54	201	73	1028	1809
1997	64	271	88	84	88	221	44	66	58	211	125	937	1816
1998	71	321	89	95	99	336	50	74	66	238	132	957	1859
1999	75	336	90	99	103	327	54	85	69	248	150	980	2581
2000	76	327	91	103	108	338	56	87	71	258	145	1069	2231
2001	88	338	92	107	112	284	61	88	80	305	183	1094	2528
2002	100	339	90	117	112	213	77	99	90	311	187	1107	2710
2003	107	348	98	123	113	221	80	120	91	314	189	1120	2876
2004	118	350	100	115	117	223	82	151	96	311	210	1143	2909
2005	139	352	112	121	121	228	90	198	122	311	225	1144	3100
2006	170	361	109	112	121	229	106	210	166	311	230	1149	3129
2007	252	379	151	113	122	230	141	235	200	319	241	1157	3151
2008	180	424	128	136	139	233	115	202	155	367	263	1283	3438
2009	190	439	132	141	144	230	121	214	163	381	276	1317	3573
2010	200	455	136	146	149	227	133	226	171	395	290	1350	3708
2011	210	470	141	151	154	224	133	237	180	409	304	1384	3843
2012	221	486	145	156	158	220	139	249	188	423	312	1418	3978
المتوسط	136	367	110	118	120	250	90	153	119	312	232	1155	2896

7. الملاحق:

المصدر: جمعت وحسبت من قبل الباحث بالاعتماد على:

1. الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والري، الإدارة العامة للإحصاء والتوثيق الزراعي، « كتاب الإحصاء الزراعي ». أعوام مختلفة؟
2. الجمهورية اليمنية، بنك التسليف التعاوني والزراعي، " التكاليف المعيارية لزراعة وإنتاج محاصيل الجيوب والخضروات والمحاصيل النقدية"، مارس، 1995.
3. الجمهورية اليمنية، بنك التسليف التعاوني والزراعي، " التكاليف المعيارية لزراعة وإنتاج البن والفواكه"، مارس، 1995.
4. الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والري، الإدارة العامة للتسويق الزراعي، إدارة الدراسات والمعلومات التسويقية، « التقرير السنوي لحركة الأسعار والكميات لأهم محاصيل الخضار والفواكه في الأسواق الرئيسية لبعض المحافظات»، أعوام مختلفة.

جدول الملاحق رقم (2): متوسط التكاليف الهكتارية (ريال/هكتار) لأهم المحاصيل المزروعة باليمن خلال الفترة 1990-2012

(الأرقام: الف ريال يمني)

المحصول السنوات	القمح	البطاطس	الطماطم	العدس	الذول	البرسيم	الذرة الرفيعة	الذرة الشامية	اللوبياء	البن	القطن	العنب	الفاكهة
1990	8	58	6	20	18	16	7	11	6	36	17	345	209
1991	10	61	11	25	23	20	9	13	11	60	21	356	313
1992	12	68	12	28	25	23	10	15	12	68	23	297	400
1993	13	77	16	32	29	26	11	17	13	77	26	281	522
1994	16	90	18	37	34	30	12	20	16	89	31	314	574
1995	20	115	20	47	43	39	15	25	20	101	39	449	644
المتوسط	13	78	13	31	29	26	11	17	13	72	26	340	444
1996	22	116	22	52	48	43	17	28	22	107	43	453	670
1997	26	116	23	59	54	52	19	29	25	114	49	570	672
1998	29	123	28	67	61	59	21	33	28	102	55	508	678
1999	30	136	30	70	64	66	22	34	29	109	58	504	699
2000	34	133	34	77	71	67	25	38	33	107	64	319	705
2001	38	116	38	86	79	72	28	43	37	110	72	572	706
2002	43	121	40	97	88	80	31	48	41	115	80	425	780
2003	44	122	43	96	91	84	36	51	42	116	81	432	808
2004	44	121	44	100	92	86	41	51	43	117	82	459	804
2005	43	132	51	101	92	88	41	54	45	117	83	491	818
2006	45	124	64	102	93	89	42	57	45	122	85	513	821
2007	47	123	84	102	95	91	42	60	47	129	87	565	843
2008	53	145	66	119	110	104	46	63	53	138	99	547	945
2009	56	149	70	121	115	109	48	67	55	142	104	559	976
2010	58	153	73	130	120	114	50	70	58	146	109	570	1008
2011	61	157	77	136	125	119	53	73	60	150	113	582	1039
2012	63	161	80	141	130	124	55	76	63	154	118	594	1070
المتوسط	43	132	51	97	90	85	36	51	43	123	81	510	826

المصدر: نفس مصادر الجدول (1-6).

جدول الملاحق رقم (3): متوسط الاحتياجات المائية الهكتارية (متر مكعب) لأهم المحاصيل المزروعة باليمن خلال الفترة 1990-2012 (×)

(الارقام: بالمتر المكعب)

الحصول السنوات	القمح	البطاطس	الطماطم	العدس	الذول	البرسيم	الذرة الرفيعة	الذرة الشامية	اللوبياء	البن	القطن	العنب	الفاكهة
1990	3503	7755	6274	2899	2899	6823	11067	8106	3563	9403	6506	16281	10531
1991	35333	8442	6821	2857	2857	6841	11053	7641	3416	9423	7143	15716	10554
1992	3516	6407	6610	2828	2827	6429	11032	7694	3758	9391	7169	13830	10518
1993	35336	7316	6678	2776	2776	6719	10977	7679	3476	9421	6935	13716	10552
1994	34723	7745	6812	2810	2859	6834	11047	7764	3500	9328	8312	13576	10447
1995	3343	7760	6804	3912	3912	5204	11077	7717	4087	9675	8832	18926	10836
المتوسط	19292	7571	6667	3014	3022	6475	11042	7767	3633	9440	7483	15341	10573
1996	4189	7694	6677	3844	3844	7570	7634	7499	3038	10211	8788	18581	11437
1997	4113	7755	6797	4626	4626	7212	7812	7582	3048	9916	8817	17948	11106
1998	5092	7195	6654	3410	3410	5380	8335	8063	3028	6938	8837	15139	7771
1999	3652	7553	6410	3270	3270	6306	6113	7216	2984	7617	8807	15166	8531
2000	4075	8414	6809	3597	3597	5678	6564	7415	2954	7645	8835	15199	8562
2001	3969	8159	6822	3327	3327	5870	6579	7359	2900	7395	8747	15199	8283
2002	3905	7999	6688	3350	3350	6604	6268	7341	2987	8864	9073	15770	9927
2003	2999	7012	5675	3008	2342	5565	6787	5456	2568	6754	6543	12321	8787
2004	3000	7654	5789	3005	2654	7654	7688	6783	2098	7659	7654	13423	8987
2005	3200	6786	6228	3565	3000	6578	7891	5671	3001	6540	7221	14924	9000
2006	3400	6570	6006	3908	3001	7689	6765	5910	2123	6578	8111	11232	7879
2007	3000	6567	6432	3453	2900	6550	6542	6034	2900	7891	6540	13543	9121
2008	3100	6534	6547	3213	3000	6543	6444	6000	3000	7432	6432	12000	9000
2009	3020	6542	6432	3321	3210	6234	6342	6100	3100	7653	6532	12050	9001
2010	3000	6432	6432	3321	3100	6541	6411	6020	3000	7431	6321	12000	9020
2011	3200	6435	6542	3311	3150	6210	6000	9050	3100	7200	6333	12100	9000
2012	3100	6234	6451	3231	3210	6200	6000	9000	3000	7000	6000	12000	9000
المتوسط	3530	7149	6435	3456	3235	6493	6834	6971	2872	7690	7623	14035	9083

(×) نظراً لعدم وجود مقننات مائية للمحاصيل المختلفة في اليمن، فقد قام الباحث بتقسيم اليمن إلى ثلاثة أقاليم رئيسية: السهول الساحلية، المرتفعات الوسطى، والهضبة الشرقية، وذلك لحساب متوسط الاحتياج المائي لري كل محصول. واستخدم الباحث طريقة Penman التي تأخذ في الاعتبار اثر العوامل المناخية، ونوع المحصول ومراحل نموه، مع مراعاة اثر المطر الفعال. واستعان الباحث بالكتيب التدريبي رقم 3 (الاحتياجات المائية للري) الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والذي أعده المعهد الدولي لإصلاح وتحسين الأراضي عام 1993م.

جامعة العلوم الحديثة
University of Modern Sciences



**دراسة قياسية لتقدير دالة الطلب على القمح
في الجمهورية اليمنية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٢**

د / على عبد الله محمد اليساني

دراسة قياسية لتقدير دالة الطلب على القمح في الجمهورية اليمنية خلال الفترة 1990-2012

د / على عبد الله محمد اليساني^١

Abstract

The purpose of this research is to identify the responsible factors for determining the amount of imports of the Republic of Yemen from wheat, through the derivation of the demand for this strategic crop is important, as well as learn how the impact of these factors on the demand function, and thus can influence the size of the demand for this crop to reduce Imports of it.

In order to achieve the study objectives descriptive and analytical method was used as statistical rules methods of economic standard, which include simple linear regression and multiple analyzes and progress to assess the determinants of the Yemeni demand for wheat in the linear image.

Results of the regression in linear model analysis indicated that both the amount of Yemeni production of wheat variables (X_2), and variable Yemeni consumption of wheat (X_3), and variable world imports of wheat is responsible for determining the required amount of wheat with proven statistical moral each at the abstract level (0.05), and that these three variables together explain about 99.7% of the changes in the required quantity of wheat during the study period.

The linear model to the Yemeni production of wheat increased by thousand tons will lower the amount imported about 400 tons, while the increase in consumption by tons and production shortfalls lead to increased imports of wheat amount by 980 tons. The increase in global imports Bmekdr million tones would lead to an increase in demand in the world market price rises and therefore the amount of Yemeni imports by 1.69 tons.

١- أستاذ الإحصاء والاقتصاد الزراعي المساعد - قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة صنعاء

المستخلص:

يستهدف هذا البحث التعرف على العوامل المسؤولة عن تحديد كمية واردات الجمهورية اليمنية من القمح ، وذلك من خلال اشتقاق دالة الطلب على هذا المحصول الاستراتيجي الهام، إلى جانب التعرف على كيفية تأثير تلك العوامل على هذا الطلب، وبالتالي يمكن التأشير على حجم الطلب على هذا المحصول لتقليل الواردات منه ولكي تحقق الدراسة أهدافها تم استخدام الأسلوب الوصفي والتحليلي، وتم استخدام القواعد والأساليب الإحصائية والاقتصادية القياسية التي تتضمن تحليلات الانحدار الخطي البسيط والمتعدد والمرحلي لتقدير العوامل المحددة للطلب اليمني على القمح وذلك في الصورة الخطية. وقد أشارت نتائج تحليل الانحدار المتدرج في النموذج الخطي إلى أن متغيرات كل من كمية الإنتاج اليمني من القمح (X_2)، ومتغير الاستهلاك اليمني من القمح (X_3)، ومتغير الواردات العالمية من القمح مسؤولة عن تحديد الكمية المطلوبة من القمح مع ثبوت المعنوية الإحصائية لكل منهم عند مستوى معنوية (0.05)، وان هذه المتغيرات الثلاثة مجتمعة تفسر حوالي 99.7% من التغيرات الحادثة في الكمية المطلوبة من القمح خلال فترة الدراسة.

وأشار النموذج الخطي إلى أن زيادة الإنتاج اليمني من القمح بمقدار ألف طن سيؤدي إلى انخفاض الكمية المستوردة بمقدار 400 طن، بينما زيادة في الاستهلاك بمقدار ألف طن وعجز في الإنتاج يؤدي إلى زيادة الكمية المستوردة من القمح بمقدار 980 طن. في حين أن زيادة الواردات العالمية بمقدار مليون طن سيؤدي إلى زيادة الطلب عليه في الأسواق العالمية فيرتفع سعره وبالتالي كمية الواردات اليمنية بمقدار 1.69 طن.

مقدمة:

يعتبر القمح المحصول الحبوب الرئيسي في العالم بصفة عامة والجمهورية اليمنية بصفة خاصة ، حيث يعد رغيخ الخبز الناتج من دقيقه الغذاء الرئيسي للسواد الأعظم من السكان ، لكونه يمد جسم الإنسان بالكربوهيدرات اللازمة للقيام بالأنشطة المختلفة، إلى جانب استخدام الناتج الثانوي (الردة) في عمل العلائق التي تتغذى بها الحيوانات والدواجن بالإضافة إلى استخدام المحصول الثانوي للقمح (التبن) كغذاء مباشر للحيوانات بالإضافة إلى استخدامه في سقوف المنازل وتسوية الجدران الداخلية لها وبالأخص في الأرياف هذا وقد أنتجت الجمهورية اليمنية نحو 149 ألف طن في المتوسط للفترة الأولى (1990 - 1999)، ونحو 300 ألف طن في المتوسط للفترة الثانية (2000-2012). بينما استهلكت نحو 1693 ونحو 3586 ألف طن كمتوسط لنفس الفترتين وذلك في أغراض الاستهلاك المختلفة. ويتم تغذية العجز من هذا المحصول عن طريق الاستيراد، حيث استوردت الجمهورية اليمنية 1601 ألف طن كمتوسط للفترة الأولى مثلت قيمتها نحو 147 مليون دولار نحو 11% من الصادرات الكلية ، ونحو 6% من الواردات الكلية، ونحو 956% من الصادرات الزراعية، ونحو 46% من الواردات الزراعية كمتوسط للفترة الأولى. بينما استوردت حوالي 3337 ألف طن بقيمة بلغت نحو 581 مليون دولار مثلت نحو 15% من الصادرات الكلية ، ونحو 11% من الواردات الكلية، ونحو 1049% من الصادرات الزراعية، ونحو 65% من الواردات الزراعية كمتوسط للفترة الثانية.

مشكلة البحث:

تنحصر مشكلة البحث في الزيادة المطردة في قيمة واردات الجمهورية اليمنية من القمح والتي تلتهم نسبة كبيرة من قيمة الواردات الزراعية سنة بعد أخرى نتيجة للزيادة السكانية من جهة والتحسين في أنماط استهلاك السكان من جهة أخرى مما يحمل الدولة أعباءً كبيرة من العملة الصعبة التي يفترض توجيهها لتمويل خطط وبرامج التنمية في البلاد.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على العوامل المسؤولة عن تحديد كمية واردات الجمهورية اليمنية من محصول القمح وذلك من خلال اشتقاق دالة الطلب على هذا المحصول، بالإضافة إلى جانب التعرف على كيفية تأثير تلك العوامل على هذا الطلب، وبالتالي يمكن التأشير على حجم الطلب على هذا المحصول لتقليل الواردات منه.

منهج الدراسة ومصادر البيانات:

تم استخدام الكمية المستوردة من القمح كمتغير تابع، ثم افترض البحث العوامل التالية كمتغيرات مستقلة تؤثر في تلك الكمية المستوردة من محصول القمح، مع الأخذ في الاعتبار أن الكمية المستوردة من المحصول وبتنكن السنة (t) هي دالة في العوامل المستقلة المختلفة في السنة السابقة للسنة (t) أي في السنة (t-1).

$$X1 = \text{قيمة الصادرات اليمنية في السنة (t-1).}$$

حيث تمثل قيمة الصادرات اليمنية العملة الصعبة التي تدفع في مقابل الواردات اليمنية المختلفة ومنها الواردات من القمح.

$$X2 = \text{إنتاج الجمهورية اليمنية من القمح في السنة (t-1).}$$

حيث أن عجز الإنتاج عن الوفاء بمتطلبات الاستهلاك للأغراض المختلفة يدفع إلى مزيد من الاستيراد.

$$X3 = \text{الاستهلاك اليمني من القمح في السنة (t-1).}$$

حيث أن زيادة الاستهلاك مع عجز الإنتاج تؤدي بالطبع إلى مزيد من الاستيراد.

$$X4 = \text{عدد سكان الجمهورية اليمنية في السنة (t-1).}$$

حيث أن زيادة عدد السكان تؤدي إلى زيادة الاستهلاك من المحصول ومع عجز الإنتاج تزيد الواردات.

$$X5 = \text{الدخل القومي اليمني في السنة (t-1).}$$

حيث أن زيادة الدخل القومي يؤدي إلى توفر القوة الشرائية اللازمة لتمويل الواردات من المحصول.

$$X6 = \text{سعر صرف الدولار بالريال اليمني في السنة (t-1).}$$

حيث أن ارتفاع سعر صرف الدولار بالريال اليمني يؤدي إلى ارتفاع قيمة الواردات اليمنية من المحصول وبالتالي تقليل الكمية المستوردة.

$$X7 = \text{سعر استيراد اليمن للطن من المحصول في السنة (t-1).}$$

حيث أن زيادة سعر الاستيراد يؤدي إلى ارتفاع قيمة الواردات من المحصول، وبالتالي يكون هناك اتجاهها

لخفض الكميات المستوردة منه.

$$X8 = \text{السعر العالمي للطن من المحصول في السنة } (t-1).$$

حيث أن زيادة السعر العالمي تؤدي إلى ارتفاع سعر الاستيراد اليمني.

$$X9 = \text{الإنتاج العالمي من المحصول في السنة } (t-1).$$

حيث أن زيادة الإنتاج العالمي من محصول القمح تعني انخفاض السعر العالمي للمحصول وبالتالي انخفاض

قيمة الواردات اليمنية منه. وبالتالي تتأثر الكمية المستوردة منه.

$$X10 = \text{المخزون العالمي من المحصول في السنة } (t-1).$$

حيث أن زيادة المخزون العالمي من القمح تعني زيادة الكمية المعروضة منه وبالتالي انخفاض سعره عالمياً،

وبالتالي سعره الاستيرادي، وهذا يؤثر على الكمية المستوردة منه.

$$X11 = \text{الاستهلاك العالمي من المحصول في السنة } (t-1).$$

حيث أن زيادة الاستهلاك العالمي تؤدي إلى زيادة الطلب على المحصول فيرتفع سعره، وبالتالي ارتفاع

قيمة فاتورة الدول المستوردة ومنها الجمهورية اليمنية مما يؤثر على الكمية المستوردة منه.

$$X12 = \text{الواردات العالمية من المحصول في السنة } (t-1).$$

حيث أن زيادة الواردات العالمية تؤدي إلى زيادة الطلب على المحصول فيرتفع سعره، وبالتالي ارتفاع قيمة

واردات الجمهورية اليمنية منه مما يؤثر على الكمية المستوردة منه.

$$X13 = \text{عنصر الزمن، وهو العامل الذي يتضمن العوامل الأخرى التي لم تشملها الدراسة}$$

كنمط استهلاك السلعة والمستوى التعليمي وحجم الأسرة واحتياجاتها الأساسية وما شابه ذلك والتي لا يمكن قياسها كميًا.

هذا ويفترض البحث وكذا المنطق الاقتصادي أن العلاقة بين الكمية المستوردة من محصول القمح

(Yt) والعوامل المستقلة (1)، (4)، (5)، (10)، (13) علاقة طردية. أما العلاقة بين الكمية المستوردة

من المحصول والعوامل المستقلة (2)، (3)، (6)، (7)، (8)، (9)، (11)، (12) علاقة عكسية.

ولكي تحقق الدراسة أهدافها تم استخدام الأسلوبين الوصفي والتحليلي، وتم استخدام القواعد والأساليب

الإحصائية والاقتصادية القياسية التي تتضمن تحليلات الانحدار الخطي البسيط والمتعدد والمرحلي

لتقدير العوامل المحددة للطلب اليمني على القمح وذلك في صورتين الخطية واللوغاريتمية المزدوجة.

ونظراً لأن الكمية المستوردة من القمح تخضع لظروف عديدة منها الاقتصادية وغير الاقتصادية. لذلك

كان من الصعب تحديد أي المتغيرات السابقة ذات ازدواج خطي مع الآخر حتى يمكن استبعاده من النموذج،

حيث افترضت الدراسة أهمية كل هذه المتغيرات السابقة لدالة الطلب على السلعة محل الدراسة. كما

أن عمل نماذج ليس بها ازدواجاً خطياً مع الاحتفاظ بمعظم هذه المتغيرات سيؤدي إلى عدد كبير منها

لا تحتمله الدراسة. فالمنطق الاقتصادي يشير إلى أن الدخل القومي لدولة ما يتضمن قيمة صادرات

هذا البلد وأيضاً قيمة الناتج القومي الإجمالي (GNP)، والناتج المحلي الإجمالي (GDP). كما أن

المتاح للاستهلاك وكذلك المخزون من محصول ما يرتبطان في الأساس بالكمية المنتجة محلياً وبالواردات

منه، وبالتالي يكون هناك ازدواجاً خطياً بينهما في النموذج الانحداري. كما أن السعر العالمي هو متوسط

الأسعار الاستيرادية للدول المختلفة ومنها سعر استيراد الجمهورية اليمنية وبالتالي يكون هناك ازدواجاً

خطياً بينهما في النموذج الانحداري. لذلك اعتمدت الدراسة إلى إدخال كل المتغيرات المستقلة السابق

الإشارة إليها في النموذج المتعدد في البداية ثم تم استخدام أسلوب أفضل مجموعة انحدارية Best Subset Regressions للتخلص من المتغيرات المزدوجة خطيا في النموذج وذلك استنادا إلى قيمة معامل التحديد المعدل (R-2) للمجموعة الانحدارية المختارة، حيث يقدم هذا الأسلوب تباديل متعددة لمجموعات انحدارية وتأخذ أفضلها من حيث إشارات معاملات الانحدار ومعنوياتها وأن يكون النموذج ذو أعلى قيمة لمعامل التحديد المعدل (R-2) من بين بقية النماذج وأن تكون قيمة (F) معنوية. كما سيتم أسلوب الانحدار المتدرج لبيان أهم العوامل المسؤولة عن الكمية المطلوبة من السلعة محل الدراسة. ويكون عرض النموذج الانحداري الكامل أو المتعدد في هذه الدراسة لمجرد توضيح شكل المتغيرات المستقلة في علاقتها بالكمية المستوردة من السلعة موضع الدراسة وليس للحصول على دالة الطلب منه وبالنسبة لمصادر البيانات فقد تم الاعتماد على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء وكذلك الدراسات ذات العلاقة وأيضا على الشبكة العنكبوتية ممثلة في المنظمة العربية للتنمية الزراعية والفاو والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووزراء الزراعة الأمريكية USDA.

النتائج البحثية

أولاً: نتائج تحليل الاتجاه الزمني العام:

1 - بالنسبة للمتغيرات المرتبطة بشكل غير مباشر بمحصول القمح

يتبين من الجدول رقم (1)، (2)، (3) أن قيمة الصادرات اليمنية قد زادت من 18.06 مليار ريال عام 1990 لتصل إلى 2561.20 مليار ريال عام 2012 بمعدل نمو سنوي قدره 13%. كما زادت قيمة الواردات اليمنية من 25.39 مليار ريال عام 1990 لتصل إلى 2041.59 مليار ريال عام 2012 بمعدل نمو سنوي قدره 21.5%. كما زادت قيمة الصادرات الزراعية من 160 مليون ريال عام 1992 لتصبح نحو 61.06 مليار ريال عام 2012 بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 13.5%. في حين زادت قيمة الواردات الزراعية من 4.22 مليار ريال عام 1991 لتصل إلى نحو 711.52 مليار ريال عام 2012 بمعدل نمو سنوي قدره 14.7%. أما الدخل القومي فقد زاد من 107.26 مليار ريال عام 1991 ليصبح نحو 214.35 مليار ريال عام 2012 بمعدل نمو سنوي قدره 4.04%. في حين زاد عدد السكان من 12.86 مليون نسمة عام 1990 ليصل إلى نحو 25.41 مليون نسمة عام 2012 بمعدل نمو سنوي قدره 2.88%. كما يتبين أيضا أن سعر صرف الدولار بالريال اليمني قد زاد من 13.92 ريال عام 1990 ليبلغ 214.35 ريال عام 2012 بمعدل نمو سنوي قدره 6.5%.

جدول رقم (1): الأهمية النسبية للواردات اليمنية من القمح إلى قيمة الواردات والصادرات الكلية وكذلك الواردات والصادرات الزراعية اليمنية خلال الفترة (1990-2012)

(القيمة : بالمليار ريال)

البيان السنة	قيمة الصادرات اليمنية	قيمة الواردات اليمنية	قيمة الصادرات الزراعية اليمنية	قيمة الواردات الزراعية اليمنية	قيمة واردات اليمن من القمح	% واردات القمح / الصادرات اليمنية	% واردات القمح / الواردات اليمنية	% واردات القمح / الصادرات الزراعية اليمنية	% واردات القمح / الواردات الزراعية اليمنية
1990	18.06	25.39	0.30	6.58	2.68	14.82	10.54	893.43	40.70
1991	19.42	53.28	0.23	4.22	0.84	4.35	1.58	370.00	20.03
1992	22.51	64.58	0.16	5.62	0.51	2.25	0.78	316.54	9.00
1993	32.83	99.76	0.30	14.23	1.70	5.18	1.70	565.72	11.94
1994	42.09	98.22	0.22	8.45	9.30	22.09	9.46	4207.10	109.99
1995	115.96	217.45	1.50	18.52	27.30	23.54	12.55	1820.00	147.44
1996	285.59	351.80	4.89	66.66	30.72	10.76	8.73	628.61	46.09
1997	320.82	398.69	9.47	88.40	32.64	10.17	8.19	344.73	36.92
1998	228.03	405.15	8.21	83.15	23.51	10.31	5.80	286.16	28.27
1999	414.53	442.19	8.75	102.73	11.48	2.77	2.60	131.19	11.18
2000	645.23	532.84	14.73	67.89	31.76	4.92	5.96	215.65	46.79
2001	596.01	582.29	11.13	78.95	11.37	1.91	1.95	102.21	14.40
2002	695.13	709.04	13.13	101.35	27.52	3.96	3.88	209.64	27.16
2003	787.20	819.74	16.68	104.68	32.81	4.17	4.00	196.62	31.34
2004	932.38	908.71	29.86	208.76	46.35	4.97	5.10	155.22	22.20
2005	1311.03	1148.53	49.04	234.80	40.00	3.05	3.48	81.55	17.03
2006	1549.13	1534.02	28.53	207.44	24.19	1.56	1.58	84.78	11.66
2007	1544.32	1859.12	38.09	447.32	133.46	8.64	7.18	350.39	29.84
2008	2033.92	2333.73	44.08	535.33	190.89	9.39	8.18	433.10	35.66
2009	1419.18	2001.37	38.09	498.36	148.88	10.49	7.44	390.86	29.87
2010	2046.91	2418.95	53.75	602.27	154.86	7.57	6.40	288.12	25.71
2011	2118.76	2230.26	57.40	656.89	205.66	9.71	9.22	358.27	31.31
2012	2561.20	2041.57	61.06	711.52	154.86	6.05	7.59	253.63	21.77

المصدر:

- 1 - الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، "كتاب الإحصاء السنوي" أعداد متفرقة.
- 2 - جمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، "نشرة الحسابات القومية 2000-2011".

جدول رقم (2) : تطور الدخل القومي اليمني وعدد السكان وسعر صرف الدولار بالريال اليمني خلال الفترة 1990-2012م

المتغير السنة	الدخل القومي اليمني بالمليار ريال	عدد السكان (مليون نسمة)	سعر صرف الدولار بالريال اليمني
1990	107.2567	12.86	13.92
1991	112.9135	13.34	22.12
1992	113.4409	13.83	28.5
1993	122.9436	14.34	39.54
1994	144.1708	14.87	55.24
1995	148.2778	15.42	100
1996	138.0916	15.96	128.19
1997	141.6364	16.52	129.28
1998	152.7125	17.09	135.88
1999	152.5986	17.7	155.75
2000	176.4685	18.26	161.73
2001	186.1229	18.9	168.69
2002	193.8586	19	175.62
2003	201.3452	19.5	183.45
2004	203.0178	19.69	184.78
2005	211.9894	20.28	191.42
2006	225.1648	20.9	197.05
2007	231.4775	21.54	198.95
2008	241.3249	22.2	199.78
2009	253.4305	22.86	202.85
2010	269.3152	23.58	219.59
2011	230.7984	24.31	213.8
2012	264.1871	25.41	214.35

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء،
” نشرة الحسابات القومية 2000-2011“

جدول رقم (3) : الاتجاه الزمني العام لبعض متغيرات الدراسة
خلال الفترة 1990-2012م

المتغير	النموذج	R ²	Fc	المتوسط	معدل النمو السنوي
قيمة الصادرات اليمينية	$Y = -493248.89 + 112626.6X$ (14.5) (4.6 -)	0.91	210	858.27	13
قيمة الواردات اليمينية	$Y = -464664.15 + 115811.4X$ (13.11) (3.84 -)	0.89	172	925.07	12.5
قيمة الصادرات الزراعية	$Y = -13183.15 + 2872.5X$ (12.4) (-4.14)	0.88	153	21.29	13.5
قيمة الواردات الزراعية	$Y = -162335.7 + 31115.3X$ (9.35) (-3.6)	0.81	87	211.05	14.7
الدخل القومي اليميني	$Y = 944935.5 + 74246X$ (23.4) (22)	0.96	545.6	183.59	4.04
عدد السكان	$Y = 12.18 + 0.537X$ (56) (93)	0.99	3134	18.63	2.88
سعر صرف الدولار	$Y = 30.98 + 9.45X$ (13) (3.1)	0.89	165	144.4	6.5

المصدر: جمعت وحسبت من الجدولين (1)، (2).

2 - بالنسبة للمتغيرات المرتبطة بشكل مباشر بمحصول القمح:

يتبين من الجدولين (4)، (5) أن كمية الواردات اليمينية من القمح قد تذبذبت حول أرقام متباينة خلال فترة الدراسة. حيث كانت في عام 1990 نحو 1031.24 ألف طن ثم انخفضت لتصل إلى 954.05 ألف طن عام 2006، ثم عاودت الارتفاع مرة أخرى لتسجل أعلى كمية لها في عام 2009 حيث بلغت 2811.11 ألف طن ثم انخفضت لتصل إلى 2717 ألف طن عام 2012 بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 2.8% شكل رقم (1). أما الإنتاج اليميني من القمح فقد تذبذب بين الزيادة والنقصان خلال فترة الدراسة حيث سجل أدنى قيمة له عام 1991 بنحو 99.91 ألف طن، بينما سجل أعلى قيمة له عام 2010 بنحو 265.43 ألف طن بمعدل نمو سنوي قدره 2.33%. أما الاستهلاك اليميني من القمح فقد زاد من 1186.18 ألف طن عام 1990 إلى نحو 2967 ألف طن عام 2012، بمعدل نمو سنوي قدره 2.76%. وبالنسبة لسعر الاستيراد فقد سجل عام 1990 نحو 129 دولار للطن ثم أخذ في الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى حيث سجل أدنى قيمة له عام 1999 بنحو 96.28 دولار للطن ثم أخذ في الارتفاع مرة أخرى ليصل إلى أعلى قيمة له عام 2012 بنحو 295.37 دولار للطن بمعدل نمو سنوي قدره 3.59%.

أما السعر العالمي للقمح فقد اتسم بالتذبذب بين الزيادة والنقصان حيث سجل أدنى قيمة له عام 1999 بنحو 127 دولار للطن أما أعلى قيمة له فقد بلغت نحو 298 دولار للطن عام 2008، ثم

انخفض بعد ذلك ليصل الى نحو 193 دولار للطن عام 2012 بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 1.86%. وفيما يتعلق بالإنتاج العالمي من القمح يلاحظ أن أدنى قيمة سجلها كانت نحو 523 مليون طن عام 1994 ليصل الى نحو 697.2 مليون طن عام 2011 وهي أعلى قيمة له بمعدل نمو سنوي قدره 0.96%. وبالنسبة للاستهلاك العالمي من القمح فقد زاد من 563.2 مليون طن عام 1990 ليصل الى نحو 695.81 مليون طن عام 2011 بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 1.22% وبالنسبة للواردات العالمية من القمح فقد زادت من 107 مليون طن عام 1990 لتصل الى نحو 151 مليون طن عام 2011 بمعدل نمو سنوي قدره 1.06 مليون طن سنويا.

جدول رقم (4): الواردات والإنتاج المحلي من القمح والاستهلاك في اليمن والعالم وسعر الاستيراد اليمني والسعر العالمي للقمح خلال الفترة 1990-2012

الواردات العالمية من القمح (مليون طن)	الاستهلاك العالمي من القمح (مليون طن)	المخزون العالمي من القمح (مليون طن)	الإنتاج العالمي من القمح (مليون طن)	السعر العالمي للقمح (دولار / طن)	سعر استيراد اليمن من القمح (دولار / طن)	الاستهلاك اليمني من القمح (بالآلاف طن)	الإنتاج المحلي (ألف طن)	الواردات اليمنية (بالآلاف طن)	البيان السنة
107.1	563.2	171.57	588.80	164	129.09	1186.18	154.94	1031.24	1990
117.3	558.5	163.24	543.51	132	126.11	1506.91	99.91	1407.00	1991
121.5	543.9	177.87	562.63	155	145.14	2026.17	152.17	1874.00	1992
112.53	563.8	183.36	558.47	158	134.79	1842.71	159.71	1683.00	1993
107.435	552.1	164.25	523.03	162	138.61	1346.03	171.03	1175.00	1994
111.023	509.92	155.68	537.52	190	167.36	1491.84	170.93	1320.91	1995
110.132	570.844	163.66	581.35	221	187.42	1773.93	148.93	1625.00	1996
111.516	578.9	197.26	610.23	174	143.65	2118.18	129.18	1989.00	1997
111.491	581.301	209.49	590.44	141	111.52	2228.4	167.40	2061.00	1998
111.226	589.236	210.89	586.83	127	96.28	1981.56	139.56	1842.00	1999
101.956	553.1	207.26	583.21	129.00	98.91	2172.57	141.88	2030.69	2000
109.032	561.6	204.30	583.81	118.00	107.72	1893.74	152.74	1741.00	2001
107.681	611.281	169.563	569.637	152.00	129.96	1397.73	131.73	1266.00	2002
101.856	601.0883	136	555.36	150.00	138.58	1578.79	103.79	1475.00	2003
110.644	618.1027	156.455	626.697	150.00	144.44	1748.27	103.27	1645.00	2004
111.05	624.9293	153.639	618.796	204.00	135.72	1421.98	112.96	1309.02	2005
113.121	627.2053	134.271	596.279	204.40	158.97	1103.25	149.17	954.08	2006
112.499	630.5988	128.82	612.43	248.38	238.59	2559.51	218.52	2340.99	2007
140.661	646.4206	168.673	683.659	298.13	271.52	2316.52	170.45	2146.07	2008
132.681	656.182	201.688	686.743	213.45	185.95	3033.24	222.13	2811.11	2009
130.598	660.2096	199.208	652.285	169.00	229.68	2920.43	265.43	2655.00	2010
150.566	695.8101	199.468	697.173	222.00	285.91	2918.33	232.33	2686.00	2011
137.415	684.2741	180.168	655.637	193.00	295.37	2967	250.00	2717.00	2012
117	599	176	600	177	165	1980	163	1817	المتوسط

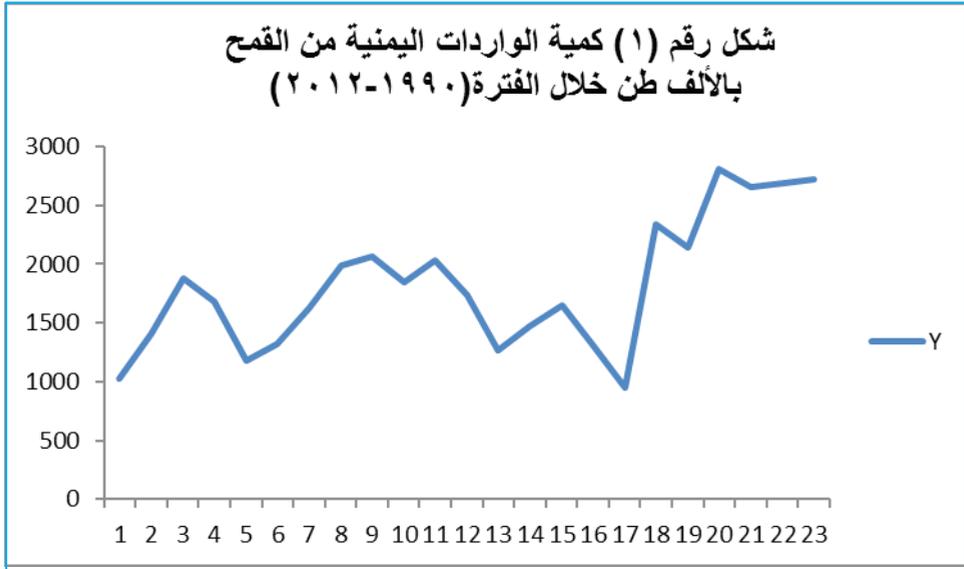
المصدر:

- 1 - الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، "كتاب الإحصاء السنوي" أعداد متفرقة.
- 2 - جمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، "نشرة الحسابات القومية 2000-2011".

جدول رقم (5) : الاتجاه الزمني العام لمتغيرات دالة الطلب اليمني على محصول القمح خلال الفترة 1990-2012

معدل النمو السنوي	المتوسط	Fc	R ²	النموذج	المتغير
2.8	1817	13.4	0.40	$Y = 1206.26 + 50.87X$ (3.66)	كمية الواردات اليمنية بالألف طن
2.33	163	9.4	0.31	$Y = 117.52 + 3.79X$ (3.1)	الإنتاج اليمني من القمح بالألف طن
2.76	1980	13.83	0.40	$Y = 1323.78 + 54.66X$ (3.72)	الاستهلاك اليمني من القمح بالألف طن
3.59	165	17.88	0.46	$Y = 94.18 + 5.92X$ (4.23) (4.9)	سعر الاستيراد بالدولار
1.81	177	6.81	0.25	$Y = 138.95 + 3.2X$ (2.6)	السعر العالمي بالدولار
0.96	600	39	0.65	$Y = 531.2 + 5.75X$ (6.25) (42)	الإنتاج العالمي بالمليون طن
1.22	529	76.7	0.82	$Y = 521.77 + 6.46X$ (9.83) (58)	الاستهلاك العالمي بالمليون طن
1.06	117	27.71	0.73	$Y = 122.5 - 3.56X + .20X^2$ (5.22) (-3.84) (25.4)	الواردات العالمية بالمليون طن

المصدر: بيانات الجدول رقم (4)



المصدر: بيانات الجدول رقم (4)

ثانياً: نتائج تحليل الانحدار:

1 - نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد: Multiple Regression Analysis

يتبين من الجدول رقم (6)، أن نموذج الانحدار الخطي المتعدد كان عديم الفاعلية من حيث عدم ثبوت معنوية معاملات المتغيرات المستقلة باستثناء المتغير المستقل (X_3)، وهذا يشير إلى وجود ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد (R^2) مرتفعة جداً وكذلك قيمة معامل التحديد المعدل ($R-2$)، وأيضاً معنوية النموذج كانت كبيرة جداً (قيمة F).

ب- نتائج أفضل مجموعة انحدارية Best Subset Regression

جاءت نتائج أفضل مجموعة انحدارية في النموذج الخطي متفقة تماماً مع المنطق الاقتصادي والإحصائي، فقد كانت إشارات معاملات المتغيرات المستقلة متفقة مع النظرية الاقتصادية باستثناء المتغير المستقل (X_4 عدد السكان) وفي نفس الوقت لم تثبت معنوية هذا المتغير، بالإضافة إلى عدم ثبوت معنوية المتغيرات المستقلة المتمثلة في (X_5 ، X_6 ، X_7). هذا وقد ثبتت معنوية النموذج ككل حيث ارتفعت قيمة F إلى 1143. كما تشير قيمة معامل التحديد المعدل ($R-2$) إلى أن هذه العوامل مجتمعة تفسر 99.7% من التغيرات الحادثة في الكمية المستوردة من محصول القمح خلال فترة الدراسة.

ج - نتائج تحليل الانحدار المتدرج Stepwise Regression Analysis

جاءت نتائج تحليل الانحدار المتدرج في النموذج الخطي متفقة تماماً مع المنطق الاقتصادي والإحصائي من حيث إشارات ومعنوية معاملات الانحدار وكذلك معنوية النموذج (F) وقيمة ($R-2$)، حيث أوضح النموذج أن متغيرات كل من كمية الإنتاج اليمني من القمح (X_2)، ومتغير الاستهلاك اليمني من القمح (X_3)، ومتغير الواردات العالمية من القمح مسؤولة عن تحديد الكمية المطلوبة من القمح مع ثبوت

المعنوية الإحصائية لكل منهم عند مستوى معنوية (0.05)، وتشير قيمة معامل التحديد المعدل إلى أن هذه المتغيرات الثلاثة مجتمعة تفسر حوالي 99.7% من التغيرات الحادثة في الكمية المطلوبة من القمح خلال فترة الدراسة ويشير النموذج الخطي إلى أن زيادة الإنتاج اليمني من القمح بمقدار ألف طن سيؤدي إلى انخفاض الكمية المستوردة بمقدار 400 طن، بينما زيادة في الاستهلاك بمقدار ألف طن وعجز في الإنتاج يؤدي إلى زيادة الكمية المستوردة من القمح بمقدار 980 طن، في حين أن زيادة الواردات العالمية بمقدار مليون طن سيؤدي إلى زيادة الطلب عليه في السوق العالمية فيرتفع سعره وبالتالي كمية الواردات اليمنية بمقدار 1.69 طن

جدول رقم (6) : نتائج نموذج الانحدار الخطي لدالة الطلب على القمح في اليمن خلال الفترة 1990-2012

F	r-R	R ²	النموذج الخطي	الصيغة
612	0.997	0.999	$= 0.006X1 - 0.56X2 + 0.98X3 Y - 310.88$ $(29.5) \quad (-1.11) \quad (-0.68) \quad (0.19)$ $0.02X4 + 0.003X5 + 0.86X6 + 0.48X7 - 0.70X8 -$ $(-1.30) \quad (0.71) \quad (1.10) \quad (0.46) \quad (-0.13)$ $0.62X13 + 0.82X9 - 0.65X10 - 0.35X11 - 2.05X12 +$ $(0.008) \quad (-0.96) \quad (-0.54) \quad (-0.70) \quad (1.26)$	المتعدد
1143	0.997	0.999	$Y = 349.24 - 0.014X1 - 0.79X2 + 0.98X3 - 0.014X4$ $(0.99 -) \quad (47.8) \quad (3.2 -) \quad (2.32 -) \quad (3.34)$ $0.008X5 + 0.97X6 - 0.114X8 - 2.01X12 +$ $(2.13 -) \quad (0.74 -) \quad (1.82) \quad (1.92)$	أفضل مجموعة انحدارية
2683	0.997	0.998	$Y = 132.93 - 0.40X2 + 0.98X3 - 1.69X12$ $(2.27 -) \quad (67.13) \quad (2.4 -) \quad (2.3)$	المتدرجة

حيث أن:

Y = الكمية المستوردة من محصول القمح في السنة (X1)، t = قيمة الصادرات اليمنية في السنة (X2)، t-1 = إنتاج الجمهورية اليمنية من القمح في السنة (X3)، t-1 = الاستهلاك اليمني من القمح في السنة (X4)، t-1 = عدد سكان الجمهورية اليمنية في السنة (X5)، t-1 = الدخل القومي اليمني في السنة (X6)، t-1 = سعر صرف الدولار بالريال اليمني في السنة (X7)، t-1 = سعر استيراد اليمن للطن من المحصول في السنة (X8)، t-1 = السعر العالمي للطن من المحصول في السنة (X9)، t-1 = الإنتاج العالمي من المحصول في السنة (X10)، t-1 = المخزون العالمي من المحصول في السنة (X11)، t-1 = الاستهلاك العالمي من المحصول في السنة (X12)، t-1 = الواردات العالمية من المحصول في السنة (X13)، t-1 = عنصر الزمن، وهو العامل الذي يتضمن العوامل الأخرى التي لم تشملها الدراسة.

المصدر: جمعت وحسبت من الجداول (1)، (2)، (4).
 ومما سبق نستنتج أن كل من كمية الإنتاج اليمني من القمح (X2)، ومتغير الاستهلاك اليمني من القمح (X3)، ومتغير الواردات العالمية من القمح مسئولة عن تحديد الكمية المطلوبة من القمح مع ثبوت المعنوية الإحصائية لكل منهم عند مستوى معنوية (0.05)، وان هذه المتغيرات الثلاثة مجتمعة تفسر حوالي 99.7% من التغيرات الحادثة في الكمية المطلوبة من القمح خلال فترة الدراسة.
 لذلك فالدراسة توصي بزيادة الإنتاج المحلي من القمح وتخفيض الاستهلاك من القمح لتخفيض قيمة فاتورة الواردات التي تحمل الميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات عبئاً كبيراً.

المخلص:

يستهدف هذا البحث التعرف على العوامل المسؤولة عن تحديد كمية واردات الجمهورية اليمنية من القمح، وذلك من خلال اشتقاق دالة الطلب على هذا المحصول الاستراتيجي الهام، إلى جانب التعرف على كيفية تأثير تلك العوامل على هذا الطلب، وبالتالي يمكن التأثير على حجم الطلب على هذا المحصول لتقليل الواردات منه وقد تم استخدام الكمية المستوردة من القمح كمتغير تابع، ثم افترضت الدراسة مجموعة من العوامل التي يفترض أنها مسئولة عن تحديد الكمية المستوردة كمتغير تابع، وهي قيمة الصادرات اليمنية، والإنتاج اليمني من القمح، والاستهلاك اليمني منه، وعدد سكان الجمهورية اليمنية، والدخل القومي، وسعر الصرف، وسعر الاستيراد اليمني للطن من المحصول، والسعر العالمي للطن، والإنتاج العالمي من القمح، والمخزون العالمي من القمح، والاستهلاك العالمي، والواردات العالمية من المحصول، والمتغير العشوائي الذي يتمثل في عنصر الزمن الذي يتضمن العوامل الأخرى التي لم تشملها الدراسة كنمط استهلاك السلعة والمستوى التعليمي، وما شابه والتي لا يمكن قياسها كميًا.

ولكي تحقق الدراسة أهدافها تم استخدام الأسلوب الوصفي والتحليلي، وتم استخدام القواعد والأساليب الإحصائية والاقتصادية القياسية التي تتضمن تحليلات الانحدار الخطي البسيط والمتعدد والمرحلي لتقدير العوامل المحددة للطلب اليمني على القمح وذلك في الصورة الخطية.
 وقد أشارت نتائج تحليل الانحدار المتدرج في النموذج الخطي إلى أن متغيرات كل من كمية الإنتاج اليمني من القمح (X2)، ومتغير الاستهلاك اليمني من القمح (X3)، ومتغير الواردات العالمية من القمح مسئولة عن تحديد الكمية المطلوبة من القمح مع ثبوت المعنوية الإحصائية لكل منهم عند مستوى معنوية (0.05)، وان هذه المتغيرات الثلاثة مجتمعة تفسر حوالي 99.7% من التغيرات الحادثة في الكمية المطلوبة من القمح خلال فترة الدراسة وأشار النموذج الخطي إلى أن زيادة الإنتاج اليمني من القمح بمقدار ألف طن سيؤدي إلى انخفاض الكمية المستوردة بمقدار 400 طن، بينما زيادة في الاستهلاك بمقدار ألف طن وعجز في الإنتاج يؤدي إلى زيادة الكمية المستوردة من القمح بمقدار 980 طن، في حين أن زيادة الواردات العالمية بمقدار مليون طن سيؤدي إلى زيادة الطلب عليه في الأسواق العالمية فيرتفع سعره وبالتالي كمية الواردات اليمنية بمقدار 1.69 طن.

المراجع:

- 1 - الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، "كتاب الإحصاء السنوي" أعداد متفرقة.
- 2 - الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، "نشرة الحسابات القومية 2000-2011".
- 3 - فاروق محمد قاسم، حقائق وأرقام عن القطاع الزراعي في اليمن (1990-2012).
- 4 - علي عبد الله اليساني (دكتور)، "أساسيات الاقتصاد الجزئي"، مركز المتفوق للنشر والتوزيع والإعلان،- جولة جامعة صنعاء الجديدة، 2013، الطبعة الأولى.
- 5 - علي عبد الله اليساني، «أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على القطاع الزراعي في الجمهورية اليمنية»، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، 2005.
- 6 - باسم بن احمد آل إبراهيم (وآخرون)، «أثر السياسات الزراعية على إنتاج القمح في المملكة العربية السعودية: أسلوب مصفوفة تحليل السياسات»، بحث رقم (136)، مركز بحوث كلية علوم الأغذية والزراعة، جامعة الملك سعود، 1426.
- 7 - مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، «أثر تقلبات الأسعار العالمية للقمح على الاقتصاد اليمني، صنعاء- الجمهورية اليمنية، السنة الأولى، العدد الأول، أغسطس 2009.
- 8- www.aawsat.com/leader.asp?section=3&issueno=8068&article=19428.
- 9- Economic Research Service: www.ers.usda.gov
- 10- www.aoad.org/AASY26/index.htm



اتحاد الجامعات العربية



جامعة العلوم الحديثة

قسم الرسائل العلمية

University Of Modern Sciences
University Of Modern Sciences

إلتحق بأحد
أكثر التخصصات طلباً في سوق العمل
الآن



كلية العلوم الإدارية والإنسانية

- قسم إدارة الأعمال
- قسم المحاسبة
- قسم التسويق
- قسم العلوم المالية والمصرفية
- قسم نظم المعلومات الإدارية
- قسم اللغات (ترجمة - آداب) - قسم الصحافة والإعلام
- صحافة وإعلام - أذاعة وتلفزيون

كلية التعليم المفتوح وعن بُعد

- قسم إدارة الأعمال
- قسم المحاسبة
- قسم التسويق

الآن : بإمكانك الجمع بين الوظيفة
ومواصلة دراستك الجامعية

توفر الجامعة المحاضرات في الوقت
الملائم الذي يتناسب مع وظيفتك



كلية الصيدلة



كلية الهندسة وتكنولوجيا المعلومات

- قسم الهندسة المعمارية
- قسم هندسة الديكور.
- قسم تكنولوجيا شبكات الحاسوب
- قسم هندسة الاتصالات والالكترونيات
- قسم تقنية المعلومات
- قسم نظم المعلومات الحاسوبية.
- قسم هندسة الحاسوب

كلية الدراسات العليا

- إدارة الأعمال
- تكنولوجيا المعلومات
- اقتصاد



دراسة اقتصادية لأهم شركاء التجارة الدولية اليمنية مع بداية الألفية الجديدة

رسالة ماجستير مقدمة من الباحث :
سيف احمد علي اليماني

دراسة إقتصادية لأهم شركاء التجارة الدولية اليمنية مع بداية الألفية الجديدة

رسالة ماجستير مقدمة من الباحث :

سيف احمد علي اليماني

قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة صنعاء

(2014)

لجنة المناقشة :

- 1 - بروفيسور / شبير عبد الله الحرازي..... رئيساً
إستاد الاقتصاد القياسي والتجارة الدولية - قسم الاقتصاد الزراعي- كلية الزراعة - جامعة صنعاء
 - 2 - د / سيف سلام الحكيمي عضواً
أستاذ الاقتصاد الدولي المشارك- كلية التجارة والاقتصاد- جامعة الحديدية
 - 3 - د. عدنان عبد الولي الصنوي عضواً
أستاذ الاقتصاد الزراعي المشارك - قسم الاقتصاد الزراعي- كلية الزراعة - جامعة صنعاء
- تاريخ المناقشة 21 / 07 / 2014

لجنة الإشراف :

- 1 - بروفيسور / شبير عبد الله الحرازي رئيساً
إستاد الاقتصاد القياسي والتجارة الدولية - قسم الاقتصاد الزراعي- كلية الزراعة - جامعة صنعاء
- 2 - د / خالد ناصر الحاج عضواً
أستاذ الاقتصاد الزراعي المساعد- قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة- جامعة صنعاء

دراسة إقتصادية لأهم شركاء التجارة الدولية اليمنية مع بداية الألفية الجديدة

مستخلص الدراسة :

هدفت الدراسة إلى التعرف على الملامح الرئيسية للتجارة الدولية اليمنية الكلية والزراعية، والتعرف على مدى تركيز مكونات التجارة الدولية اليمنية من حيث التركيب السلعي والتركيب السوقي، تحديد أهم شركاء التجارة الدولية اليمنية الكلية، دراسة المتغيرات الكلية المؤثرة في الصادرات والواردات الكلية والزراعية اليمنية، واستنباط أهم النماذج القياسية لتلك المتغيرات، التنبؤ بمتوسط نصيب الفرد من الصادرات والواردات الكلية والميزان التجاري الكلي والزراعي. وتحقيقاً لأهداف الدراسة فقد اشتملت الدراسة على سبعة فصول بخلاف المقدمة والنتائج والتوصيات والمخلص (باللغتين العربية والإنجليزية) وكذلك الملاحق، فقد تناول الفصل الأول منها الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة، بينما تناول الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة، واستعرض الفصل الثالث واقع التجارة الدولية اليمنية أهميتها النسبية. فيما تناول الفصل الرابع التجارة الدولية الزراعية اليمنية وأهميتها في الاقتصاد الوطني، وقد تناول الفصل الخامس التركيب السوقي للتجارة الدولية اليمنية مع أهم المنظمات والتكتلات الدولية، وتناول الفصل السادس التركيب السوقي للتجارة الدولية اليمنية مع أهم عشرة شركاء تجاريين، وقد تناول الفصل السابع التقدير الإحصائي للنماذج القياسية للتجارة الدولية الكلية والزراعية اليمنية. الكلمات المفتاحية: التجارة الدولية - التجارة الدولية الزراعية - الميزان التجاري الكلي والزراعي - التركيب السوقي مع الدول والمنظمات - التركيب السوقي مع أهم الشركاء - النماذج القياسية - المعادلات الأنية - التنبؤ.

ملخص الدراسة :

آدت التغيرات الجذرية التي شهدتها العالم خلال العقدين الأخيرين إلى آثار واضحة على نظم وسياسات دول العالم وعلى وجه الخصوص الدول النامية انعكست على أداء اقتصادياتها عامة وعلى أداء قطاع التجارة الخارجية خاصة. وتبلورت مشكلة الدراسة في زيادة العجز المستمر في الميزان التجاري اليمني حيث بلغ في المتوسط حوالي 993 مليون دولار خلال الفترة (2000-2012)، وانخفاض نسبة تغطية الصادرات الكلية إلى الواردات وكذا مثلتها الزراعية، وانخفاض النصيب السوقي للتجارة الدولية اليمنية في الأسواق الخارجية، التركيز الشديد في التركيب السوقي للصادرات اليمنية بشكل عام والزراعية على وجه الخصوص، وتباين أوسع بالنسبة للواردات، بشكل عام تواضع أداء التجارة الدولية اليمنية. واستهدفت الدراسة الملامح الرئيسية للتجارة الدولية الكلية اليمنية بالإشارة إلى الملامح الرئيسية للتجارة الدولية الزراعية اليمنية، تناول أهم مكونات التبادل التجاري للتعرف على مدى تركيز مكونات التجارة الدولية اليمنية من حيث التركيب السلعي والتركيب السوقي، تحديد أهم شركاء التجارة الدولية اليمنية الكلية، دراسة المتغيرات الكلية المؤثرة في الصادرات والواردات الكلية

والزراعية اليمينية، واستنباط أهم النماذج القياسية لتلك المتغيرات، التنبؤ بمتوسط نصيب الفرد من الصادرات والواردات الكلية والميزان التجاري الكلي والزراعي. وقد اعتمدت الدراسة في تحقيق أهدافها على المتاح من البيانات من مصادرها المختلفة مستخدمة الأدوات التحليلية والطرق والنماذج الإحصائية في التقدير، مثل استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، الاتجاه العام والمرحلي، وذلك من خلال البرامج الإحصائية المتخصصة، بالإضافة إلى استخدام أسلوب المعادلات الأينية وتقديرها بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (TWO STAGE LEAST SQUARES) لبناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للتجارة الدولية اليمينية ومثيلتها الزراعية.

اشتملت الدراسة على سبعة فصول، تناول الفصل الأول الاستعراض المرجعي لأهم الدراسات السابقة على المستوى المحلي والخارجي، وذلك في مبحثين تناول المبحث الأول أهم الدراسات السابقة على محلياً وتناول المبحث الثاني أهم الدراسات السابقة على المستوى الخارجي بينما تناول الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة في مبحثين تناول المبحث الأول أهم المفاهيم والتعاريف المرتبطة بالتجارة الدولية، وتناول المبحث الثاني أهم المنظمات والتكتلات الاقتصادية الدولية. بينما تضمن الفصل الثالث اتجاهات التجارة الدولية اليمينية على المستوى الكلي وذلك في مبحثين تضمن المبحث الأول الأهمية النسبية للتجارة الدولية اليمينية للصادرات والواردات في الناتج المحلي الإجمالي، وتوصلت إلى إن نسبة ما تمثله الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي سجل عجزاً بالأسعار الجارية بلغت في المتوسط نحو 26.6%، بمعدل تناقص سنوي قدره 0.99% سنوياً خلال تلك الفترة، وإن نسبة ما تمثله الصادرات إلى الواردات سجلت عجزاً بقيمتها بالأسعار الجارية بلغت في المتوسط نحو 98.3%، بمعدل تناقص سنوي قدرة 7.5% سنوياً، إن نسبة ما تمثله الواردات الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي سجلت ارتفاعاً بقيمتها الجارية بلغت في المتوسط نحو 28.2% وذلك بمعدل تزايد سنوي بلغ نحو 1.02% سنوياً، ويعزى ذلك ازدياد حاجة المجتمع والاعتماد على الخارج في سد احتياجاته المختلفة. كما توصلت إلى إن الميزان التجاري اليميني سجل عجزاً بلغ في المتوسط حوالي 993 مليون دولار سنوياً بالأسعار الجارية خلال الفترة 2000-2012، ويعزى ذلك إلى انخفاض نسبة ما تمثله الصادرات اليمينية إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت نحو 26.6%، وفي المقابل ارتفاع قيمة الواردات. كما توصلت إلى إن الواردات اليمينية سجلت ارتفاعاً سواءً بقيمتها الجارية، حيث بلغ معدل التزايد السنوي نحو 871 مليون دولار، أي نحو 12.5%، من المتوسط السنوي البالغ نحو 6525 مليون دولار سنوياً خلال فترة الدراسة، وتناول المبحث الثاني التركيب السلعي للتجارة الدولية اليمينية وتبين أنها تعتمد في صادراتها على سلعة رئيسية واحدة هي المواد الخام والوقود المعدني (النفط)، فقد بلغت قيمة المواد الخام والوقود المعدني في المتوسط حوالي 4953 مليون دولار، أي نحو 90% من إجمالي الصادرات اليمينية إلى العالم خلال الفترة سائفة الذكر. بصفة عامه ثبت الاتجاه العام المتزايد لإجمالي القيمة الجارية للمجموعات السلعية للصادرات عامة، ولكل مجموعة على حده فيما عدا مجموعة مواد غير صالحة للأكل، وكذلك مجموعة مصنوعات متنوعة، ومجموعة السلع غير المصنفة اثبت الاتجاه العام متزايد غير معنوي إحصائياً لها تين المجموعتين بالقيمة الجارية. وتناول الفصل الرابع واقع التجارة الدولية الزراعية اليمينية في ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني، وتبين إن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بلغ في

المتوسط حوالي 2546 مليون دولار خلال الفترة 2000-2012، وذلك نحو 12%، وان مساهمة القطاع الزراعي يأتي في المرتبة الثالثة. واستعرض المبحث الثاني الأهمية النسبية للتجارة الدولية الزراعية للصادرات والواردات في الناتج المحلي، وخلصت إلى إن حجم التجارة الدولية الزراعية بلغت في المتوسط حوالي 2170 مليون دولار خلال فترة الدراسة أي نحو 10% من حجم الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية، وقد بلغت قيمة الصادرات الزراعية في المتوسط حوالي 295 مليون دولار، وتمثل ما نسبته نحو 1%، من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال فترة الدراسة، في حين بلغت قيمة الواردات الزراعية في المتوسط حوالي 1875 مليون دولار، أي نحو 9% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال فترة الدراسة. وتناول المبحث الثالث التركيب السلي لاهم السلع الزراعية خلال الفترة 2010-2012 وخلصت إلى أن الأسماك ومنتجاتها تحتل المرتبة الأولى من بين اهم السلع خلال الفترة 2010-2012 حيث بلغ متوسط قيمة صادراتها 223 مليون دولار أي نحو 47% من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية أي ما يقارب 50% من الصادرات الزراعية، كما تبين إن واردات اليمن من القمح تأتي في المرتبة الأولى من بين أهم السلع المستوردة خلال الفترة 2010-2012 حيث بلغ متوسط قيمة واردات اليمن من القمح حوالي 997 مليون دولار، أي نحو 30% من إجمالي قيمة واردات اليمن الزراعية، بذلك فان واردات القمح تساهم بـ نحو 50% من العجز في الميزان التجاري، يعزى ذلك إلى تدني الإنتاج والانتاجية محلياً والتزايد في أعداد السكان.

فيما تناول الفصل الخامس التركيب السوقي للتجارة الدولية اليمنية مع أهم المنظمات والتكتلات الدولية، تبين ضيق الرقعة السوقية للصادرات اليمنية عامة وعلى وجه الخصوص النفطية والتي تمثل في المتوسط ما يقارب 90% من حجم الصادرات اليمنية خلال الفترة 2000-2012، وتبين أن منظمة آسيا الباسفيك (أبك) تأتي على رأس التكتلات والمنظمات الدولية طلباً للصادرات اليمنية حيث بلغ متوسط قيمة الصادرات اليمنية إلى منظمة آسيا الباسفيك (أبك) حوالي 3410 مليون دولار، أي نحو 62%، من قيمة الصادرات اليمنية التي العالم خلال تلك الفترة، تشكل في معظمها صادرات نفطية، حيث بلغ التزايد السنوي حوالي 191 مليون دولار وبمعدل نمو سنوي قدره 6%، من متوسط إجمالي الصادرات اليمنية إلى تلك المنظمة، وان ما تستوعبه الأسواق العربية من الصادرات اليمنية سوى نحو 12% من إجمالي الصادرات اليمنية إلى دول العالم، حيث تستأثر دول مجلس التعاون الخليجي نحو 10% من حجم الصادرات اليمنية الكلية، ونحو 82% من حجم تجارة الصادرات اليمنية إلى الدول العربية خلال تلك الفترة. وان السوق المشتركة الانديز كانت اقل التكتلات طلباً للصادرات اليمنية حيث بلغت حوالي 0.2 مليون دولار، كما خلصت إلى وجود تباين واتساع رقعة التركيب السوقي للواردات اليمنية من أهم المنظمات والتكتلات الدولية، حيث تأتي منظمة المؤتمر الإسلامي على رأس الدول تصديراً إلى اليمن، حيث بلغت متوسط قيمة الواردات اليمنية من أسواق دول المنظمة حوالي 2707 مليون دولار ممثلاً نحو 42% من إجمالي واردات اليمن من العالم خلال تلك الفترة، وقد بلغ معدل التزايد السنوي حوالي 268 مليون دولار وبمعدل نمو سنوي قدره 10% من المتوسط السنوي البالغ 2707 مليون دولار خلال فترة الدراسة، وتستأثر الصادرات العربية بنحو 39% من إجمالي الواردات اليمنية ونحو 93% من واردات اليمن من دول منظمة المؤتمر الإسلامي، وتستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي نحو 35% من الواردات اليمنية

الكلية، ونحو 90% من حجم تجارة الواردات اليمنية من الدول العربية خلال الفترة (2000-2012). في حين تناول الفصل السادس التركيب السوقي مع أهم شركاء التجارة الدولية اليمنية، وذلك من حيث التركيب السوقي لأهم عشرة شركاء للصادرات والواردات اليمنية، إن أهم الشركاء العشرة للصادرات استحوذوا على نحو 86% من إجمالي الصادرات اليمنية إلى العالم خلال تلك الفترة، وتبين أن الصين تأتي على رأس الدول طلبا للصادرات اليمنية حيث بلغ متوسط قيمة الصادرات اليمنية إلى الصين حوالي 1476 مليون دولار أي نحو 27% من إجمالي صادرات اليمن إلى العالم خلال فترة الدراسة، وقد بلغ معدل التزايد السنوي حوالي 159 مليون دولار، بمعدل نمو سنوي قدره 11% من المتوسط السنوي لقيمة الصادرات اليمنية إلى الصين، ويعزى ذلك إلى تحسن العلاقات السياسية مع الصين، لتأتي سويسرا في المرتبة العاشرة والأخيرة بنحو 2% من إجمالي الصادرات اليمنية إلى العالم خلال تلك الفترة. وتحتل الإمارات المرتبة الخامسة والسعودية المرتبة الثامنة وتمثل ما نسبته نحو 5%، 3% على التوالي من إجمالي الصادرات اليمنية إلى العالم.

ومن حيث أهم عشرة شركاء للواردات اليمنية خلصت الدراسة. إلى إن الإمارات تأتي على رأس الدول تصديرا إلى اليمن، حيث بلغ متوسط قيمة الواردات اليمنية من الإمارات حوالي 1192 مليون دولار، أي نحو 18% من إجمالي الواردات اليمنية من العالم خلال تلك الفترة، وقد بلغ معدل التزايد السنوي حوالي 153 مليون دولار، بمعدل نمو قدره نحو 13% من قيمة المتوسط السنوي للواردات اليمنية من الإمارات، تأتي السعودية في المرتبة الثانية لبلغ متوسط قيمة واردات اليمن من السعودية حوالي 572 مليون دولار، ممثلا نحو 9% من متوسط واردات اليمن من دول العالم، ويعزى ذلك لتحسن العلاقات السياسية والقرب الجغرافي وان غالبية الواردات اليمنية هي سلع رأسمالية من هذه الأسواق، لتأتي أخيرا تركيا من بين أهم عشره شركاء للواردات اليمنية وتمثل ما نسبته نحو 3% من إجمالي واردات اليمن من العالم خلال تلك الفترة أي تمثل مجتمعة في المتوسط نحو 64% خلال فترة الدراسة.

بينما تناول الفصل السابع التقدير الإحصائي للنموذج الاقتصادي القياسي الكلي للتجارة الدولية اليمنية وذلك في ثلاثة مباحث استعرضت بالدراسة والتحليل أهم متغيرات التجارة الدولية اليمنية، التقدير الإحصائي للنموذج القياسي الكلي والتنبؤ بسلوك المتغيرات، وتحديد مكونات دالة الطلب الكلي ودالة العرض الكلي تم ذلك باستخدام النماذج وحيدة المعادلة والنماذج الأتية، وكان النموذج المستخدم في الدراسة زائد التمييز، لذا تم استخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS). وبالنسبة لمتغيرات الميزان التجاري اليمني فقد تبين زيادة متوسط نصيب الفرد من الصادرات والواردات الكلية وكذا الميزان التجاري اليمني الكلي، وقد ثبتت المعنوية الإحصائية لهذه المتغيرات، باستخدام النماذج وحيدة المعادلات والنماذج الأتية. وقد تم التنبؤ بسلوك متغيرات الميزان التجاري اليمني، وتبين أنه من المتوقع أن يصل متوسط نصيب الفرد من الصادرات الكلية إلى حوالي 404 دولار/ فرد عام 2020، في حين يتوقع أن يصل متوسط نصيب الفرد من الواردات الكلية إلى حوالي 681 دولار/ فرد لذات العام، كما يتوقع أن يصل متوسط نصيب الفرد من العجز في الميزان التجاري اليمني الكلي إلى حوالي 286 دولار/ فرد خلال عام 2020. في حين تناول المبحث الثالث النموذج الاقتصادي القياسي للتجارة الدولية الزراعية اليمنية، وتبين زيادة في متوسط نصيب الفرد من الصادرات والواردات الزراعية وكذا الميزان

التجاري الزراعي اليمني، وقد ثبتت المعنوية الإحصائية لهذه المتغيرات. باستخدام النماذج وحيدة المعادلات والنماذج الأنية. كما تم التنبؤ بسلوك متغيرات الميزان التجاري الزراعي، وتبين أنه من المتوقع أن يصل متوسط نصيب الفرد من الصادرات الزراعية اليمنية حوالي 30 دولار/فرد عام 2020، في حين يتوقع أن يصل متوسط نصيب الفرد من الواردات الزراعية اليمنية إلى حوالي 205 دولار/ فرد لذات العام، ويتوقع أن يصل متوسط نصيب الفرد من العجز في الميزان التجاري الزراعي اليمني إلى حوالي 179 دولار/ فرد خلال عام 2020. وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها: محاولة البعد عن الاعتماد الشبه الكامل على النفط كسلعة أو مكون رئيسي للصادرات اليمنية حيث يعتبر التركيز في تصدير المواد الخام خللاً هيكلياً، تتميز به الكثير من اقتصاديات الدول النامية بصورة عامة واليمن بصورة خاصة، على اعتبار أن هذا المصدر متقلباً وغير مستقراً لتأثره بالأسعار العالمية، وباعتباره ثروة قابلة للنفاذ. إعادة النظر في الخارطة التصديرية والاستيرادية اليمنية في ضوء المتغيرات الدولية والمحلية وتوزيع هذه الخارطة توزيعاً عادلاً بحيث يتضاءل تأثير الاقتصاد القومي اليمني بأي هزات في اقتصاديات الدول الأخرى التي تمتاز بعلاقات تجاربه مع اليمن، على أن تتصف هذه الخارطة بالديناميكية الضرورية، حتى يمكنها من مواجهة مثل هذه التقلبات المنتظرة.

المقدمة:

مازال عالم اليوم يشهد تحولات وتطورات متسارعة في معظم المجالات الاقتصادية العالمية، منذ نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة، يأتي في مقدمة ذلك بروز منظمة التجارة العالمية (WOT) ومجال تحرير التجارة العالمية، وتعاظم دور أنشطة الشركات عابرة القومية، وتزايد أهمية التكتلات الاقتصادية، وتعدد أشكال العلاقات التجارية بين معظم دول العالم، ونتيجة لذلك برز دور قطاع التجارة الدولية واعتباره أحد أهم القطاعات وأكثرها تحقيقاً لخطط وبرامج التنمية المختلفة، كما يعكس مدى التطور الاقتصادي لدولة ما، ومن أكثر القطاعات تأثيراً بالمتغيرات الاقتصادية المعاصرة. وتظهر أهمية الدور الذي تلعبه التجارة الدولية في التنمية الاقتصادية، من خلال عوائد الصادرات في بنية الاقتصاد واستعادة التوازن الخارجي والوصول بميزان المدفوعات إلى وضع قابل للاستقرار، كما تعكس تطورات القطاع الخارجي البنية الإنتاجية للاقتصاد الوطني ومستوى التشغيل والأسعار والدخل. من هنا يمكن القول بأن أهمية العلاقة بين قطاع التجارة الخارجية وفروع الاقتصاد القومي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقدرة على الاستيراد من جهة، وبمقدار النقد الأجنبي المتاح لتلك الغاية من الصادرات من جهة أخرى. مما لا شك فيه بأن التجارة الدولية اليمنية تعتبر إحدى الركائز الهامة للتنمية حيث تساهم بنحو 55% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وتمثل الصادرات الكلية نحو 25%، الواردات نحو 30% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة. ونتيجة لذلك تمثل التجارة الدولية الزراعية إحدى المؤشرات الهامة التي تعكس مدى قدرة المجتمع على إنتاج ما يحتاجه من السلع الغذائية، فزيادة الصادرات الزراعية تعني قدرة المجتمع على إنتاج السلع الزراعية للاستهلاك والسلع المخصصة للتصدير، وفي المقابل فإن زيادة الواردات يعني تواضع محدودية المجتمع في إنتاج ما يحتاجه من السلع، مما يجعله أكثر اعتماداً على العالم الخارجي وأكثر عرضة للتبعية وللتقلبات الاقتصادية على كافة المستويات العالمية والإقليمية. ويعد القطاع الزراعي من القطاعات الأساسية للاقتصاد اليمني، إذ يساهم في المتوسط بنحو 12% من

إجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة. وتبرز أهمية هذا القطاع من كونه إحدى الركائز الأساسية لتأمين احتياجات السكان من الغذاء، وإمداد القطاعات السلعية الأخرى بالمواد الخام وإن أكثر من نصف السكان يعملون في هذا القطاع. وبالرغم من هذه الأهمية إلا إن الإحصاءات تشير إلى تراجع كبير لمساهمته، حيث تمثل الصادرات الزراعية نحو 1% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، وتمثل الواردات الزراعية نحو 9% من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية خلال فترة الدراسة. لذا نستطيع القول بأن الاقتصاد اليمني يرتكز على سلعة رئيسية واحدة هي النفط والتي تمثل نحو 90% من الصادرات اليمنية. الجدير ذكره إن الميزان التجاري اليمني- وعلى وجه الخصوص الميزان الزراعي- يعاني عجزاً مزمناً حيث بلغ في المتوسط حوالي 993 مليون دولار خلال فترة الدراسة. وتشير الإحصاءات بأن الواردات الزراعية تمثل أكثر من نصف هذا العجز، وتحتل الحبوب المرتبة الأولى للواردات الزراعية حيث تمثل نحو 30% من إجمالي الواردات الزراعية وتمثل الواردات الزراعية نحو 86% من حجم التجارة الزراعية. وفيما يتصل بأهم التكتلات تبين أن منظمة آسيا الباسفيك (أبك) تأتي على رأس التكتلات والمنظمات الدولية طلباً للصادرات اليمنية حيث بلغ متوسط قيمة الصادرات اليمنية إلى منظمة آسيا الباسفيك (أبك) حوالي 3410 مليون دولار، أي نحو 62%. وتأتي منظمة المؤتمر الإسلامي على رأس الدول تصديراً إلى اليمن، حيث بلغ متوسط قيمة الواردات اليمنية من أسواق تلك المنظمة حوالي 2707 مليون دولار ممثلاً نحو 42% من إجمالي الواردات اليمنية من العالم خلال نفس الفترة، كما تبين أن الصين تأتي على رأس الدول طلباً للصادرات اليمنية حيث بلغ متوسط قيمة الصادرات اليمنية إلى الصين حوالي 1476 مليون دولار أي نحو 27% من إجمالي صادرات اليمن إلى العالم، وبالنسبة لأهم الدول شراكة للواردات تبين أن الإمارات تأتي على رأس الدول تصديراً إلى اليمن، حيث بلغ متوسط قيمة الواردات اليمنية من الإمارات حوالي 1192 مليون دولار، أي نحو 18% من إجمالي الواردات اليمنية من العالم خلال فترة الدراسة. مما سبق تشير الإحصاءات بالتواضع الكبير لأداء التجارة الدولية اليمنية وتتركز في معظمها على مواد خام أولية، بالإضافة إلى التركيز الشديد في التركيب السوقي أو الجغرافي للصادرات اليمنية على عدد محدود من الدول وتباين أوسع بالنسبة للتركيب السوقي للواردات.

مشكلة الدراسة:

تتركز مشكلة الدراسة في استمرار وتزايد العجز في الميزان التجاري الكلي، الزراعي اليمني، حيث بلغ العجز في المتوسط حوالي 993 مليون دولار خلال فترة الدراسة، ساهم القطاع الزراعي بنحو 80% من هذا العجز خلال تلك الفترة، وما يزال هذا العجز متزايداً، نتيجة تدني الصادرات الكلية والزراعية إذ تمثل الصادرات الزراعية في المتوسط نحو 5% من الصادرات الكلية، وتمثل قيمة الواردات الزراعية ما يقارب ثلث قيمة الواردات الكلية، بالإضافة إلى التركيز السوقي للصادرات اليمنية على عدد محدود جداً من الشركاء، وتباين أوسع فيما يتصل بالواردات، وهذا يعني تواضع أداء التجارة الدولية اليمنية خاصة فيما يتعلق بجانب الصادرات.

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة بشكل عام إلى التعرف على أهم المنظمات والتكتلات للتجارة الدولية اليمنية وأهم الدول والبحث عن السبل الكفيلة لتفعيل دور التجارة الدولية اليمنية ضمن دوائر (دول مجلس التعاون الخليجي عربياً وأسيويا وأوروبياً وعالمياً. ويتفرع عن الهدف العام الأهداف الفرعية التالية:
- 1 - دراسة الملامح الرئيسية للتجارة الدولية الكلية اليمنية بالإضافة إلى الملامح الرئيسية للتجارة الزراعية اليمنية
 - 2 - تناول أهم مكونات التبادل التجاري للتعرف على مدى تركيز مكونات التجارة الدولية اليمنية من حيث التركيب السلعي والتركيب السوقي وأهم شركاء التجارة الدولية اليمنية الكلية.
 - 3 - دراسة أهم المتغيرات الكلية المؤثرة في الصادرات والواردات الكلية والزراعية اليمنية. واستنباط أهم النماذج القياسية لتلك المتغيرات.
 - 4 - بناء نموذج اقتصادي قياسي لأهم المتغيرات المؤثرة في التجارة الدولية اليمنية والتنبؤ بمتوسط نصيب الفرد من متغيرات الميزان التجاري الكلي والزراعي اليمني.

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة لما لقطاع التجارة الدولية الكلية والزراعية بصفة خاصة من دور كبير في عملية التنمية. حيث يعد ذلك القطاع من أبرز القطاعات التي تؤثر في الاقتصاد القومي اليمني، انطلاقاً من تزايد أهمية التجارة الدولية في ظل ما يستجد على الساحة الدولية من متغيرات ترتبط ارتباطاً مباشراً بالتبادل التجاري الدولي.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الوصفي والكمي للبيانات الإحصائية والتعبير عن أهم العلاقات الاقتصادية باستخدام الأدوات التحليلية والطرق والنماذج الإحصائية في التقدير مثل استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد، والاتجاه العام والمرحلي، بالإضافة إلى استخدام أسلوب المعادلات الأنية لبناء نموذج اقتصادي قياسي للتجارة الدولية اليمنية الكلية والزراعية، وتقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وكذا طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين TWO STAGE LEAST SQUARES (2SLS) وصولاً إلى بناء نموذج قياسي كلي للتجارة الدولية اليمنية، نموذج قياسي زراعي، فضلاً عن استخدام المقاييس لتقدير معالم هذه النماذج الإحصائية المألوفة لاختبار كفاءة التقديرات، كاختبارات معنوية معاملات الانحدار البسيطة والمتعددة، بجانب اختبار (F) الذي يحكم على معنوية النموذج ككل وكفاءته في تناول الظاهرة موضع الدراسة. وكذلك اختبار تايل والذي يحكم على مدى قدرة النموذج على التنبؤ.

مصادر البيانات :

اعتمدت الدراسة على البيانات المنشورة وغير المنشورة الصادرة عن الأجهزة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمتمثلة في البيانات الإحصائية التي تصدرها وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي

للإحصاء، ووزارة الزراعة والري ممثلة بالإدارة العامة للإحصاء الزراعي، بالإضافة إلى الإصدارات الدورية المنشورة وغير المنشورة التي تصدرها المنظمات الإقليمية والدولية مثل البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، صندوق النقد العربي، والتقارير الاقتصادية العربي الموحد، بالإضافة إلى شبكة الإنترنت.

محتوى الدراسة:

تحتوي الدراسة على سبعة فصول بالإضافة إلى المقدمة والملخص والنتائج والتوصيات، بخلاف الملاحق والمراجع، وملخصاً باللغة الإنجليزية، وقد تضمن الفصل الأول الاستعراض المرجعي لأهم الدراسات السابقة في مجال التجارة الدولية وذلك في بحثين، تناول المبحث الأول أهم الدراسات السابقة على المستوى المحلي فيما اختص الثاني بأهم الدراسات السابقة على المستوى الخارجي. بينما تناول الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة في بحثين، تناول الأول أهم المفاهيم والتعاريف والمصطلحات ذات الصلة بالتجارة الدولية، فيما تناول المبحث الثاني المنظمات والتكتلات الاقتصادية الدولية وأهم التجارب. بينما تضمن الفصل الثالث اتجاهات التجارة الدولية اليمنية على المستوى الكلي وذلك في بحثين تناول المبحث الأول: الأهمية النسبية للتجارة الدولية اليمنية للصادرات والواردات في الناتج المحلي الإجمالي، والمبحث الثاني أهتم بدراسة التركيب السلي للصادرات والواردات اليمنية حسب المجموعات السلعية والمصنفة دولياً. واستعرض الفصل الرابع التجارة الدولية الزراعية اليمنية في ثلاثة مباحث استعرض المبحث الأول أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني، وتناول المبحث الثاني الأهمية النسبية للتجارة الدولية الزراعية بشقيها الصادرات والواردات في الناتج المحلي، واستعرض المبحث الثالث التركيب السلي لأهم صادرات وواردات السلع الزراعية خلال الفترة (2010 - 2012). في حين تناول الفصل الخامس التركيب السوقي للتجارة الدولية اليمنية مع أهم المنظمات والتكتلات الدولية، في بحثين، تناول المبحث الأول التركيب السوقي للصادرات اليمنية مع أهم المنظمات والتكتلات الدولية، والمبحث الثاني التركيب السوقي للواردات اليمنية مع أهم المنظمات والتكتلات الدولية. واهتم الفصل السادس بالتركيب السوقي لأهم شركاء التجارة الدولية اليمنية، في بحثين، استعرض المبحث الأول التركيب السوقي للصادرات اليمنية مع أهم عشرة شركاء. والمبحث الثاني التركيب السوقي للواردات اليمنية مع أهم عشرة شركاء. وتناول الفصل السابع التقدير الإحصائي للنموذج الاقتصادي القياسي الكلي للتجارة الدولية اليمنية في ثلاثة مباحث، اختص المبحث الأول بالدراسة والتحليل أهم متغيرات التجارة الدولية اليمنية، بينما استعرض المبحث الثاني التقدير الإحصائي للنموذج القياسي الكلي والتنبؤ بسلوك متغيرات النموذج الكلي، في حين تناول المبحث الثالث النموذج الاقتصادي القياسي للتجارة الدولية الزراعية اليمنية. وأخير تم استعراض أهم نتائج وتوصيات الدراسة، وملخصاً للدراسة باللغة العربية، وقائمة بالملاحق، وقائمة بالمراجع التي اعتمدت عليها الدراسة، ثم ملخصاً للدراسة باللغة الإنجليزية.

أهم نتائج الدراسة :

أولاً: فيما يتعلق بالتجارة الدولية اليمنية الكلية :

• أن نسبة ما تمثله الصادرات الي الناتج المحلي الإجمالي سجل عجزاً بالأسعار الجارية بلغت في

- المتوسط نحو 27%، بمعدل تناقص سنوي قدره 0.99% سنويا خلال تلك الفترة.
- أن نسبة ما تمثله الصادرات إلى الواردات سجلت عجزا بقيمتها بالأسعار الجارية بلغت في المتوسط نحو 98%، بمعدل تناقص سنوي قدرة 7.5% سنويا.
- أن معدل الانكشاف الاقتصادي في اليمن بلغ نحو 56% من حجم الناتج المحلي، هذا يعني أن الاقتصاد اليمني يعتمد في نموه وتطوره على الأسواق الخارجية في أكثر من نصف الناتج المحلي، وما تزال هذه النسبة مرتفعة تشير إلى ارتباط عملية التنمية بالعالم الخارجي، إذ لا تتجاوز هذه النسبة في البلدان المتقدمة (10-20%) من ناتجها المحلي الإجمالي، أن معدل الانكشاف الاقتصادي سجل ارتفاعا بقيمتها الجارية بلغت في المتوسط نحو 55% وبمعدل تزايد سنوي غير معنوي إحصائيا قدره 0.03% سنويا.
- أن نسبة ما تمثله الواردات الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي سجلت ارتفاعا بقيمتها الجارية بلغت في المتوسط نحو 28% وذلك بمعدل تزايد سنوي بلغ نحو 1% سنويا، ويعزى ذلك ازدياد حاجة المجتمع أو الاعتماد على الخارج في سد احتياجاته المختلفة.
- أن الميزان التجاري اليمني سجل عجزا بلغ في المتوسط حوالي 993 مليون دولار سنويا بالأسعار الجارية خلال فترة الدراسة، ويعزى ذلك إلى انخفاض نسبة الصادرات اليمنية إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت نحو 27%، وفي المقابل ارتفاع قيمة الواردات.
- أن الواردات اليمنية سجلت ارتفاعا بقيمتها الجارية، حيث بلغ معدل التزايد السنوي حوالي 817 مليون دولار، أي نحو 12.5%، 10.8% من المتوسط السنوي البالغ نحو 6525 مليون دولار سنويا خلال فترة الدراسة.
- كما يتضح من خلال التركيب السلعي للتجارة الدولية اليمنية أنها تعتمد في صادراتها على سلعة رئيسية واحدة هي المواد الخام والوقود المعدني (النفط)، فقد بلغت قيمة المواد الخام والوقود المعدني عام 2000 حوالي 3936 مليون دولار، أي نحو 97% من إجمالي الصادرات اليمنية لذات العام، محققة نموا متزايدا لتصل إلى حوالي 6148 مليون دولار بنسبة 86.3% من إجمالي قيمة الصادرات عام 2011.
- بصفة عامه ثبت الاتجاه العام المتزايد لإجمالي القيمة الجارية للمجموعات السلعية للصادرات عامة، ولكل مجموعة على حده فيما عدا مجموعة مواد خام غير صالحة للأكل، وكذلك مجموعة مصنوعات متنوعة، ومجموعة السلع غير المصنفة اثبت الاتجاه العام متزايد غير معنوي إحصائيا لهاتين المجموعتين بالقيمة الجارية.
- تبين أن هناك عدم تركيز الواردات اليمنية على مجموعة سلعية واحدة، كما يتضح ازدياد قيمة كافة المجموعات السلعية وعلى وجه الخصوص الأغذية والحيوانات الحية، فمن الملاحظ أن قيمة الواردات اليمنية ازدادت خلال الفترة 2000-2012 من حوالي 2324 مليون دولار عام 2000، إلى حوالي 11296 مليون دولار عام 2012 وذلك بزيادة قدره نحو 486.1% وبمتوسط سنوي بلغ نحو 6525 مليون دولار خلال فترة الدراسة، ويعزى ذلك إلى تواضع الإنتاج المحلي، والذي يقابله تزايد في عدد السكان، وانخفاض سعر الصرف للعملة الوطنية، وفي المقابل ارتفاع في سعر الواردات. فقد احتلت مجموعة الأغذية والحيوانات الحية المركز الأول في مجموعة الواردات السلعية حيث بلغ متوسط قيمة الواردات منها حوالي 1658 مليون دولار، أي نحو 25.4% من متوسط قيمة الواردات اليمنية خلال تلك الفترة.

ثانياً : فيما يتعلق بالتجارة الدولية الزراعية :

- تبين أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بلغ في المتوسط حوالي 2546 مليون دولار، أي نحو 12% خلال الفترة 2000-2012، حيث بلغت أعلى قيمة له عام 2012 حوالي 4733 مليون دولار، أي نحو 14.4% من إجمالي الناتج المحلي، لتأتي مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في المرتبة الثالثة.
- أن حجم التجارة الدولية الزراعية بلغت في المتوسط حوالي 2170 مليون دولار، أي نحو 10% من حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال فترة الدراسة.
- بلغت قيمة الصادرات الزراعية في المتوسط حوالي 295 مليون دولار، وتمثل نحو 1% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال تلك الفترة، وبلغت قيمة الواردات الزراعية في المتوسط حوالي 1875 مليون دولار، أي نحو 9% من قيمة إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية خلال فترة الدراسة.
- تمثل حجم التجارة الدولية الزراعية إلى حجم التجارة الكلية نحو 18%، أي 2.4%، 15.6% لكل من الصادرات والواردات على التوالي خلال نفس الفترة.
- أن حجم الميزان التجاري الزراعي سجل عجزاً مستمراً و متزايداً حيث بلغ في المتوسط حوالي 1580 مليون دولار خلال نفس الفترة، ويعزى ذلك بدرجة أساسية إلى انخفاض نسبة ما تمثله الصادرات الزراعية اليمنية إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي وإلى قيمة الواردات الكلية وإلى قيمة الواردات الزراعية حيث بلغت في المتوسط نحو 1%، 5%، 16% سنوياً على الترتيب خلال فترة الدراسة.
- أن نسبة تغطية الصادرات الزراعية إلى الواردات الزراعية، أخذت اتجاهها عاماً متناقصاً غير معنوي إحصائياً، حيث بلغت نسبة التناقص 0.2% سنوياً.
- أن نسبة قيمة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية بلغت في المتوسط نحو 5% من الصادرات الكلية خلال فترة الدراسة، وتبين أنها أخذت اتجاهها عاماً متزايداً معنوياً ومؤكداً إحصائياً، حيث بلغت نسبة التزايد السنوي 0.3%.
- أن قيمة الواردات الزراعية اليمنية أخذت اتجاهها عاماً متزايداً بقيمتها الجارية، فقد بلغ متوسط التزايد السنوي حوالي 258 مليون دولار، بمعدل نمو قدره نحو 14% من المتوسط السنوي لقيمة الواردات الزراعية البالغ حوالي 1875 مليون دولار خلال فترة الدراسة.
- أن نسبة قيمة الواردات الزراعية إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي بلغت في المتوسط نحو 9% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وتبين أن تلك القيمة أخذت اتجاهها عاماً متزايداً معنوياً ومؤكداً إحصائياً، حيث بلغت نسبة التزايد السنوي نحو 0.33%.
- أن نسبة قيمة الواردات الزراعية إلى قيمة الواردات الكلية، بلغت بالمتوسط نحو 29% سنوياً من قيمة الواردات الكلية خلال فترة الدراسة، ويبين الاتجاه العام الزمني لنسبة الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية، أنها أخذت اتجاهها عاماً متزايداً غير معنوي إحصائياً، حيث بلغت نسبة التزايد السنوي نحو 0.06%.
- أن الأسمك ومنتجاتها تحتل المرتبة الأولى من بين أهم السلع خلال الفترة 2010-2012 حيث بلغ متوسط قيمة صادراتها 223 مليون دولار أي نحو 47% من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية أي ما يقارب 50% من الصادرات الزراعية.

- أن واردات اليمن من القمح تأتي في المرتبة الأولى من بين أهم السلع المستوردة خلال الفترة 2010-2012، حيث بلغت قيمة الواردات من القمح في المتوسط حوالي 997 مليون دولار أي نحو 30% من إجمالي قيمة واردات اليمن الزراعية، بذلك فإن واردات القمح تساهم بـ نحو 50% من العجز في الميزان التجاري، يعزى ذلك تدني الإنتاج والإنتاجية محلياً وتقزم المساحات المزروعة بالإضافة إلى التزايد في السكان .

ثالثاً : فيما يتعلق بالتركيب السوقي مع أهم المنظمات والتكتلات الدولية :

- 1 - فيما يتعلق بالصادرات الي المنظمات والتكتلات الدولية .
 - تبين ضيق الرقعة السوقية للصادرات اليمنية عامة وعلى وجه الخصوص النفطية والتي تمثل ما يقارب 90% من حجم الصادرات اليمنية خلال الفترة 2000-2012، وتبين أن منظمة آسيا الباسفيك (أبك) تأتي على رأس التكتلات والمنظمات الدولية طلباً للصادرات اليمنية حيث بلغ متوسط قيمة الصادرات اليمنية إلى منظمة آسيا الباسفيك (أبك) حوالي 3410 مليون دولار، أي نحو 62% من قيمة الصادرات اليمنية إلى العالم خلال تلك الفترة، تشكل في معظمها صادرات نفطية، وتبين أنها أخذت اتجاهها عاما متزايدا معنوياً ومؤكدا إحصائياً، حيث بلغ معدل التزايد السنوي حوالي 191 مليون دولار، وبمعدل نمو سنوي قدره 6% من متوسط إجمالي الصادرات اليمنية إلى تلك المنظمة، ومن ثم فإن وضع كهذا يشكل مصدر تهديد للاقتصاد اليمني، إذا ما تعرضت اقتصاديات تلك الدول لأي تقلبات اقتصادية محتملة.
 - ما تستوعبه الأسواق العربية من الصادرات اليمنية سوى نحو 12% من إجمالي الصادرات اليمنية إلى دول العالم، حيث تستأثر دول مجلس التعاون الخليجي ما نسبته 10% من حجم الصادرات اليمنية الكلية، ونحو 82% من حجم تجارة الصادرات اليمنية إلى الدول العربية خلال تلك الفترة، ويعزى ذلك إلى عدم تفعيل الاتفاقيات المبرمة بين هذه الدول وأيضا إلى تدهور العلاقات السياسية بين هذه البلدان، كما تعزى تلك الزيادة مع دول المجلس التي مثلت نحو 82% إلى تحسن العلاقة مع دول المجلس خصوصا بعد ترسيم الحدود و القرب الجغرافي لعب دورا هاما في استيعاب الصادرات اليمنية والتي تمثل في معظمها صادرات زراعية.
- 2 - فيما يتعلق بالواردات اليمنية من المنظمات والتكتلات الدولية .
 - تبين واتساع التركيب السوقي للواردات اليمنية، حيث تأتي منظمة المؤتمر الإسلامي على رأس الدول تصديرا إلى اليمن، حيث بلغ متوسط قيمة الواردات اليمنية من أسواق تلك المنظمة حوالي 2707 مليون دولار، ممثلا نحو 42% من إجمالي واردات اليمن من العالم، وذلك بمعدل تزايد سنوي بلغ حوالي 268 مليون دولار وبمعدل نمو سنوي قدره 10% من المتوسط السنوي البالغ 2707 مليون دولار خلال نفس الفترة.
 - تبين أن الدول العربية جاءت ثاني التكتلات والمنظمات الدولية تصديرا إلى اليمن حيث بلغ متوسط قيمة الواردات من تلك الدول حوالي 2511 مليون دولار أي نحو 39% من إجمالي الواردات اليمنية خلال تلك الفترة، وتستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي ما نسبته نحو 35% من الواردات اليمنية الكلية، ونحو 90% من حجم تجارة الواردات اليمنية من الدول العربية.

- 3 - فيما يتعلق بالتركيب السوقي للصادرات اليمنية مع اهم عشرة شركاء
- تبين ضيق الرقعة السوقية للصادرات اليمنية واتضح ان أهم الشركاء العشرة استحوذوا على ما نسبته نحو 86% من إجمالي الصادرات اليمنية إلى العالم خلال تلك الفترة، وتبين أن الصين تأتي على رأس الدول طلبا للصادرات اليمنية حيث بلغ متوسط قيمة الصادرات اليمنية إلى الصين حوالي 1476 مليون دولار أي نحو 27% من إجمالي صادرات اليمن إلى العالم، وتبين أنها أخذت اتجاهها عاما متزايدا معنويا ومؤكدا وإحصائيا، حيث بلغ معدل التزايد السنوي حوالي 159 مليون دولار، بمعدل نمو سنوي قدره 11% من المتوسط السنوي لقيمة الصادرات اليمنية إلى الصين، ويعزى ذلك إلى تحسن العلاقات السياسية مع الصين وتمثل في معظمها صادرات نفطية، وتأتي بعدها كلاً من، تايلاند، والهند، وكوريا الجنوبية، والإمارات، .. لتحتل سويسرا المرتبة العاشرة والأخيرة، وتمثلان نحو (18%، 16%، 6%، 5%، ...، 2%) على التوالي من إجمالي الصادرات اليمنية إلى العالم خلال الفترة سائفة الذكر.
 - تبين أن الإمارات جاءت في المرتبة الخامسة والسعودية في المرتبة الثامنة وتمثل ما نسبته نحو 5%، 3% على التوالي من إجمالي الصادرات اليمنية إلى العالم.
- 4 - فيما يتعلق بالتركيب السوقي للواردات اليمنية مع اهم عشرة شركاء
- تبين واتساع التركيب السوقي للواردات اليمنية، حيث تأتي الإمارات على رأس الدول تصديرا إلى اليمن، حيث بلغ متوسط قيمة الواردات اليمنية من الإمارات حوالي 1192 مليون دولار، أي نحو 18% من إجمالي الواردات اليمنية من العالم خلال متوسط الفترة، حيث بلغ معدل التزايد السنوي حوالي 153 مليون دولار، بمعدل نمو قدره نحو 13% من قيمة المتوسط السنوي للواردات اليمنية من الإمارات. ويعزى ذلك إلى القرب الجغرافي وان غالبية الواردات اليمنية هي سلع رأسمالية (صناعية) من هذه الأسواق.
 - تبين أن السعودية جاءت في المرتبة الثانية ليلبغ متوسط قيمة واردات اليمن من السعودية حوالي 572 مليون دولار، ممثلا نحو 9% من متوسط واردات اليمن من دول العالم، لتحتل المرتبة الثانية تصديرا لليمن، ويعزى ذلك لتحسن العلاقات السياسية والقرب الجغرافي. وتأتي باقي الدول على الترتيب الصين، سويسرا، الكويت، الولايات المتحدة، الهند، هولندا، البرازيل لتأتي أخيرا تركيا من بين أهم الشركاء العشرة وتمثل هذه الدول كل على حده نحو (3%، 3%، 4%، 4%، 5%، 5%، 6%، 7%) من إجمالي واردات اليمن من العالم خلال تلك الفترة، وتستحوذ هذه الدول في مجموعها نحو 64% من إجمالي قيمة الواردات اليمنية من العالم خلال تلك الفترة.

رابعاً: فيما يتعلق بالمتغيرات الكلية للتجارة الدولية اليمنية الكلية والزراعية:

- تبين الدراسة وجود زيادة معنوية لمتغيرات التجارة اليمنية الكلية والزراعية التي تم دراستها، وتبين وجود زيادة في متوسط نصيب الفرد من تلك المتغيرات الكلية فيما عدا الاستثمارات الكلية والزراعية وقد ثبتت المعنوية الإحصائية لتلك المتغيرات كما ثبتت معنوية تناقص متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات الكلية والزراعية وفي ظل هذا التناقص لم يتأثر كل من متوسط نصيب الفرد من الصادرات الكلية والزراعية بل ظل في تزايد، كما ظلت الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الواردات الكلية والزراعية.

- بعد تحديد مكونات دالة الطلب الكلي ومكونات دالة العرض الكلي تم استخدام النماذج وحيدة المعادلة والنماذج الآنية، وكان النموذج المستخدم في الدراسة زائد التمييز، لذا تم استخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين.
- بالنسبة لمتغيرات الميزان التجاري الكلي اليمني فقد تبين زيادة متوسط نصيب الفرد من الصادرات والواردات الكلية وكذا الميزان التجاري اليمني الكلي، وقد ثبتت المعنوية الإحصائية لهذه المتغيرات، باستخدام النماذج وحيدة المعادلات والنماذج الآنية.
- كما تبين زيادة متوسط نصيب الفرد من الصادرات والواردات الزراعية وكذا الميزان التجاري الزراعي اليمني، وقد ثبتت المعنوية الإحصائية لهذه المتغيرات باستخدام النماذج وحيدة المعادلات والنماذج الآنية.
- تبين أنه من المتوقع أن يصل متوسط نصيب الفرد من الصادرات الكلية إلى حوالي 404.2 دولار/ فرد عام 2020، في حين يصل متوسط نصيب الفرد من الواردات الكلية إلى حوالي 680.8 دولار/ فرد لذات العام، ويصل متوسط نصيب الفرد في عجز الميزان التجاري اليمني الكلي إلى حوالي 286.4 دولار/ فرد خلال عام 2020.
- تبين أنه من المتوقع أن يصل متوسط نصيب الفرد من الصادرات الزراعية اليمنية إلى حوالي 30 دولار/ فرد عام 2020، في حين يصل متوسط نصيب الفرد من الواردات الزراعية اليمنية إلى حوالي 204.5 دولار/ فرد لذات العام، ويصل متوسط نصيب الفرد في عجز الميزان الزراعي اليمني إلى حوالي 179 دولار/ فرد خلال عام 2020.

أهم توصيات الدراسة :

- محاولة البعد عن الاعتماد الشبه الكامل على النفط كسلعة أو مكون رئيسي للصادرات اليمنية حيث يعتبر التركيز في تصدير المواد الخام خللاً هيكلياً، تتميز به الكثير من اقتصاديات الدول النامية بصورة عامة واليمن بصورة خاصة، على اعتبار أن هذا المصدر متقلباً وغير مستقرراً لتأثره بالأسعار العالمية، وباعتباره ثروة قابله للنفاذ.
- عدم الاعتماد على دولة معينة أو دول محدودة في تصريف النفط الخام في أسواقها حيث تبين الدراسة أن منظمة آسيا الباسفيك أكبر المنظمات طلباً للصادرات اليمنية.
- إعادة النظر في الخارطة التصديرية والاستيرادية اليمنية في ضوء المتغيرات الدولية والمحلية وتوزيع هذه الخارطة توزيعاً عادلاً بحيث يتضاءل تأثير الاقتصاد القومي اليمني باي هزات في اقتصاديات الدول الأخرى، على أن تتصف هذه الخارطة بالديناميكية الضرورية، حتى يمكنها من مواجهة مثل هذه التقلبات المنتظرة.
- التوسع في زراعة محاصيل الحبوب وخاصة القمح من خلال وضع استراتيجية تهدف إلى زيادة الإنتاج من القمح بالكميات التي تقلل من الاعتماد على العالم الخارجي في تلبية حاجات المجتمع من هذه السلعة في ظل التزايد السكاني، وتكثيف الجهود في محطات البحوث باستنباط الأصناف التي تتواءم والظروف المناخية اليمنية حيث سيؤدي نجاح ذلك إلى تخفيف العبء على الميزان التجاري الكلي والزراعي على اعتبار إن الواردات اليمنية من القمح تمثل ثلث حجم الواردات اليمنية الكلية.

- دعم وزيادة الصادرات الزراعية خصوصاً المنتجات التي تشتهر بها اليمن في الأسواق الدولية مثل البن والعسل والأسمك وغيرها لتحسين وتقليل العجز في الميزان التجاري الزراعي والكلي والتي أظهرت الدراسة تزايد وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الصادرات.
- التوسع في الإنتاج السمكي المخصص للتصدير وكذلك للاستهلاك المحلي والذي لا يأتي إلا من خلال استراتيجية، وتكثيف الجهود في تأمين وحماية المياه الإقليمية اليمنية التي أصبحت عرضت للاصطياد الجائر من قبل الشركات الأجنبية والنافذين ومنع التهريب عبر المياه أو البر، حيث أن اغلب الصادرات والواردات اليمنية تتم بطرق غير رسمية وهو ما يكبد الخزينة العامة خسائر فادحة وسبب رئيسي في زيادة عجز الميزان التجاري اليمني الكلي والزراعي.
- العمل الجاد والمسئول في تحقيق الأمن وخلق بيئة جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية، ومنح القطاع الزراعي وزناً أكبر في التكوين الاستثماري في الخطط الخمسية وتوفير قدر أكبر من المزايا التي يوفرها قانون الاستثمار، لما لهذا القطاع في دور بارز في إمداد السكان باحتياجاتهم الغذائية، وتبين الدراسة تواضع حجم الاستثمارات عامة والزراعية على وجه الخصوص، إذ أن تلك الاستثمارات لهذا القطاع لات مثل سوى 3% من حجم الاستثمارات الكلية خلال فترة الدراسة.
- تفعيل الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية والتي لا تستوعب سوى 12% من إجمالي الصادرات اليمنية وتستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي من هذه النسبة نحو 82%، وان تفعيل مثل هذه الاتفاقيات أو الانضمام لأي تكتل اقتصادي سوف يكون مفيداً لليمن في مواجهة الآثار السلبية لانضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية
- إيجاد إنتاج مخصص للتصدير من حيث الجودة والتنوع وفقاً للمعايير الدولية، والسعي لإيجاد أسواق جديدة، وكذا العمل على رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية من خلال تبني الميكنة الزراعية الحديثة وإدخال الوسائل والأساليب الحديثة في العمليات الإنتاجية.
- العمل على توثيق البيانات الخاصة بالتجارة الدولية الزراعية اليمنية في كتب الإحصاء الزراعي بشكل صحيح وسليم حيث لوحظ تضارب في البيانات بشكل كبير ومن نفس الجهة التي تصدرها، إيجاد شبكة معلومات خاصة بالقطاع الزراعي توفر للباحثين والمستثمرين مختلف البيانات والمعلومات مثل الإنتاج المحلي من مختلف المحاصيل وأسعار السلع الغذائية، وبيانات السلاسل الزمنية لأسعار المستهلك، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة محلياً ودولياً في عرض تلك البيانات بشكل موحد ودقيق لإجراء الدراسات والوصول إلى النتائج والتوصيات المناسبة لمواجهة مشاكل الميزان التجاري اليمني.
- توفير قاعدة بيانات علمية دقيقة عن كافة جوانب التجارة الدولية والأسواق الدولية وطاقاتها الاستيعابية واحتياجاتها السلعية من الأسواق اليمنية وكذا الأسعار العالمية لمختلف السلع والدول المنافسة للصادرات اليمنية.
- ضرورة التقييم المستمر للميزان التجاري الزراعي والكلي اليمني بجانبه لمواكبة التغيرات العالمية المستمرة والتي يجب أن يقابلها التعديل الدائم والمستمر لتحديد كمية ونوعية السلع والخدمات التي تحتاجها الأسواق المختلفة في ضوء المحددات الكمية والتنوع للسلع والخدمات والبيئة المؤثرة عليها. كما توصي الدراسة بان يتم تعيين ملحقين تجاريين في السفارات اليمنية بالخارج وخاصة الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية متميزة مع اليمن من اجل القيام بترويج المنتجات اليمنية.

An Economic Study for the Most Important International Traders of Yemen Partners with the Beginning of the new Millennium

SUMMARY

The radical changes that the world witnessed in the last two decades resulted in clear impacts on the world countries' policies particularly the developing countries which were reflected on their economies in general and international trade sector in particular. The study problem focuses on the increase of continued deficit in the Yemeni trade balance which reached an average of \$993 million during (2000-2012), and the decrease in the percentage of total and agricultural exports coverage to imports, and therefore the decrease of Yemeni market share in international markets. There is a high concentration in the market structure of Yemeni exports in general and agricultural exports in particular with broader differences for the imports. In General, the Yemeni international trade has a modest performance. The study tackles the key features of total Yemeni international trade with reference to the key features of Yemeni agricultural trade.

The study considers the most important trade exchange to know about the focus of Yemeni international trade in terms of commodity structure and market structure, identify the most important partners of total Yemeni international trade, study the total variables affecting the total and agricultural Yemeni exports and imports, explore the most important standard models for those variables, and predict the average per capita of the total exports and imports and the total and agricultural trade balance. In achieving the desired goals, the study depends on the available data from different resources with using analytical tools and statistical methods for estimations such as the simple and multi linear regression analysis method, general and progress trends. Through the commodity structure of Yemeni international trade, it becomes clear that Yemen depends in its exports on one key commodity which is the raw material and mineral fuel (oil).

The value of the raw material and mineral fuel average reached

\$4953 million which is about 90% of the total Yemeni exports in the abovementioned period. Also, it turns out that the agricultural sector contribution in the total GDP is about \$2546 million during the period average of 20002012- which is about 12%. Furthermore, the study indicates the narrowness of market geography for the Yemeni exports in general and oil exports in particular which constitute 90% of the Yemeni exports in the period average of 20002012-. It is concluded that Asia Pacific (APAC) is on the top of the international organizations requesting the Yemeni exports where the average of Yemeni exports to Asia Pacific (APAC) reached around \$3410 million which is about 62% of Yemeni international exports during the same period. Most of those are oil exports. The annual increase in the exports reached about \$191 million with an annual growth ratio of nearly 6% of the total Yemeni exports average to APAC.

The Arab markets take only 12% of the total Yemeni exports to the world where the Gulf Cooperative Council (GCC) countries take around 10% of the total Yemeni exports and around 82% of the Yemeni export trade to Arab countries during the same period. It is also concluded that there is an expansion in the market structure of Yemeni imports from important organizations. The Organization of the Islamic Conference (OIC) is on the top organizations exporting to Yemen where the average of Yemeni imports from the markets of the OIC countries is about \$2707 million which is about 42% of the total Yemeni imports during the same period. The annual increase average is about \$268 million with an annual growth ratio of 10% of the annual average of \$2707 million during the same period. The Arab exports constitute about 39% of the total Yemeni imports with about 93% of the Yemeni imports from the OIC countries. The GCC countries provide around 35% of the total Yemeni imports, and around 90% of the Yemeni imports trade from the Arab countries during 20002012- .

China, however, is on the top countries requesting the Yemeni exports where the average of Yemeni exports to China reached around \$1476 million which is about 27% of total Yemeni exports to the world during the study period. The annual increase average is about \$159 million with

an annual growth ratio of about 11% of the annual average of Yemeni exports to China. This is attributed to the improved political relations with China. For the most important ten partners of Yemeni imports, the study concludes that Emirates is on the top countries exporting to Yemen where the average of Yemeni imports from Emirates reached around \$1192 million which is about 18% of the total Yemeni imports from the world during the same period. The annual increase average reached around \$153 million with a growth ratio of around 13% of the annual average value of Yemeni imports from Emirates. Saudi Arabia ranks second where the Yemeni imports average value reached around \$572 million which is about 9% of the Yemeni imports average from the world countries. This is attributed to the good political relations and geographical proximity and that most of the Yemeni imports are capital commodities from those markets. Statistical estimation for the standard economic and agricultural models is conducted with predicting the variable behavior and determining the components of the total demand function and the total supply function. Single equation model and real-time model were used. The model used in the study is over-identified. It is concluded that there is an increase in the average per capita of the total and agricultural exports and imports and in the total and agricultural Yemeni trade balance. The statistical significance of these variables is proved via the use of single equation models and real-time models. The behavior of the Yemeni trade balance variables is predicted to have an average of \$404.2/capita from the total exports in 2020, and an average of \$680.8/capita from the total imports in the same year. It is also expected that the average per capita for the total Yemeni trade balance deficit may reach \$286.4/capita in 2020.

قائمة المراجع :

البيانات غير المنشورة :

1. ابتهاج عوض أحمد محفوظ، تنمية الصادرات وأثرها في تحسين وضع الميزان التجاري في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة عدن، 1999.
2. إبراهيم محمد عبد العزيز الحفني، السوق العربية المشتركة ودورها المرتقب في التنمية الزراعية في الدول العربية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الأزهر، 2004.
3. تامر محمد عبد الصادق السنتريسي، دراسة اقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية المصرية مع دول الاتحاد الأوروبي في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة، (رسالة دكتوراه) قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، عين شمس، 2009.
4. جيهان محمد عبد الفتاح الجيزاوي، تنمية الصادرات المصرية للخضار لأهم الأسواق الدولية، (رسالة دكتوراه)، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، 2011.
5. خالد قاسم قائد، دراسة اقتصادية للاستخدام الأمثل للموارد الإنتاجية الزراعية بالجمهورية اليمنية في ظل المتغيرات الاقتصادية، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، 2004.
6. رانيا عبدالفتاح محمد الشاعر، آثار توسيع الاتحاد الأوروبي وتنفيذ اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية على التجارة الخارجية الزراعية المصرية، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة ساها باشا، جامعة الإسكندرية، 2007.
7. رحاب سعيد إبراهيم احمد، التغيرات في هيكل التجارة الخارجية الزراعية المصرية في ضوء بعض المتغيرات المحلية والعالمية المعاصرة، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، 2003.
8. سحر إبراهيم عبدالحليم البهائي، أثر الاتفاقيات التجارية العالمية على التجارة الخارجية الزراعية العربية، (رسالة دكتوراه)، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، 2004.
9. شبير عبد الله الحرازي، "دراسة لبعض جوانب التجارة الدولية الزراعية اليمنية في ضوء متغيرات اقتصادية دولية معاصرة"، (رسالة دكتوراه)، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، 1998.
10. شهيرة محمد رضا إبراهيم عطية، دراسة اقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية المصرية مع الولايات المتحدة الأمريكية، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، 2012.
11. صالح عبدالله يسلم باسردة، التجارة الخارجية بين الجمهورية اليمنية ودول مجلس التعاون الخليجي وأفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد والتنمية، كلية الاقتصاد، جامعة عدن، 2013.
12. ضيف منصور سليمان الجنتوشي، تحليل اقتصادي لكل من التجارة الخارجية والتجارة الخارجية

- الزراعية المصرية مع أهم التكتلات الاقتصادية، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، 2004.
13. عبد الوهاب رميدي، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، (رسالة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.
14. عبد الوهاب شحاته عبد الوهاب، تنمية التجارة الزراعية البينية للدول العربية في ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس 2001.
15. علي عبد الله اليساني، دراسة اقتصادية لأثر سياسة الإصلاح الاقتصادي على القطاع الزراعي في الجمهورية اليمنية، (رسالة دكتوراه)، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، 2005.
16. فهمي على مذكور، مستقبل التجارة الخارجية الزراعية المصرية في ضوء التغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، 2006.
17. فوزية حمود حسن الشرعبي، التجارة الدولية لبعض السلع الزراعية في اليمن، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، 2003.
18. ليلى حسن محمد الشامي، تحديات التجارة الخارجية للقطاع الخاص في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير، جامعة الجنوب المركزية، الصين، 2006.
19. محمد سعيد محمد كمبش، مستقبل التجارة الخارجية العربية في إطار منظمة التجارة العالمية، رسالة دكتوراه، معهد البحوث الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2005.
20. محمد علي حزام غالب، الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها على التجارة الخارجية في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004.
21. محمد علي عوض الحراري، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات، (رسالة ماجستير)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2007.
22. محمد لطف محمد عباد، دراسة اقتصادية لتسويق بعض محاصيل الخضر والفاكهة في الجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة القاهرة، 2007.
23. محمود صادق العضيبي (دكتور)، المشاركة المصرية الأوروبية وأثارها المتوقعة على التجارة والتنمية الزراعية في مصر، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بالاشتراك مع كلية الزراعة - جامعة عين شمس، يونيو 2002.
24. هناء يحي سيد احمد، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية السورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية خلال الفترة 1980 - 2005، (رسالة دكتوراه)، قسم الإحصاء والمراجعة، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، 2007.
25. ياسمين محمد علوان، دراسة اقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية اليمنية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة صنعاء، 2012.

البيانات المنشورة:

1. إبراهيم سليمان، أحمد فؤاد محمد مشهور (دكاترة)، التجارة الزراعية البينية العربية: ملامح الأداء والرؤية المستقبلية، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد العاشر، العدد الأول، مارس 2000.
2. إبراهيم عبد الحميد (دكتور)، العلاقات التجارية بين مصر وأمريكا: التحديات الحالية والأفاق المستقبلية، مؤتمر العلاقات العربية الأمريكية، مركز الدراسات الأمريكية، 2006.
3. أبو الفتوح، نجاح عبد العليم، اقتصاديات النقود والمصارف والأسواق المالية الإسلامية، قيد النشر، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، القاهرة، مصر، 2012.
4. احمد الصفتي (دكتور)، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة 1977.
5. إسماعيل شليبي وماجدة شليبي (دكاترة)، كتاب التجارة الدولية، دار النشر بدون، كلية الحقوق، جامعة بنها، 2011م.
6. الجمهورية اليمنية، رئاسة الوزراء، الهيئة العامة للاستثمار، تقرير عن المشاريع المنفذة والتي بدأت التنفيذ خلال الفترة 2000 - 2012.
7. الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات التجارة الخارجية، 2009.
8. الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي، أعداد متفرقة (-2000 2013)، صنعاء.
9. الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، نشرة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي، 2012، صنعاء.
10. جامعة الدول العربية- صندوق النقد العربي- التقرير الاقتصادي الموحد. أعداد متفرقة (2003-2012) أبو ظبي.
11. جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة، (-2003 2007)، الخرطوم.
12. جمال بيومي وآخرون (دكاترة)، مستقبل التجارة العربية الفرص والتحديات، ورشة عمل حول الاقتصاد العربي والمصري في مواجهة التوترات الراهنة، جامعة الدول العربية، القاهرة 4 فبراير 2003.
13. حمود النجار (دكتور)، انضمام اليمن لمنظمة التجارة العالمية وتأثير ذلك على الاقتصاد اليمني، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، العدد السابع عشر، سبتمبر 2001.
14. دومينيك سالفاتور، (دكتور)، سلسلة ملخصات شوم، ونظريات ومسائل في الاقتصاد الدولي، دار ما جروهيل للنشر، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 1975.
15. رانيا محمود عبد العزيز عمارة (دكتور)، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النشر بدون، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2011.
16. رنان مختار، التجارة الدولية ودورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة، الجزائر، 2009.
17. سامية رياض محمد، عبير علي كامل، (دكاترة)، دراسة اقتصادية تحليلية للعلاقات التجارية

- الزراعية بين مصر وتركيا، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثاني والعشرون، العدد الرابع، القاهرة، ديسمبر 2012.
18. سرمد علي حسين، تحليل اقتصادي للتجارة الخارجية للمنتجات الزراعية والغذائية في العراق خلال (1995 - 2004)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الخامس والسبعون، 2009.
19. سعيد عبد الخالق محمود (دكتور)، التجارة الإلكترونية وتنمية الاقتصاد الشبكي العربي، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد الرابع والعشرون، القاهرة، يونيو 2002.
20. سمعان بطرس فرج الله (دكتور)، مصر والدائرة المتوسطة (الواقع والمستقبل حتى عام 2020 م)، منتدى العالم الثالث، دار الشرق، القاهرة، 2002.
21. شبير عبد الله الحرازي (دكتور)، التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية اليمنية خلال الفترة 1990 - 1999، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، يونيو 2002.
22. شبير عبد الله الحرازي، التجارة الخارجية الزراعية مع بداية الألفية الثالثة، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 17، الجمهورية اليمنية، ديسمبر 2005.
23. شبير عبد الله الحرازي (دكتور)، اليمن ومنظمة التجارة العالمية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مجلة مصر المعاصرة، السنة السابعة والتسعون، العدد 481، يناير 2006 - القاهرة.
24. صلاح الدين نامق (دكتور)، التجارة الدولية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1975.
25. عادل رجب (دكتور)، إدارة مؤسسات التجارة الخارجية، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، المطبوعات الجامعية، حلب، 1993.
26. عبد الله السنفي، الأداء التصديري للمنشآت الإنتاجية اليمنية، (دراسة ميدانية)، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، الثاني عشر والثالث عشر، ديسمبر 2004.
27. عبد المجيد قدي (دكتور)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
28. علي حافظ منصور (دكتور)، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1981.
29. علي عبد الله قائد (دكتور)، صادرات القطاع الخاص الواقع والتحديات، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 20، الجمهورية اليمنية، 2006.
30. علي محمد شاطر منثى (دكتور)، رؤية مستقبلية للاقتصاد اليمني (سماته - تحدياته - مستقبله)، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الرابع عشر، الجمهورية اليمنية، مارس 2005.
31. عمر بن فيحان المرزوقي (دكتور)، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجه في الاقتصاد الإسلامي، مكتبة الرشد ناشرون، 2005.
32. عمرو خير الدين (دكتور)، التسويق الدولي، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة عين شمس، دار النشر (بدون)، 1996.
33. مجدي الشوربجي (دكتور)، الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، جامعة حلوان، 1994.

34. محمد كامل ريحان (دكتور) وآخرون، النموذج الاقتصادي القياسي للتجارة الخارجية الزراعية المصرية مع الولايات المتحدة الأمريكية. الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول، القاهرة، مارس 2013.
35. محمد منير الطوخي، محمد عبد الواحد محمد (دكاترة)، مقدمة في الاقتصاد الدولي، دار النشر (بدون)، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2009م.
36. محمود الطنطاوي الباز (دكتور)، اقتصاديات التجارة الخارجية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2013م.
37. معهد الدراسات المصرفية، نشرة توعويه، دولة الكويت، يوليو 2011، العدد الثاني عشر.
38. ميرندا زغلول رزق (دكتور)، كتاب التجارة الدولية، كلية التجارة، جامعة بنها، 2010م.
39. نعمان محمد الملصي، دراسة تحليلية للصادرات اليمنية غير النفطية والأفاق المستقبلية، ورقة عمل مقدمة للمجلس الأعلى لتنمية الصادرات، ندوة متخصصة تحت شعار (من أجل تنمية القدرات التصديرية للمنتجات غير النفطية)، مارس 2011م.
40. نيرة يحيى سليمان، آخرون (دكاترة)، أثر الشراكة المصرية على الصادرات الزراعية المصرية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (15)، العدد (3)، سبتمبر 2005



اتحاد الجامعات العربية



جامعة العلوم الحديثة

الملف الإحصائي



نظمت جامعة العلوم الحديثة وبالتعاون والتنسيق مع أمانة العاصمة حملة نظافة وتشجير وتحت شعار (الجامعة النظيفة) وتهدف هذه الحملة لنشر التوعية بضرورة الإهتمام بالنظافة والبيئة على مستوى المؤسسات في أمانة العاصمة.

خدمات وأنشطة مجتمعية

إيماناً من جامعة العلوم الحديثة بمسئوليتها تجاه المجتمع وضرورة المساهمة والمشاركة بين القطاع الخاص والقطاع العام قدمت الجامعة عدد من الخدمات المجتمعية لشرائح مختلفة من المجتمع وتشاركت وتفاعلت مع عدد من القطاعات الحكومية في تنظيم عدد من الأنشطة المجتمعية.



إستمراراً للاهتمام والرعاية لشريحة الشباب والذي توليه جامعة العلوم الحديثة أهمية كبيرة كخيار إستراتيجي يضمن النهضة المجتمعية تعمل الجامعة على تقديم خدمة جديدة لطلاب الثانوية العامة خدمة UMS FRIENDS وتمكّن هذه الخدمة طالب الثانوية العامة من الحصول على أكبر كم من المعلومات الهامة والدعم المتواصل والتي تساعدها على اجتياز هذه المرحلة الدراسية بنجاح وتفوق.



في إطار الخدمات المجتمعية التي تقدمها الجامعة لمختلف شرائح المجتمع تقدم جامعة العلوم الحديثة دعماً خاصاً ونوعياً لطلاب مرحلة الثانوية العامة بقسميها العلمي والأدبي وذلك عن طريق CD خاص يحتوي على ملخصات لمقررات الثانوية العامة بالإضافة إلى نماذج أسئلة إمتحانات لأعوام سابقة وحلول نموذجية. ويتم توزيعها مجاناً على معظم مدارس الثانوية العامة في أمانة العاصمة.

إحصائيات التعليم العام (الثانوي)

عرض

أ / ريدان المعمري
مدير التحرير

أ / ديننا العبسي
سكرتير التحرير

تمثل البيانات الإحصائية إهمية إستراتيجية بالغة بصفة عامة للباحثين في كافة المجالات والتخصصات العلمية المختلفة والمتعددة والمهتمين بالبحث العلمي على وجه الخصوص. فيمايتصل بالبيانات الإحصائية للتعليم الثانوي فهي تعتبر المرتكز الرئيسي للبحث العلمي والدراسات ذات العلاقة بالتعليم العالي (الجامعي) بصفة عامة، والمكون الرئيسي والرافد الأساسي لرسم الإستراتيجيات والرؤى للجامعات بصفة خاصة. لذلك يتضح أن إحصائيات التعليم الثانوي تمثل الرافد الأساس لتلك الجامعات الأمر الذي جعل من المهم أن يحتوى الملف الإحصائي للعدد الأول على بيانات وإحصائيات التعليم الثانوي للعدد الأول للمجلة العلمية المحكمة لجامعة العلوم الحديثة.

جميع البيانات الإحصائية لهذا الملف مصدرها المرجع العلمي الإحصائي الآتي :

• الجمهورية اليمنية - رئاسة الوزراء - المجلس الأعلى لتخطيط التعليم - الأمانة العامة - مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية : مراحل أنواعه المختلفة للعام ٢٠١٢/٢٠١٣ - أغسطس ٢٠١٤ - صنعاء

جدول رقم (1) : معدل الإلتحاق في التعليم الثانوي بحسب الجنس للعام الدراسي (2012/2013)

فجوة النوع الاجتماعي		معدل الإلتحاق الإجمالي			معدل الإلتحاق الصافي			المتحقين في الفئة العمرية 15-17			المتحقين من كل الأعمار			السكان في الفئة العمرية 15-17		
الإجمالي	الصافي	إجمالي	إناث	ذكور	إجمالي	إناث	ذكور	إجمالي	إناث	ذكور	إجمالي	إناث	ذكور	إجمالي	إناث	ذكور
0.71	0.74	38.80	32.10	45.10	28.20	23.80	32.20	500534	203653	296881	690326	274839	415487	177931	856611	921320

جدول رقم (2) : تطور أعداد المتحقين بالتعليم الثانوي العام خلال الفترة (2007/2008 - 2012/2013)

نمو	2013/2012م			الإناث %	2008/2007م			الإناث %	الحالة الحضرية		
	إجمالي	إناث	ذكور		إجمالي	إناث	ذكور				
24.92	32.28	19.42	45.31	322073	145944	176129	42.79	257821	110333	147488	حضر
21.50	53.98	9.11	35.00	368253	128895	239358	27.62	303086	83708	219378	ريف
23.07	41.64	13.25	39.81	690326	274839	415487	34.59	560907	194041	366866	إجمالي

جدول (3) : تطور أعداد المتحقين بالتعليم الثانوي العام 2008/2007 - 2013/2012م حسب النوع

عام الدراسي	اللاتحاق	نمو %	إناث	نمو %	إجمالي	الإناث %	
						إلى الذكور	للمجموع
2008/2007	366866	-	194041	-	560907	52.89	34.59
2009/2008	374317	2.03	206512	6.43	580829	55.17	35.55
2010/2009	363316	-2.94	211583	2.46	574899	58.24	36.80
2011/2010	382708	5.34	232883	10.07	615591	60.85	37.83
2012/2011	393777	2.89	248296	6.62	642073	63.05	38.67
2013/2012	415487	5.51	274839	10.69	690326	66.15	39.81
المتوسط		2.57		7.25		-	4.29

جدول (4): معدل نمو الإلتحاق بالقسمين الأدبي والعلمي حسب الحالة الحضرية والنوع

النمو		2013/2012 م				2008/2007 م				الحالة الحضرية		
ادبي		علمي		ادبي		علمي		ادبي			علمي	
إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
-4.6	-24.1	49.2	24.3	20732	10420	69627	98186	21731	13725	46663	78998	حضر
-41.4	-65.2	70.7	20.6	5107	7776	74865	138808	8711	22326	43869	115082	ريف
-15.1	-49.5	59.6	22.1	25839	18196	144492	236994	30442	36051	90532	194080	مجموع

جدول (5): مؤشرات الكفاءة الداخلية للتعليم الثانوي للعام الدراسي (2013/2012)

المؤشر	ذكور	إناث	الإجمالي
الترفيه	81.0	86.3	82.3
الإعادة	9.5	6.9	8.5
التسرب	10.5	7.2	9.2

جدول (6): تطور نتائج الثانوية العامة خلال الفترة (2008/2007 - 2013/2012)

العام الدراسي	علمي	أدبي	إنجليزي	نسبة النجاح %
2008/2007	77.21	70.47	94.67	75.83
2009/2008	78.26	77.42	90.70	78.14
2010/2009	69.39	68.00	90.66	69.23
2011/2010	84.32	83.85	98.41	84.30
2012/2011	82.96	79.31	92.69	82.50
2013/2012	81.92	81.75	96.97	81.94
المتوسط	79.01	76.80	94.01	78.66

جدول (7): تطور أعداد المعلمين المساهمين في جدول الحصص في التعليم العام خلال الفترة (2007-2013)

النوع	المرحلة	2008/2007م			2013/2012م			الإناث %	% نمو		
		إجمالي	إناث	ذكور	إجمالي	إناث	ذكور		إجمالي	إناث	ذكور
تربوي	أساسي	120379	25869	94510	138854	39215	99639	28.2	15.3	51.6	5.4
	ثانوي فقط	17283	4674	12609	20537	6540	13997	31.8	18.8	39.9	11.0
	أساسي / ثانوي	18631	2175	16456	23889	3814	20075	16.0	28.2	75.4	22.0
	إجمالي	156293	32718	123575	183280	49569	133711	27.0	17.3	51.5	8.2
غير تربوي	أساسي	29137	11654	17483	35065	18075	16990	51.5	20.3	55.1	-2.8
	ثانوي فقط	1728	438	1290	2352	828	1524	35.2	36.1	89.0	18.1
	أساسي / ثانوي	1536	325	1211	2549	748	1801	29.3	66.0	130.2	48.7
	إجمالي	32401	12417	19984	39966	19651	20315	49.2	23.3	58.3	1.7
غير مهنيين	أساسي	368	138	230	59	34	25	57.6	-84.0	-75.4	-89.1
	ثانوي فقط	83	19	64	6	2	4	33.3	-92.8	-89.5	-93.8
	أساسي / ثانوي	58	18	40	11	4	7	36.4	-81.0	-77.8	-82.5
	إجمالي	509	175	334	76	40	36	52.6	-85.1	-77.1	-89.2
الإجمالي العام	أساسي	149884	37661	112223	173978	57324	116654	32.9	16.1	52.2	3.9
	ثانوي فقط	19094	5131	13963	22895	7370	15525	32.2	19.9	43.6	11.2
	أساسي / ثانوي	20225	2518	17707	26449	4566	21883	17.3	30.8	81.3	23.6
	إجمالي	189203	45310	143893	223322	69260	154062	31.0	18.0	52.9	7.1

جدول (9): تطور توزيع المعلمين في جدول الحصص بحسب المؤهل
(للعام 2012/2013)

المجموع	أعلى من جامعي	جامعي	دبلوم بعد الثانوية	دبلوم بعد الأساسي	دبلوم بعد الالبتدائي	مؤهلات غير تربوية		نوع المعلم	المراحل التي يعمل فيها المعلم
						ثانوي	أدنى من ثانوي		
119327	208	33917	34762	31724	6348	11647	721	ذكور	أساسي فقط
67.2	62.7	55.5	76.3	84.0	87.7	47.5	68.4	%	
58196	124	27171	10777	6042	891	12858	333	إناث	
32.8	37.3	44.5	23.7	16.0	12.3	52.5	31.6	%	
177523	332	61088	45539	37766	7239	24505	1054	المجموع	
77.4	52.0	58.5	89.5	95.8	97.2	95.8	95.8	%	
15754	134	14113	1049	222	31	196	9	ذكور	ثانوي فقط
67.9	72.0	67.2	77.0	79.6	91.2	61.4	90.0	%	
7442	52	6893	313	57	3	123	1	إناث	
32.1	28.0	32.8	23.0	20.4	8.8	38.6	10.0	%	
23196	186	21006	1362	279	34	319	10	المجموع	
10.1	29.1	20.1	2.7	0.7	0.5	1.2	0.9	%	
23477	85	18043	3531	1184	151	458	25	ذكور	أساسي ثانوي
81.9	70.2	81.1	88.5	86.9	87.8	61.7	69.4	%	
5197	36	4207	459	179	21	284	11	إناث	
18.1	29.8	18.9	11.5	13.1	12.2	38.3	30.6	%	
28674	121	22250	3990	1363	172	742	36	المجموع	
12.5	18.9	21.3	7.8	3.5	2.3	2.9	3.3	%	
158558	427	66073	39342	33130	6530	12301	755	ذكور	المجموع العام
69.1	66.8	63.3	77.3	84.1	87.7	48.1	68.6	%	
70835	212	38271	11549	6278	915	13265	345	إناث	
30.9	33.2	36.7	22.7	15.9	12.3	51.9	31.4	%	
229393	639	104344	50891	39408	7445	25566	1100	المجموع	
100.0	0.3	45.5	22.2	17.2	3.2	11.1	0.5	%	

**جدول (11): تطور أعداد المدارس في التعليم الثانوي
بحسب الحالة الحضريه
خلال العامين (2007/2008-2012/2013)**

معدل النمو %		2012/2013م			2007/2008م			المرحلة
اجمالي	بنات	بنين	اجمالي	مختلط	بنات	بنين	الحالة الحضرية	
12.1	21.4	17.0	176	22	51	103	حضر	الثانوي
13.9	20.0	15.8	189	139	6	44	ريف	
13.0	21.3	16.7	365	161	57	147	مجموع	
30.1	34.6	27.5	829	470	206	153	حضر	اساسي / ثانوي
12.9	43.1	17.0	3079	2549	282	248	ريف	
16.1	39.4	20.8	3908	3019	488	401	مجموع	
26.6	31.8	23.1	1005	492	257	256	حضر	الاجمالي العام
12.9	42.6	16.8	3268	2688	288	292	ريف	
15.9	37.3	19.7	4273	3180	545	548	مجموع	

جدول (12): تطور توزيع القوى العاملة بحسب مجموعات العمل والنوع خلال الفترة (2007/2008-2013/2012)

الوظائف	2007/2008م			إناث %	2012/2013م			إناث %	التحسن إناث %
	إناث	ذكور	إجمالي		إناث	ذكور	إجمالي		
الإدارة ⁽¹⁾	3931	19874	23805	16.51	7542	24968	32510	23.20	6.69
التوزيع %	7.41	11.50	10.54	-	8.97	12.76	11.62	-	-
التدريس	45957	145505	191462	24.00	70835	158558	229393	30.88	6.88
التوزيع %	86.63	84.22	84.79	-	84.26	81.03	82.00	-	-
فنية مساعدة ⁽²⁾	1928	3421	5349	36.04	3369	5471	8840	38.11	2.07
التوزيع %	3.63	1.98	2.37	-	4.01	2.80	3.16	-	-
خدمات مساعدة ⁽³⁾	1234	3966	5200	23.73	2326	6676	9002	25.84	2.11
التوزيع %	2.33	2.30	2.30	-	2.77	3.41	3.22	-	-
الإجمالي العام	53050	172766	225816	23.49	84072	195673	279745	30.05	6.56
التوزيع %	100	100	100	-	100	100	100	-	-

جدول (13): تطور المتحقيين والمتخرجين من مؤسسات التعليم الفني والمهني خلال الفترة (2007-2013)

العام	الجنس	النظام التقني (بعد الثانوية)			النظام المهني (بعد الأساسي)			الإجمالي العام	
		٣ سنوات	سنتان	مجموع %	٣ سنوات	سنتان	مجموع %	عدد	%
٢٠٠٧/٢٠٠٨م	ذكور	3580	8193	11773	4409	6249	10658	22431	89.4
	إناث	856	1337	2193	374	100	474	2667	10.6
	مجموع	4436	9530	13966	4783	6349	11132	25098	100
٢٠٠٨/٢٠٠٩م	ذكور	515	2505	3020	1075	1568	2643	5663	88.4
	إناث	198	472	670	45	26	71	741	11.6
	مجموع	713	2977	3690	1120	1594	2714	6404	100
٢٠١٢/٢٠١٣م	ذكور	5863	12008	17871	3138	7682	10820	28691	82.9
	إناث	1996	3078	5074	547	291	838	5912	17.1
	مجموع	7859	15086	22945	3685	7973	11658	34603	100
٢٠١٣/٢٠١٤م	ذكور	851	4415	5266	1680	2535	4215	9481	82.3
	إناث	487	1293	1780	185	80	265	2045	17.7
	مجموع	1338	5708	7046	1865	2615	4480	11526	100

جدول (14): تطور القوى العاملة بحسب النوع والحالة الحضريّة خلال الفترة (2007/2008-2013/2012)

2007/2008م		2012/2013م		2013/2012م		2007/2008م		المرحلة	
إجمالي	إناث	إجمالي	إناث	إجمالي	إناث	إجمالي	إناث	ذكور	المرحلة
20.25	63.31	73120	9923	63197	9.99	60807	6076	54731	أساسي / ثانوي
15.84	54.97	171960	20069	151891	8.72	148446	12950	135496	إجمالي
21.88	59.20	153435	44433	109002	22.17	125889	27910	97979	أساسي
24.12	42.82	10209	2595	7614	22.09	8225	1817	6408	ثانوي
26.61	58.83	116101	37044	79047	25.43	91702	23323	68379	أساسي / ثانوي
23.88	58.48	279745	84072	195663	23.49	225816	53050	172766	إجمالي
41.34	63.10	57749	34517	23232	51.80	40857	21163	19694	أساسي
25.58	39.94	7055	2365	4690	30.08	5618	1690	3928	ثانوي
39.12	57.25	42981	27121	15850	55.82	30895	17247	13648	أساسي / ثانوي
39.31	59.61	107785	64003	43772	51.83	77370	40100	37270	إجمالي
12.53	46.97	95686	9916	85770	7.93	85032	6747	78285	أساسي
20.98	81.10	3154	230	2924	4.87	2607	127	2480	ثانوي
20.25	63.31	73120	9923	63197	9.99	60807	6076	54731	أساسي / ثانوي
15.84	54.97	171960	20069	151891	8.72	148446	12950	135496	إجمالي
21.88	59.20	153435	44433	109002	22.17	125889	27910	97979	أساسي
24.12	42.82	10209	2595	7614	22.09	8225	1817	6408	ثانوي
26.61	58.83	116101	37044	79047	25.43	91702	23323	68379	أساسي / ثانوي
23.88	58.48	279745	84072	195663	23.49	225816	53050	172766	إجمالي

جدول (15): تطور الإنشاق في فصول محو الأمية خلال الفترة (2007/2008 - 2012/2013)

الدراسي العام	مرحلة الأساس															
	مرحلة المتابعة				مجموع				سنة ثانية				سنة أولى			
	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	
٢٠٠٨/٠٧	24385	23094	1291	130170	123002	7168	43685	41553	2132	86485	81449	5036	75447	71537	3910	
٢٠٠٩/٠٨	28337	27060	1277	136185	129544	6641	60738	58007	2731	60738	58007	2731	75447	71537	3910	
٢٠١٠/٠٩	34270	32854	1416	122628	118051	4577	50975	49287	1688	50975	49287	1688	71653	68764	2889	
٢٠١١/١٠	28645	27490	1155	122837	118243	4594	46278	44844	1434	46278	44844	1434	76559	73399	3160	
٢٠١٢/١١	29808	28688	1120	113181	108872	4309	52005	50690	1315	52005	50690	1315	61176	58182	2994	
٢٠١٣/١٢	33067	31602	1465	136895	130919	5976	45539	43551	1988	45539	43551	1988	91356	87368	3988	
المجموع	178512	170788	7724	761896	728631	33265	299220	287932	11288	299220	287932	11288	462676	440699	21977	
المتوسط	29752	28465	1287	126983	121439	5544	49870	47989	1881	49870	47989	1881	77113	73450	3663	

**جدول (16): تطور الإلتحاق بمراكز التدريب الأساسية
خلال الفترة (2008/2007 - 2013/2012)**

مجموع	أخرى	المهارة					ميكانيك سيارات	العام الدراسي
		سباكة	خرائط ومعادن	نجارة أثاث	حديد ولحام	كهرباء		
1121	264	20	12	229	86	255	255	2007/2008
2335	103	47	38	523	411	500	713	2008/2009
856	147	30	0	173	72	243	191	2009/2010
652	84	48	10	105	50	185	170	2010/2011
586	211	16	17	73	10	130	129	2011/2012
644	186	14	10	81	16	160	177	2012/2013
6194	995	175	87	1184	645	1473	1635	المجموع

**جدول (17): تطور الإلتحاق بمراكز التدريب النسوي
خلال الفترة (2008/2007 - 2013/2012)**

مجموع	أخرى	المهارة					العام الدراسي	
		تدبير منزلي	أشغال يدوية	تطريز	طباعة	تريكو		خياطة وتفصيل
11234	2254	838	1455	1729	277	926	3755	2007/2008
11238	903	660	1651	2247	618	454	4705	2008/2009
10261	2125	668	1547	1122	119	611	4069	2009/2010
7606	1233	602	1196	782	281	368	3144	2010/2011
8268	1799	788	1580	648	98	208	3147	2011/2012
9934	2538	492	1556	875	286	414	3773	2012/2013
58541	10852	4048	8985	7403	1679	2981	22593	المجموع
9757	1809	675	1498	1234	280	497	3766	متوسط الأعداد

جدول (18): تطور الأهمية النسبية للإنفاق على قطاع التعليم والتدريب مقارنة بالقطاعات الأخرى خلال الفترة (2013-2007)

الترفيه والثقافة والدين	الإسكان ومرافق المجتمع	حماية البيئة	الصحة	النظام العام والسلامة	الدفاع	الحماية الاجتماعية	قطاع التعليم	الشؤون الاقتصادية	الخدمات العمومية العامة	العام المالي
1.56	2.50	4.85	3.76	6.35	12.07	0.26	14.37	25.15	29.13	2007
1.39	1.97	6.48	5.04	6.01	12.39	0.27	15.39	23.79	27.27	2008
2.08	1.78	1.23	5.79	6.51	12.62	23.03	17.69	15.82	13.44	2009
1.36	1.66	1.12	5.50	6.45	12.49	22.82	17.97	18.18	12.44	2010
1.85	1.86	0.69	6.00	7.26	13.96	17.66	19.61	15.46	15.65	2011
1.35	1.25	0.56	4.62	6.35	11.72	20.34	15.75	14.78	23.29	2012
1.42	1.03	0.64	5.21	7.45	13.28	19.12	16.02	14.09	21.75	2013
1.57	1.72	2.23	5.13	6.63	12.65	14.79	16.68	18.18	20.43	المتوسط

جدول (19): تطور حجم وإتجاهات الإنفاق على قطاع التعليم والتدريب خلال الفترة (2013-2007) (القيمة مليون ريال)

العام المالي	النتائج المحلي الإجمالي	الإنفاق العام للدولة	نمو %	الإنفاق على قطاع التعليم	نمو %	نصيب قطاع التعليم والتدريب من: الإنفاق العام	النتائج المحلي
٢٠٠٧	4,966,000	1,754,782	-	253,155	-	5.10	14.43
٢٠٠٨	5,926,840	2,248,166	28.12	293,863	16.08	4.96	13.07
٢٠٠٩	5,926,840	1,847,960	-17.80	303,585	3.31	5.12	16.43
٢٠١٠	6,375,000	2,115,428	14.47	300,188	-1.12	4.71	14.19
٢٠١١	6,499,000	2,097,353	-0.85	336,387	12.06	5.18	16.04
٢٠١٢	7,037,263	2,813,835	34.16	376,584	11.95	5.35	13.38
×٢٠١٣	7,391,932	2,766,999	-1.66	422,269	12.13	5.71	15.26
المتوسط	-	-	9.41	-	9.07	5.17	14.73

جدول (20): تطور حجم وإتجاهات الإنفاق على التعليم العام خلال الفترة (2007-2013) (القيمة مليون ريال)

نصيب التعليم العام من:		نمو %	الإنفاق على التعليم العام	نمو %	الإنفاق على قطاع التعليم والتدريب	الإنفاق العام	العام المالي
الإنفاق على قطاع التعليم والتدريب	الإنفاق العام						
77.47	11.18	-	196.130	-	253.155	1.754.782	2007
78.89	10.31	18.20	231.818	16.08	293.863	2.248.166	2008
78.98	12.98	3.43	239.778	3.31	303.585	1.847.960	2009
78.66	11.16	-1.52	236.122	-1.12	300.188	2.115.428	2010
82.70	13.26	17.81	278.184	12.06	336.387	2.097.353	2011
81.94	10.97	10.92	308.560	11.95	376.584	2.813.835	2012
76.56	11.68	4.78	323.302	12.13	422.269	2.766.999	×2013
79.62	11.73	8.94	-	9.07	-	-	المتوسط

جدول (21): مؤشرات تطور التعليم الفني والمهني خلال الفترة (2007-2013)

هيئة التدريس			التخرج			الالتحاق			عدد المعاهد			العام الدراسي
إجمالي	إناث	ذكور	إجمالي	إناث	ذكور	إجمالي	إناث	ذكور	إجمالي	خاص	حكومي	
3956	777	3179	12114	2113	10001	42262	6802	35460	87	16	71	08/2007
3731	672	3059	12801	2106	10695	45409	8186	37223	116	38	78	09/2008
3755	703	3052	14370	2898	11472	48031	9566	38465	120	37	83	10/2009
4207	810	3397	14822	3177	11645	53942	10652	43290	139	50	89	11/2010
6192	1097	5095	15600	3426	12174	53965	11554	42411	140	50	90	12/2011
4996	960	4036	18904	4332	14572	61139	14705	46434	157	62	95	13/2012

جدول (22): تطور اعداد المتحقيين والمتخرجين بالمعاهد المهنية
خلال الفترة (2013/2012)

المتخرجون			المتحقون			التخصص
إجمالي	إناث	ذكور	إجمالي	إناث	ذكور	
726	5	721	2086	81	2005	تمديدات كهربائية
189	3	186	561	7	554	كهرباء لف آلات كهربائية
12	0	12	66	0	66	كهرباء أجهزة منزلية
257	0	257	614	0	614	كهرباء سيارات
110	0	110	302	0	302	الالكترونيات صيانه تلفزيون وراديو
194	0	194	599	0	599	خراطة
58	0	58	244	0	244	لحام
56	0	56	223	0	223	ميكانيكا تمديد صحيه
195	0	195	564	0	564	ميكانيكا تكييف وتبريد
583	0	583	1734	0	1734	ميكانيكا مركبات خفيفة
14	0	14	26	0	26	حداد هياكل (سمكرة)
23	0	23	61	0	61	ميكانيكا آليات زراعية
123	0	123	567	4	563	نجاره أثاث
0	0	0	16	0	16	بناء
8	8	0	24	24	0	التجميل وتصفيف الشعر
64	64	0	175	175	0	الخيطة والتفصيل
3	0	3	86	0	86	حداد المنيوم
0	0	0	25	0	25	صياغة الذهب
2615	80	2535	7973	291	7682	الإجمالي

جامعة العلوم الحديثة

UNIVERSITY OF MODERN SCIENCES



التوسع في البنية التحتية



سعت الجامعة لتطوير وتوسع بنيتها التحتية وذلك من خلال إفتتاح كليات وتخصصات جديدة تلبي متطلبات سوق العمل ورفد معاملها بأحدث التجهيزات التكنولوجية والتوسع في مباني ومرافق الجامعة



ضمان جودة التعليم عنوان المرحلة

جامعة العلوم الحديثة من أولى الجامعات في اليمن توقع إتفاقية مع مجلس الإعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي.
و يُعد ضمان جودة التعليم أحد أهم محاور إستراتيجيات الجامعة التي بدء العمل على تنفيذها الأمر الذي يتمثل في توقيع الإتفاقية مع مجلس الإعتماد الأكاديمي

شراكة جامعة العلوم الحديثة مع جامعة القاهرة للتعليم المفتوح وعن بُعد



المركز الرئيسي صنعاء شارع بغدادا تليفون : 01-468305 - فاكس : 01-206346
الفرع : صنعاء - عصر - حي الوحدة | الموقع الإلكتروني: www.ums-edu.com



UNIVERSITY OF
modern
S C I E N C E S

الجمهورية اليمنية - صنعاء - شارع بغداد
ص.ب(٢٠٠٣١) - تليفون: +٩٦٧ ١ ٤٦٨٣٠٥ - فاكس: +٩٦٧ ١ ٤٠٧٤١٩ أو +٩٦٧ ١ ٢٠٦٣٤٦
البريد الإلكتروني: info@ums-edu.com
www.ums-edu.com

University Of Modern Sciences
University of Modern Sciences